المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج :

مقارنة بين إدارتي باراك أوباما و دونالد ترامب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة: إشراف :

بوحبيلة شفيقة د.حميد رامي

أعضاء لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. قصدلي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
د. بلقرشي إيمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022م- 2023م/ 1443هـ/1444هـ

شكر و تقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي و الذي أكرمني الصحة والعافية.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل" حميد رامي" على كل ما قدمه من دعم نفسي وتوجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء موضوع الدراسة بجوانبه المختلفة.

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة

أتقدم بالشكر لجميع الأستاذة طوال مسيرتي الدراسية وكل الأستاذة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

إهداء

إلى من غمرتني الحب و الحنان و أنارت لي طريقي بالخلق الحسن " أمي الحبيبة "

إلى من علمني أن الدنيا عمل و كفاح و سلاحها العلم والمعرفة " والدي العزيز"

إلى من كانوا سندا لي منذ نعومة أظافري إخوتي السبعة، وعائلاتهم الصغيرة " فاتح ، رابح، وحيد ، عليمة ، شهيرة ، حياة ، زينب "

إلى من تقاسمت معهم أفضل الأيام و كانوا إخوة في الفرح و الحزن و السعادة أصدقائي و إخوتي" صندرة ، شيماء، هناء، محمد"

الملخص:

تعالج هذه الدراسة فرضية تباين آليات السياسات الخارجية بين إدارتيْ باراك أوباما ودونالد ترامب، والتي تؤدي بدورها إلى تغير استراتجياتها المتبعة تجاه مجالاتها الحيوية ، وعلى رأسها منطقة الخليج، إلا أنه يوجد اتفاق بينهما على الأهداف التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية تحقيقها والحفاظ عليها، حيث حاولت إدارة الرئيس أوباما إقامة سياسة خارجية أكثر دبلوماسية تعتمد على المصالح المشتركة مع الأصدقاء وثقافة الحوار مع الأعداء، ومن ناحية أخرى حاولت إدارة الرئيس ترامب الاعتماد على استراتيجيات أكثر انعزالية والتأكيد على سيادة وتفوق المصالح الأمريكية، وهذه السياسات جاءت في ظل التغيرات الداخلية والإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية عموما والمنطقة الخليجية خصوصا، وما صاحبها من تغيرات في مختلف العلاقات داخل تلك الوحدات السياسية نفسها، ومع الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية لكلا -الإدارتين المذكورتين- على أساس تباينها مع التركيز على جوانب عدة، ومن أهمها: تأثير شخصية صانع القرار ودوره في توجيه العلاقات الأمريكية-الخليجية والتأكيد على الدور الأمريكي في المنطقة خاصة في ظل المنافسة مع العديد من الفواعل الدولية .

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، دونالد ترامب، السياسة الخارجية ، دول الخليج.

Abstract:

The divergence of policies followed by Trump and Obama administration has lead to changes in its strategies towards United States' areas of influence, particularly in the Gulf region. However there is a consensus or agreement on goals that the American foreign policy should achieve and maintain. Where the Obama administration tried to establish a foreign policy more diplomatic dependent on the culture of dialogue and common interests with friends and enemies, as opposed to the Trump administration that tried to rely on more isolationist strategies to reaffirm sovereignty and reprioritize American interests. These policies came in conjunction with the internal and regional changes that were experienced in the Arab region particularly in the Gulf countries and the accompanying changes in relationships within the units themselves and with the United States of America.

This study aims at analyzing American foreign Policy for both departments on a basis of contrast with focusing on several aspects Including the influence of the decision maker's personality, and how it affected the relationship between the United States and the Gulf countries with an emphasis on the American role in the region especially in light of the competition with many international actors.

Keywords : United states, Barak obama, Donald trump, foreing Policy, Gulf countries.

مقدمة

مقدمة

مثلت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصر، بعد أن تغيرت موازين قوى النظام الدولي، وتحوله من ثنائية القطبية إلى أحادية قطبية وفق رؤية أمريكية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، هذا التفوق الأمريكي الكبير جلب لها امتيازات كثيرة منحت لها الأولوية في إدارة الشؤون الدولية وممارسة تأثيرها ونفوذها تجاه المجتمعات الأخرى، ومضى القادة الأمريكيين في عصر السياسة العالمية الأمريكية نحو تعظيم المكاسب وتقليل المخاطر.

وتَبِع التفوق الأمريكي هذا، العديد من النقاشات الأكاديمية حول التوجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، وكيفية تحقيق واشنطن لأهدافها الرامية لحماية وتوطيد النظام الليبرالي العالمي، كما ركز هذا النقاش على أهمية العناصر المحددة لعصر السياسة العالمية الأمريكية من خلال تيارين، الأول يتمثل في استمرارية الهيمنة، والذي يرى أن التفوق الأمريكي هو المفتاح الضمان لتأمين مصالح أمريكا وتمديد لحظة الأحادية القطبية إلى عصر الأحادية القطبية، وأنه على الولايات أن تمارس سلطتها دون خجل لمواجهة التهديدات، أما الثاني فتمثل في تيار العولمة التي وسعت بشكل كبير نطاق السياسة الخارجية الأمريكية، وحدت من فعالية ممارسة هيمنتها من خلال وجود مجموعة المبادئ التي ترتبط بوجود مجموعة من المؤسسات و المنظمات الرسمية .

كما يدور هذا النقاش حول طبيعة القيادات التي ستحقق هذا المسعى خاصة في ظل نمط الحكم الأمريكي المبني على أساس ثنائية حزبية ممثلة في الجمهوريون والديمقراطيون، أين تباينت سياسات النخب الحاكمة، والتي تعتبر انعكاسا مباشرا للتحول في ادراكات صناع القرار والفواعل الراسمة لتلك السياسات، وتأثرها بعوامل خارجية من قوى منافسة وتطورات وتغيرات ومواقف متناقضة، والتي تركز على ثلاثة أهداف هي الحصول على القوة وزيادة القوة واستظهار القوة في مناطق نفوذها والتي تدخل ضمن حيز الأمن القومي الأمريكي .

ولعل أبرز تلك المناطق نجد منطقة الخليج (العربي أو الفارسي بحسب المسميات وحسب التوظيفات الجيوسياسية) التي تتوسط العالم وتتمتع بمكانة إقليمية ودولية بارزة نظرا لموقعها الجغرافي، والذي يمثل حلقة وصل بين القارات الثلاث (إفريقيا - آسيا- أوروبا) وامتلاكها لأهم الثروات الطبيعية أهمها النفط والغاز الطبيعي، هذه المكانة المميزة جعلت منها إحدى الأولويات في الإستراتيجية القومية الأمريكية في السبعين عاما الماضية، والتي ارتكزت أساسا على دعم واستمرار

الوجود العسكري الذي يضمن لها المصالح الأخرى ، لكن في السنوات الأخيرة مع انتشار موجات الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، دفعت بواشنطن إلى إعادة تشكيل سياسات إقليمية بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها الجديدة، وقد تأثرت تلك السياسات مع اختلاف نهج كل رئيس ومقارباته وما صاحبها من تدخل للعديد من القوى الدولية والتغيرات الداخلية الإقليمية.

أولا: أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- اعتبار السياسة الخارجية للدول الكبرى من أهم المواضيع التي يطرحها الباحثين خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد من أهم القوى المهيمنة على الساحة الدولية بما تملكه من إمكانيات وقدرات ودرجة تأثيرها على النظام الدولي .
- تبرز أهمية الدراسة كذلك أن مجال المقارنة شمل فترتين مختلفتين شهدت العديد من الأحداث الدولية، التي كان لها انعكاسات على مختلف مناطق العالم ومنطقة الخليج تحديدا.
- الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تحتلها منطقة الخليج والتي جعلتها من أهم المناطق في العالم، وتقع ضمن اهتمامات الدول الكبرى ومحورا أساسيا من محاور النزاعات والصراعات الدولية .

وعليه فان الدراسة ستركز على إبراز أهم الثوابت (الأهداف والمصالح) والمتغيرات (الاستراتيجيات والسياسات) في السياسة الخارجية الأمريكية، والتعامل مع قضايا منطقة الخليج والتي تعتبر أن حماية تلك المنطقة هو حماية للأمن القومي الأمريكي و مصالحها الإستراتيجية .

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع : ويمكن التركيز من خلالها على سببين أساسين ذاتي وموضوعي:

- **الأسباب الذاتية:** ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي هو العلاقات الدولية، والاهتمام الذاتي بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة ودورها في منطقة الخليج بصفة خاصة ، وما تمثله هذه المنطقة من أهمية بالغة في الدراسات الإستراتيجية والانتماء الجغرافي للمنطقة والتي تقع ضمن الدائرة العربية الإسلامية .
- **الأسباب الموضوعية** :تعد منطقة الخليج من أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم وهي مصدر العديد من الثروات خاصة منها النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية اليوم، وعليه فان اختيار موضوع السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار أن الولايات المتحدة من أهم الفواعل التي حاولت ومنذ عقود طويلة المحافظة على مكانتها وهيمنتها في المنطقة، خاصة في ظل التطورات

الأخيرة و أحداث الربيع العربي التي تغيرت فيها موازين القوى حيث ازداد حجم تحديات السياسة الخارجية الأمريكية ،والتي لم تعد تقتصر فحسب على الإمدادات النفطية بل أصبحت تواجه العديد من العوامل الداخلية وتدخلات قوى خارجية، تحاول هي الأخرى إيجاد موطئ قدم في المنطقة والاستفادة من ثرواتها وموقعها الاستراتيجي .

ثالثا : الدراسات السابقة : وتتمثل في الآتي:

1-دراسة جماعية بعنوان: **" الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية في ظل إدارتي أوباما وترامب "** والصادرة عام 2017 عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية برلين – ألمانيا .

ركزت هذه الدراسة على أهم الجوانب النظرية والمفاهيمية للسياسة الخارجية الأمريكية، ورصد التطور التاريخي لها خاصة في الفترة الانتقالية بين الرئيسين أوباما وترامب وذلك من خلال مجموعة من المقالات لمجموعة من المؤلفين أهمها : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار؛ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية والتغيير ؛ تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج دراسة في تجاذبات إغراءات المصالح وإملاءات الواقع .

وتشترك هذه الدراسة مع الموضوع باعتبار أن منطقة الخليج هي جزء من منطقة الشرق الأوسط وتطرقها لأهم سياسات الرئيسين تجاه المنطقة تحديدا سواء إدارة الرئيس أوباما أو ترامب ، وتختلف مع موضوع الدراسة باعتبارها تناولت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة على عكس موضوعنا الذي ركز على المنطقة الخليجية بصفة خاصة واهم التغيرات التي طرأت على المنطقة في ظل إدارتي أوباما و ترامب و أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة .

2 – دراسة جماعية بعنوان: " العلاقات الخليجية الأمريكية – هواجس السياسية و الاقتصاد و الأمن" الصادر عام 2020عن المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، الدوحة – قطر.

تجمع هذه الدراسة بين مجموعة أوراق بحثية قسمت إلى ثلاثة أقسام في القسم الأول ناقش قراءة في خلفية العلاقات الخليجية الأمريكية وأهم التحديات التي تواجهها، أما القسم الثاني ناقش

قصور وحدود السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، والقسم الثالث يعرض السياسة الأمريكية تجاه عمان من خلال العلاقات التجارية وتطور العلاقات السياسية بين البلدين .

ويشترك مع موضوع الدراسة أن كلاهما يطرح نفس الإشكال بخصوص السياسات و الاستراتيجيات التي تحدد العلاقات الأمريكية الخليجية، خاصة في ظل التطورات الأخيرة و مجيء الرئيس دونالد ترامب، وتختلف في أن موضوع دراستنا تناول دراسة مقارنة للعلاقات خلال فترة الرئيسين أوباما و ترامب و الاختلاف و التشابه في الاستراتيجيات و الأهداف .

3- **كتاب " السياسة الخارجية الأمريكية "لماكسيم لوفابر** ترجمة لحسين حيدر،الصادر عن عويدات للنشر و الطباعة (لبنان) عام 2006 .

وينقسم هذا الكتاب إلى قسمين: القسم الأول: يتناول فيه ظهور القوة الأمريكية في مراحل تاريخية مختلفة والجدل القائم في السياسة الخارجية الأمريكية بين الالتزام والانسحاب والمرتبط بوجود مجموعة من الأحداث الدولية الهامة.

القسم الثاني: ركز فيه على أهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية وأشكال القوة أو الضعف والمصالح والأهداف، والتغير في سياستها الخارجية مع استعراض أهم الحوافز في السياسة الخارجية بين المحركات الداخلية و الخطط الإستراتيجية.

ويشترك مع موضوع الدراسة في أن كلاهما تطرق إلى مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية و أهم المؤسسات التي تعتمد عليها، والتغيير في إستراتجيتها حسب ما تمليه متغيرات بيئاتها الداخلية و الخارجية ، أما الاختلاف يكمن في أن موضوع الدراسة ركز على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج تحديدا واهم الأهداف والمصالح المراد تحقيقها، بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تعمل على حماية مجموعة من الأهداف و المصالح.

4- كتاب **لعبير بسيوني عرفة**، بعنوان: **" السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين"** الصادر عن دار النهضة العربية (مصر) عام 2011 .

حيث قسم إلى ثلاثة محاور المحور الأول ركزت على أهم محددات عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها عبر مختلف الإدارات المتعاقبة، أما الثاني خصصته لدراسة ملامح سياسة الرئيس أوباما الخارجية وتطرقها لمختلف جوانب هذه السياسة ومميزاتها عن سياسات الإدارات السابقة و توجهات سياسته تجاه بعض الدول وكان أهمها العراق، أما في المحور الثالث فقد

تطرقت فيه لدراسة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض مناطق العالم، مثل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية وتوصلت إلى نتائج أن السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بالثبات في المصالح و التوجهات مع الاختلاف في الوسائل المعتمدة .

وتشترك الدراسة مع الموضوع باعتباره أن كلاهما يركز على إدارة السياسة الخارجية عند الرئيس أوباما، وأهم السياسات والاستراتيجيات التي جاء بها خاصة في منطقة الخليج، باختلاف أن الدراسة ركزت على دولة واحدة هي العراق في حين أن موضوع الدراسة يركز على المنطقة بأكملها .

5- رسالة ماجستير للباحث **أدهم أكرم عبد الواحد** بعنوان: **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجا) 2001- 2018 "** ، الصادر عن جامعة الأزهر عام 2019 .

في هذه المذكرة ركز الباحث أكرم عبد الواحد على التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال معرفة مؤسسات صنع القرار الأمريكي، ومعرفة الأدوات والوسائل التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه دول الخليج العربي بشكل عام ودولة قطر بشكل خاص، ومعرفة الدور القطري في المنطقة خاصة بعد أحداث الربيع العربي والأدوات التي استخدمتها لتنفيذ هذا الدور تحديدا الإعلامية منها، لتكون بذلك الأداة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ أهدافها بصورة غير مباشرة .

وتشترك مع موضوع الدراسة باعتبارهما يركزان على منطقة واحدة وهي الخليج وأهم السياسات و الاستراتيجيات الأمريكية الموجهة إليها، خاصة في ظل إدارة الرئيسين أوباما و ترامب و كيف انعكست هذه السياسات على دول المنطقة ، باختلاف هو أن هذه الدراسة ركزت على دولة واحدة من منطقة الخليج وهي قطر وعلاقاتها بواشنطن، عكس موضوع دراستنا الذي ركز على جميع دول المنطقة والاختلاف في العلاقات بالنسبة لهذه الدول تجاه سياسات واستراتيجيات الرئيسين أوباما و ترامب.

6- رسالة ماجيستر للباحث **عرفات عبد الله محمود زايد** بعنوان: **" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (2009- 2020) مقارنة بين فترة حكم الرئيسين باراك أوباما و دونالد ترامب .** عن جامعة الأقصى عام 2021 .

لقد ركزت هذه الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لدولة إيران في المنظور الأمريكي وأهم محددات سياستها الخارجية تجاهها في مقارنة بين إدارة الرئيسين أوباما وترامب، وأهم الأدوات

والاستراتيجيات التي اعتمدت عليها الإدارتين في التعامل مع أهم القضايا تجاه إيران، ولعل أبرزها البرنامج النووي الإيراني ، وتشترك هذه الدراسة مع موضوع دراستنا باعتبار أن كلاهما تطرق إلى نفس فترة الدراسة وهي فترة إدارة الرئيسين أوباما وترامب، أما الاختلاف كان أن هذه الدراسة ركزت على دولة واحدة من منطقة الخليج و هي إيران باعتبارها أهم فاعل استراتيجي و إقليمي في المنطقة، أما موضوع البحث فقط ركز على منطقة بأكملها.

رابعا : المشكلة البحثية :

تتميز توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج بالكثير من التعقيد والتشابك، تلك التوجهات التي تم تأسيسها انطلاقا من مجموعة من المبادئ التي ترسمها مجموعة من الأدوات و الآليات والتي تختلف مع إدارة كل رئيس، حيث شهدت خلال فترة الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب تباينا في الاستراتيجيات والسياسات، وطريقة التعامل مع مجموعة القضايا التي كانت تطرحها المنطقة، إذ تنوعت بين سياسات الحوار والدبلوماسية في فترة إدارة الرئيس أوباما، في حين اعتمدت أساسا سياسة الصفقات والضغوط المالية والاقتصادية وتجسيد مبدأ أمريكا أولا في فترة إدارة ترامب، وعليه الطرح الإشكالي التالي:

ما هي حدود الاستمرارية و التغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين إدارتي الرئيسين باراك أوباما و دونالد ترامب تجاه منطقة الخليج ؟

وتتفرع عن الإشكالية المركزية الأسئلة الفرعية التالية :

1-ما هي أهم مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية ؟ وما هي أهم مؤسساتها ومحدداتها؟

2- هل تؤثر شخصية صانع القرار في تحديد السمات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي أوباما و ترامب ؟

3- فيما يكمن الاتفاق والاختلاف بين الأهداف والاستراتيجيات للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج ؟

خامسا : فرضيات الدراسة: وتتمثل فيما يلي :

1- ترتبط عملية التغيير والاستمرار في استراتيجيات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج، بمدى تغير نمط القيادة في الولايات المتحدة والعوامل المؤثرة فيها.

2 - تتحدد كل فترة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها، بتغير درجة تأثير مجموعة من الأطر والمحددات المؤسسية وكذلك الشخصية لصناع القرار.

2- يرتبط توجه السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي أوباما وترامب بمجموعة من المحددات النفسية و الإدراكية لصناع القرار فيها.

4- كلما تباينت السمات الشخصية لكل من أوباما وترامب، تغيرت معها الأسس الذي قامت علية الأهداف الإستراتيجية لإدارتي أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج .

سادسا :حدود الدراسة : وتتمثل حدود الدراسة الزمكانية فيما يلي:

- **الإطار الزماني :** تمتد حدود الدراسة من 2009إلى 2020و هي الفترة التي تنحصر في إدارة الرئيسين السابقين أوباما وترامب منذ توليهما السلطة تواليا على رأس البيت الأبيض، كما أنها تعبر عن مرحلة مهمة في تاريخ منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عموما والتي تزامنت مع بداية موجات الحراك والثورات العربية و ما رافقها من تغيرات اجتماعية وسياسية في المنطقة .

الإطار المكاني : تركز الدراسة على منطقة الخليج عموما (عربيا كان أو فارسيا) والتي تحتل أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الجغرافية، فهي لا تعد منطقة بكونها منبعا للنفط فقط، بل لكونها شهدت ميلاد العديد الحضارات التاريخية العريقة، فهذه الأهمية جعلت من المنطقة محل استقطاب العديد من القوى الإقليمية والدولية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

سابعا : الإطار النظري للدراسة: تؤطر العملية البحثية مجموعة من المقاربات النظرية أهمها:

1- اقتراب صنع القرار: منذ الحرب العالمية الثانية اعتبر القرار مركزيا في العملية السياسية، فكما يعرفه (دافيد ايستون)(David Easton ")هو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع "، ويتخذ صانع القرار قراره من خلال البيئة المحلية من جهة والبيئة الدولية من جهة أخرى،أما اتخاذ القرار فهو يعني الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل سياسة معينة [1].

ويؤكد سنايدر على الصفة العقلانية لصانع القرار وهي ترتبط بالنتائج المترتبة عن موقف معين، و بالتالي يمكننا من الوصول إلى سلوك معين من خلال البحث في البيئة أو النظام الذي يعمل

[1]- جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر: وليد عبد الحي ، (الكويت ، كاظمة للنشر و التوزيع، 1995)، ص،ص 305- 308..

فيه، والتعرف على أهداف مجتمعه وردود فعله وما يجري داخل وخارج بيئته، وعليه فعملية صنع القرار وتحليلها تتطلب بالضرورة التركيز على الإطار الفكري و النظري للقرار الذي يمكننا من التعرف على سلوك الدولة الخارجي.

وتم استخدامه في هذا الموضوع من أجل التعرف على العوامل المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على الثبات والتغير في الأهداف والاستراتيجيات، خاصة خلال فترة حكم الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب في تحديد أهم التوجهات التي اعتمدتها مختلف الإدارتين تجاه العديد من القضايا في البيئة الدولية بصفة عامة و منطقة الخليج بصفة خاصة .

2- **نظرية الدور :** تعد من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، وهي تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، والوظائف التي تسعى أي دولة أن تؤديها على أسس مستمر سواء في النظام الدولي أو الإقليمي، كما أنها تركز على الأدوار الأساسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية.

وهناك نوعين من الدور الوطني السياسي و الخارجي الدولي فالأول يرتبط بمناصب الأشخاص في صناعة القرارات، أما الثاني يرتبط بالموقف و السلوك السياسي الخارجي للدولة[1]، و هناك العديد من الأدوار التي تلعبها الدولة و التي تفرضها الإمكانيات والمكانة و الطموح و هي الأدوار المرتبطة بالداخل و تتمثل في حماية سيادة الدولة واستقرارها والأدوار المتعلقة بالسلام العالمي، والتي تتبنى فيها الدولة محاولة تحقيق السلام العالمي الأدوار الإقليمية، وهي مجموع الأدوار التي تتعلق بالمستوى الإقليمي وعلاقاتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم .

وهناك ثلاثة مفاهيم تساعد في تحليل الدور[2] وهي :

تصور الدور : المفاهيم المحددة للدور الوطني في ظل ظروف متغيرة من البيئة و تتخذ كمتغيرات وسيطة .

[1]- نظرية الدور في العلاقات الدوليةthe theory in international relations،الموسوعة السياسية، 05- 05 - 2023:https://political-encyclopedia.org/ .

[2]-Holtsi .k, national role conception in the study of foreign policy , **international studies quarterly** ,v(14);I (3) *(sep1970); p.p233- 309.*

أداء الدور : و ي المخرجات و الإجراءات التي تتخذها الحكومات لتنفيذها .

مصادر الدور : ونعني بها الحكومات كمتغيرات مستقلة في التفسير ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات مادية و غير مادية .

ويمكن تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج من خلال هذه النظرية و إبراز تصور القيادات الأمريكية بأنها منطقة نفوذ تدخل في إطار الأمن القومي الأمريكي ، لا سيما أن البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج تشهد تنافسا وتعارض في الأهداف واصطداما بالمصالح بين مختلف الفواعل المؤثرة سواء الإقليمية والدولية، فضلا عن اختلاف تصور الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة بين كل من أوباما وترامب .

ثامنا: الإطار المنهجي للدراسة: إن طبيعة موضوع البحث يفرض علينا الاعتماد على مناهج ومقتربات وقد رأينا في المناهج المتوافقة مع الموضوع هي :

المنهج المقارن : وهو من أهم المناهج المستخدمة في تفسير الظواهر الاجتماعية وقد عرفة جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) بأنه: " هو الدراسة المتشابهة و المتناظرة في المجتمعات المختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أكثر عبر مجتمعين او أكثر ، أو هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقاربته للظواهر محل الدراسة بتركيزه على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما واستخراج العلاقات بين المتغيرات بغية تفسيرها و إيجاد تعميمات عامة حولها " [1]

فهذا المنهج يكشف عن القواعد والنظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة والظواهر المتشابهة، أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة، كما يقوم على إدراك المعارف والشرح والتفسير و يعطي للظواهر دلالات يجعلها قابلة للتعميم .

ولإثبات صحة أو خطأ الفرضية سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية لإداراتي أوباما وترامب تجاه منطقة الخليج، اذ يمكننا من اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف في عدة مستويات سواء تعلق الأمر بالأولويات في المنطقة او الأهداف المراد تحقيقها و الوسائل و السياسات المستخدمة لذلك ، فضلا عن الظروف المحيطة بالرئيسين سواء كانت داخلية أو خارجية .

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم و المناهج – الاقتراب و الأدوات** ، (الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1997)، ص.ص 82، 83.

تاسعا : مفاهيم الدراسة: ويمكن إجمالها فيما يلي:

منطقة الخليج : هي ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي ويضم كل من العراق و إيران و السعودية ، الكويت ، الإمارات ، البحرين ، قطر ، سلطنة عمان، و يمثل النفط أبرز خصائص المنطقة باعتباره العامل المحدد لطبيعته وهويته و هو ما يضفي عليه الأهمية السياسية و الاسترتيجية[1] .

ولعل ابرز الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج هو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية و إيران حول تسمية المسطح المائي الفاصل بينهما، والذي يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا و يضيق عند مضيق هرمز ، وفي الوقت الراهن فقد تم الاتفاق على استخدام " الخليج العربي " من طرف الدول العربية الخليجية، والخليج الفارسي عندما يتم استخدامه من طرف الجمهورية الإيرانية، كما تم الاتفاق بين الدول العربية وإيران على إطلاق اسم يخلو من الهوية على الخليج، بحيث يمكن تسميته بالخليج المتصالح أو الخليج الوسيط باعتباره يقع وسطا بين دول الخليج العربية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[2]

عاشرا : تقسيم الدراسة : لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و كل فصل تم تقسيمه إلى مباحث وفق ما يلي:

حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول تطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية ، أما الثاني تم تخصيصه لأهم التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية .

أما الفصل الثاني تم تخصيصه لأهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب، ليتم التطرق في المبحث الأول إلى تأثير السمات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ، أما المبحث الثاني ركز على أهم المحددات و التغيرات في السياسة الخارجية لكل من الإدارتين و أهم الظروف الدولية التي كانت سائدة .

---

[1] - *محمد السعيد* إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.ص 27،28.

[2] - سعيد علي محمد سعيد ، الخليج : عربي أم فارسي دراسة تاريخية لجذور الصراع و أبعاده و تداعياته ، **المجلة العلمية لكلية التربية** ، م(32)، ع(12)، (ديسمبر 2020)، ص.ص 162-198.

أما الفصل الثالث لهذه الدراسة فقد تم تخصيصه لإسقاط معطيات الفصل الثاني واهم السياسات التي اتبعها الرئيسين تجاه منطقة الخليج و ذلك من خلال مبحثين ، الأول ركز على إبراز المكانة التي تحتلها منطقة الخليج في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، والثاني خصص للتركيز على العلاقات الأمريكية الخليجية بين الاستمرارية و التغير من خلال المقارنة بين استراتيجيات الرئيسين و أهم الأهداف التي سعت كلتا الإدارتين لتحقيقها .

هذا بالإضافة إلى الخاتمة التي تطرقت إلى أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة و التي تحاول أن تجيب على الإشكالية وتثبت أو نفي صحة الفرضيات المطروحة في المقدمة.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

يكتسب موضوع السياسة الخارجية الأمريكية أهمية قصوى في الدراسات الأكاديمية باعتبارها قوة مهيمنة على تفاعلات الساحة الدولية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث ازداد تأثيرها و فاعليتها في سلم القوى الدولية وذلك لما تتميز به من إمكانيات وقدرات داخلية سواء من ناحية المساحة الجغرافية أو من حيث التغيرات السياسية والاجتماعية التي عرفتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،عبر مجموعة من المؤسسات التي تعمل على صياغة القرار الأمريكي بما يحقق مصالحها وأهدافها،لذا سنحاول في هذا الفصل تقديم نظرة شاملة عن السياسة الخارجية والفرق بينها و بين المفاهيم الأخرى، و أهم المراحل التاريخية لتطورها مع التركيز على أهم المحددات التي تتداخل في تشكيلها وتأثير مؤسساتها المختلفة مع إبراز أهم الجوانب الفكرية والنظرية التي تساعد في بلورتها وتفسيرها .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية.

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية فهي تحاول فهم التوجهات الخارجية للدولة من جهة وفهم علاقاتها مع الدول الأخرى ، وقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية العديد من التغيرات منذ استقلالها إلى يومنا هذا وذلك لتكريس هيمنتها العالمية والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي بجوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، عبر مجموعة من السياسات و القرارات التي تأرجحت بين خيار العزلة وخيار الظهور عبر عدة مراحل واكبت تطورها وبوجود مجموعة من العوامل والسياقات الإقليمية و الدولية .

المطلب الأول: مدخل عام للسياسة الخارجية.

1- مفهوم السياسة الخارجية :

لقد خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل لمجموعة من التغيرات و التطورات منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، حيث توصل الباحثون إلى فهم وتحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بعدما كانت في القديم تكون على الشكل المبسط وانعكس هذا على ما كان يعيشه العالم بوحداته السياسية وإمكانياته الاقتصادية بعد معاهدة وستفاليا 1648، وبرز مفهوم الدولة القومية في النظام الدولي ومؤسساته والذي أنتج بدوره مجموعة من المصالح والأسس ووحدات هذا النظام ذات المصالح والتوجهات المتباينة.

وقد تطورت دراسة السياسة الخارجية في خمسينيات القرن العشرين لتندرج تحت اسم تحليل السياسة الخارجية، الذي أصبح فرعا معرفيا في موضوع العلاقات الدولية بعدما ركزت الدراسات التقليدية على الدراسة السلوكية الخارجية الدولية باعتماد على منهج التحليل النوعي للأحداث و التطورات الدبلوماسية، واتخذت شكلين هما : دراسة سياسية دولية تجاه قضية معينة أو دراسة سياسية دولية بشكل عام خلال فترة زمنية معينة، متجاهلة العوامل الداخلية التي تساهم في تحديد السلوك الخارجي وكذلك الدراسات المقارنة التي كانت مجرد عملية جمع دراسات ومجالات في كتاب معين [1]، و تمثلت أعمال الجيل الأول في إسهامات بعض المفكرين التي شكلت اللبنة الأساسية لهذا الحقل أهمها أطروحات:**جيمس روزنو** (JAMES ROZNEAU) (ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية 1966)،سنايدر(SNYDER)، مع **بورتن سباين**(BURTON Spain) (صنع القرار كمقترب

[1]- ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985) ص176 .

لدارسة السياسة الدولية 1954، وكذلك **هارولد**(HAROLD) مع **مارغريت سبروت** (MARGARET SPROUt)(فرضيات علاقة الفرد البيئة في سياق السياسة الدولية 1956)، وتجلت مجالات البحث الرئيسية في هذا الحقل عند هؤلاء في السياسة الخارجية المقارنة، صنع و اتخاذ القرار، السياق النفسي للسياسة الخارجية .[1]

أما إسهامات الجيل الثاني والذي بدأ منذ أواخر السبعينات برزت على اثر تحفظ الجيل الجديد في مسألتين:هما ابستومولوجيا حول إمكانية إيجاد نظرية عامة قابلة للتعميم، والثاني فعالية استخدام المناهج الكمية بتطبيقاتها الرياضية والإحصائية، ففي مجال السياسة الخارجية المقارنة تم التخلي عن المناهج الكمية واستخدام الكيفية في فكرة البحث عن بنية صنع القرار ضمن بيئة الجماعة الصغيرة للحصول على فهم وتفسير للسياسة الخارجية ، أما في التحليل الإدراكي كان بتطوير علم النفس السياسي وتطوير منهجية الدراسات اجتماعية ابستيمولوجية، للاستفادة منها بشكل أفضل للعلوم السياسة و تحليل السياسة الخارجية تحديدا.[2]

وعند تحليلنا لمجال السياسة الخارجية لا نجد معاني واضحة لهذا المفهوم يعكس بالدرجة الأولى توجهات مختلفة لأشخاص يختلفون أكاديميا وفلسفيا ومن ابرز التعاريف المقدمة لها نجد:"سنايدر(SNYDER)"و "فيرنس (FURNESS)"الذين عرفاها بأنها: " منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل[3] " ،حيث يؤكد على أهمية صانع القرار في تحليل السياسة الخارجية وأن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم هو سلوك من يعملون باسمها باستخدام مجموعة من أساليب التعامل مع المشكلات .

أما " جيمس روزنو(JAMES ROSNEAU) " عرفها بأنها : " التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها إما بالمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو تغيير الجوانب الغير مرغوب فيها [4]"،إذ ركز فيه على الجانب البيروقراطي وحصر فيه السياسة الخارجية للدولة و أنها تكون بيد الحكومة أو أصحاب القرار.

---

[1]-Valerie, Hudson and Christopher, foreign Policy analysis yesterday today and tomorrow ;**Mershon international studies**,v(39), N(2), (oct. 1995) P , 212 .

[2]- رابح زيغوني، **السياسة الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية** ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، (2015-2016).

[3]- احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، 2011)، ص 20 .

[4]-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998،) ص11.

كما أن هناك اتجاه آخر يعرفها على أنها تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة،ومن بينهم"مودلسكي(MODALSLY)" الذي يعرفها بأنها " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة المدخلات والمخرجات " [1]

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها:" عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها، مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة، وبذلك فهي تتكون من أمرين أساسين : قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وتلك القرارات تستخدم لتحقيق أهداف قريبة و بعيدة المدى ومنه السلوك السياسي أو برنامج العمل الذي تحاول الدولة تنفيذه في المجال الخارجي وتحقيق مصالحها الوطنية عبره".

2- علاقة السياسة الخارجية بالعلوم الأخرى :يتداخل مفهوم السياسة الخارجية مع مجموعة المفاهيم إلى حد الخلط في التفريق بينهما من أبرزها:

أ-السياسة الداخلية : تتراوح العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فهناك من يرى أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وهناك من يرى بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية، وإذا كانت السياسة الداخلية تسعى لتحقيق أهداف في المجتمع الذي صنعت في إطاره فان السياسة الخارجية تصاغ في إطار الوحدة المنهجية الدولية وتحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، و بالتالي فان مسالة الداخلي والخارجي كانت منذ طرحها موضوع التفسيرات الأكثر تباينا والأكثر اختلافا، لكن بالرغم من ذلك هناك ارتباط وثيق بينهما فالسياسة الخارجية ترتبط بموارد المجتمع و أوضاعه العامة،فكلما تزايدت عناصر القوة في الداخل أصبحت الدولة أكثر استقلالية وأكثر قدرة على التأثير في محيطها الإقليمي،وعليه فان دراسة السياسة الخارجية للدولة تبدأ بدراسة البعد الداخلي لدولة معينة قبل البحث عن بعدها الإقليمي والدولي، فكل منها يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية مما يسمح في التعبير عن إرادة القوة الحاكمة .[2]

[1] -bojang S ;the study of foreign Policy in international relations**; political science and publics affairs** ; vol.6.issue.4. (izmir,t).

[2] - إيناس شيباني، **في تحليل السياسة الخارجية النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم السياسية، 2019/ 2018) ،ص،34-38.

ب-العلاقات الدولية : يوجد تداخل بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية إلى حد الخلط بين المفاهيم وجعلها مرادفا لبعضها البعض حيث السياسة الخارجية بطابعها الوحدوي تدرس السلوك الخارجي لدولة واحدة ، أما العلاقات الدولية تنصرف إلى مجموعة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من الفعل أو رد الفعل المتتابعة والمتشابكة رغم هذا الاختلاف إلا انه يوجد ترابط بين المفهومين فالعلاقات الدولية هي محصلة مجموعة من السياسات الخارجية للدول ، حيث نجذ "سبيكمان)(Speakman"الذي ركز على الجوانب الأخلاقية والإنسانية للعلاقات الدولية في تعريفة " [1]هي العلاقات بين الأفراد لدول مختلفة والسلوك الدولي هو سلوك اجتماعي للأشخاص ومجموعة تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون لدولة أخرى " . وبالتالي فالعلاقات الدولية فهي مجرد المجموع الكمي للسياسات الخارجية للدول فنمط التفاعل يكتسب خصائص ذاتية فردية لا توجد ضمن أي سياسة خارجية للدول المتفاعلة .

ج-السياسة الدولية : يمكن التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية باعتبار أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية، لكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي وانطلاقا من أن السياسة الدولية تفرض علاقات تقاطعية وتفاعل لسياسات لأكثر من دولة واحدة،وأي بين مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.[2]

3-أهداف السياسة الخارجية : ينصرف موضوع أهداف السياسات الخارجية للدول إلى مجموعة الظواهر والعلاقات التي ترغب الوحدة الدولية للتأثير في أوضاعها المستقبلية، و يمكن تصنيفها إلى خمس فئات وهي: الإقليم – النظام السياسي – الموارد الطبيعية – الموارد البشرية – المكانة الدولية ، ويمكننا أن نلخص أهم الأهداف الدولية فيما يلي :

أ-حماية السيادة والأمن الإقليمي : ويعتبر من بين أهم أهداف السياسة الخارجية للدول أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو موقعها الجغرافي،وهو ما يفسر جانبا من دخول بعض الدول في حروب مع بعضها البعض الموجهة ضد القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولية، ومن بين الوسائل التي تستخدمها الدول نجذ: الدخول في علاقات تحالف إذ لم تكن قادرة على توفير الحماية الضرورية لأمنها

[1]- السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.ص 13،14.

[2]- أحمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 29.

القومي بشكل مستقل، والحصول على معونات العسكرية واقتصادية (المصادر الخارجية) وإتباع سياسات محايدة وانحياز لقوى أو تكتل إقليمي معين .[1]

ب-تنمية مقدرات الدولة من القوة: تسعى جميع الدول إلى تنمية مقدراتها و إمكانياتها من القوة القومية باعتبار أن الدافع إلى اكتساب القوة و زيادتها هو حقيقة أساسية كامنة في الطبيعة الإنسانية ذاتها، مما يدفع بالعديد من الدول إلى التنازع فيما بينها واعتبار أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بتقرير مصيرها بعيدا عن الضغوطات الخارجية:[2]

ج-زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة: يعتبر الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية،وهذا يطرح إشكالية الاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصادية للدول الأخرى مثل التوسع الاستعماري في إفريقيا، ويعود ذلك لسببين هما اختلاف توزيع الموارد واختلاف التطور اقتصادي بين الدول، والتباين بين إنتاج سلع لا تتميز بالكفاءة اقتصادية وسلع تتميز بنسبة قليلة من اعتماد على الخارج.[3]

د-التوسع: حيث لعبت القومية دورا كبيرا في تحريك الدوافع التوسعية وكذلك المؤثرات النفسية التي تحرك قادة الدول، وتعتبر حب التوسعية من الظواهر المستمرة في العلاقات الدولية وهناك سببين رئيسين يؤثران في التوسع، هما التنظيم الداخلي، ووجود الموارد المتاحة التي تساعد في التوسع والضغط الخارجي من خلال وجود قوى دولية تقف في وجه ذلك التوسع.

هـ-الأهداف الأيديولوجية والعقائدية: وهي حماية الدولة لمعتقداتها الأيديولوجية من الغزو والتخريب الموجهة ضدها من خلال دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه،وقد كانت الأيديولوجيات خلال الحرب الباردة محركا أساسيا للصراع، إذ حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فرض تصوراتهما ومعتقداتهما[4]، وتصديرها إلى باقي دول العالم وهذا المجال شكل حيزا هاما في السياسات الخارجية للدول.

كما أن هناك تصنيفات أخرى لأهداف السياسة الخارجية تتمثل في:[5]

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية و الدولية، دراسة في الأصول و النظريات**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991) ص130.

[2]- **المرجع نفسه**، 131.

[3]- السيد سليم ،**مرجع سابق**، ص. 45.

[4]-إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق** ، ص.ص 134،135.

[5]- ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.ص185، 186

- الأهداف المحورية: تتمثل في حماية وجود الدولة كالسيادة وحماية الحدود والوحدة الوطنية والأمن القومي.
- الأهداف المتوسطة المدى: مثل إحداث تغيير في المحيط الخارجي وبناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية.
- الأهداف البعيدة المدى: تعكس التصور الفلسفي والعام عند الدولة معينة لمحيطها وبناء صور معينة للنظام الدولي.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية .

تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها عن التاج البريطاني سنة 1776 نتيجة سياسة استبدادية التي اتبعها ملوك إنجلترا في المستعمرات الواقعة على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية بقيادة "جورج واشنطن(GEORGE WASHINGTON) " ،وبفضل مساعدة فرنسا واسبانيا و هولندا وقعت معاهدة 1783 التي اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة[1]،وتم صياغة أول دستور أمريكي وأصبحت بذلك دولة معترف بها دوليا لها سياستها الخاصة تجاه القضايا الخارجية، ومنذ ذلك الحين عرفت العديد من التوجهات نحو العالم الخارجي وشكلت هذه الأخيرة أسس نشأتها،إذ كان لكل مرحلة مميزاتها وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية والتي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي :

1-**مرحلة العزلة** : هي سياسة هدفها كان التقليص من المشاركة الدبلوماسية في النظام الدولي إلى حدها الأدنى وأن الدولة فيها ستكون أكثر أمنا وذلك بوجود عدة عوامل،فإما أن تكون دولة قوية لا تحتاج إلى تحالفات وحرة نسبيا من خطر الغزو ولديها الاكتفاء الاقتصادي وامتلاكها للسلع والخدمات[2] التي تضمن استقلاليتها،وهي المرحلة التي تميزت بها السياسة الخارجية الأمريكية بعد الاستقلال من خلال مسلكين الابتعاد عن الصراعات الأوروبية والثاني هو إبعاد الأوروبيين عن القارة الأمريكية وتصفية وجودهم فيها واتخذت أسلوب لها مع الرئيس"مونرو Monro"من خلال مبدئه الشهير مبدأ مونرو بشعار " أمريكا للأمريكيين " والذي يعبر عن التجسيد الواقعي في التعبير عن هذه التوجهات وقد امتد ليكون مظلة لحماية المصالح الأمريكية المتنامية خاصة في المجالات الاقتصادية ، وقد ساعدت عدة عوامل في بروز سياسة العزلة منها :

[1]- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع العشرين**، (مصر، المكتبة الأكاديمية ، 2002) ص.52.

[2]- مارتن غريفيتش، تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات عشر و الدولية**،(الإمارات ،مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 91.

الانفصال الجغرافي والخصائص السياسية والأيديولوجية المميزة للأمة الأمريكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن هذا لم يمنعها من التدخل في مناطق أخرى بحثا عن مصلحتها خاصة بعد الحرب الأهلية التي عاشتها عام 1865 من خلال التوسع ودعم الحكومات النيابية في أمريكا اللاتينية وبالتالي تميزت هذه المرحلة أساسا بالعزوف التام عن التدخل في أحداث الشأن السياسي الدولي واهتمام بالشأن الداخلي و بناء قوة قادرة على التماسك اجتماعي والتي مثلت منطلقا نحو البيئة الخارجية .[1]

2- **مرحلة الخروج النسبي من العزلة (ما بين الحربين)** : شهدت الفترة ما بين 1914 و 1917 مرحلة الانتقال الفعلي من دور الدولة المتقوقعة في محيطها إلى الدولة المنخرطة والمؤثرة في السياسة العالمية، خاصة بعد تطورت ساحة المعركة في أوروبا وتطور الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير في علاقات تجارية ومالية مع إنجلترا وفرنسا، وأن سيطرة أي دولة من دول أوروبا سيؤدي بنقل أطماعها إلى القارة الأمريكية مما أدى إلى إعلانها الحرب على ألمانيا، والذي يعتبر أول خروج فعلي وقوي للولايات المتحدة الأمريكية الذي حكم سياستها الخارجية منذ قيامها .[2]

في 1929 أدى انهيار بورصة نيويورك إلى إغراق الولايات المتحدة و العالم بأسره في ركود اقتصادي مما دفع بها إلى العودة إلى انعزاليتها وتحليل أسباب تورطها في الحرب العالمية الأولى، باعتبار أن رجال الأعمال الأمريكيين قد بالغوا في تورطهم في بيع الأسلحة للمتحاربين الأوروبيين، ووضعت سياسات و قوانين لمنع هذا التشابك مثل قوانين الحياد ومبيعات أسلحة الدول التي تكون في حالة حرب بالإضافة إلى مغادرتها إلى أراضي" هايتي " والعودة إلى مفهوم العزلة والتأكيد على الاستقلالية الأمريكية عن الشؤون الأوروبية واستمرت هذه الفكرة إلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر ولم تبادر بأي أسلوب عسكري اتجاه أي طرف إلا بعد حادثة " بيرل هاربر " في 7 ديسمبر 1941[3] حيث صوت حينذاك الكونغرس على الدخول في الحرب وإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما ناكازاكي،التي أنهت الحرب العالمية الثانية أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية طي صفحة سياسة الانعزال و التكريس النهائي لسلطتها باعتبارها قوة عالمية .

---

[1]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم،(السعودية ، جامعة الملك سعود، 1989)، ص. 95-97.

1- زهير بوعمامة ،**امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (لبنان، دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011) ،ص.ص 90،91.

[3]- مكسيم لوفابر،**السياسة الخارجية الأمريكية**،تر: حسين حيدر ، (بيروت، عويدات للنشر و الطباعة، 2006) ، ص 35.

3 – مرحلة القوة المهيمنة : بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة صعود وتنامي الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ثانية و على أساس اعتبارات خصوصية مما دفعها إلى تبني سياسات منها مبدأ الاحتواء كمذهبية أساسية في مواجهة تمدد الخطر الشيوعي و انتشاره المكثف في العالم، وبناء سلسلة من التحالفات الإقليمية والدولية المعادية للشيوعية ودعم حلفائها في سائر المسارح الإقليمية بالإضافة إلى انتشار القوة البحرية وأساطيلها العسكرية ونشر القواعد وقيام حلف الناتو، وقد دام الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نصف قرن أنهته الولايات لصالحها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكل الجمهوريات التابعة له في أوروبا الشرقية و تفككها . مع نهاية الحرب الباردة بدأت تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على الانفراد الأمريكي متمحورة أساسا في الديمقراطية الليبرالية التي تدعمت ايدولوجيا بأطروحات"فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) عبر التنظير لنهاية التاريخ دلالة على استمرارية الهيمنة الأمريكية وضرورة لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية بما ينسجم مع الأوضاع الجديدة، وكذلك "بريجينسكي(BRZEZINSKI) " الذي أكد على طرحه بان افتقار السياسة الخارجية الأمريكية للإستراتيجية الجديدة أدى إلى ضياع و انعدام العديد من الفرص الممكنة للاستغلال.[1]

ثم عادت أجندة السياسة الخارجية الأمريكية إلى العمل وهذه المرة ظهور حروب من نوع جديد وعدو مختلف، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ضد عدو افتراضي لا يعتبر كيان مادي و قد أطلقت عليها لإدارة الأمريكية بالإرهاب العالمي،وفي سبيل ذلك تبنت مجموعة من المبادئ أهمها:

-استثنائية القوة العسكرية الأمريكية.

- الحرب الاستباقية .

- نشر الديمقراطية.

- استخدام القوة ضد الأخطار المحتملة مستقبلا قبل وقوعها و تتمثل تلك الأخطار في الإرهاب ، الدولة المارقة ، الدولة الفاشلة ، أسلحة الدمار الشامل ، و بالتالي انتقالها بين نقيضين : الانعزالية التامة ، و الهيمنة المطلقة .

- البراغماتية المصلحية هي الموجه الأساسي و الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، فالمصلحة تعلو فوق كل المبادئ مهما كانت إنسانيتها أو عدالتها .

[1]- عبير بسيوني، عرفة على رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2011) ص. 20.

-شخصية الرئيس والجوانب النفسية عموما لها دور في صياغة السياسة الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها. [1]

إذن؛وباستعراض المراحل الخاصة بتطور السياسة الخارجية الأمريكية، نلاحظ أن الإدارة الأمريكية وبالرغم من تعدد الوسائل إلا أنها تركز على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا و فرض سيطرتها على النظام الدولي .

وعليه يمكن القول بان السياسة الخارجية في مفهومها المتباين بين مختلف التوجهات الفكرية، فهي بصفة عامة مجموعة نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها المختلفة مع الفواعل في النظام الدولي وفق لبرنامج التخطيط وتحديد الأهداف بغرض تغيير سلوكيات أو الحفاظ على الوضع الراهن، و هذا ما اتخذته الدولة الأمريكية منذ نشأتها حيث كانت في بدايتها ذات توجه انعزالي تجسيدا لمبدأ مونرو من اجل البناء الداخلي و الابتعاد عن الأحداث الدولية خاصة في القارة الأوروبية، لكنها فيما بعد بلغت مستويات عالية من القوة اتخذت أشكالا تدخليه مختلفة، من اجل بسط سيطرتها وهيمنتها على النظام الدولي من خلال مجموعة من الأدوات و المقومات المادية و الفكرية التي سنتناولها بالتفصيل في المبحث القادم.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية.

إن الدور والفاعلية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الإقليمي و الدولي و التي برزت أساسا في ظل الأحادية القطبية، لم تكن من فراغ وإنما بوجود مجموعة من الاتجاهات الفكرية والنظرية التي اتخذت تتبلور لدى العديد من النخب الفكرية ومراكز التفكير في رسم السياسات الأمريكية، والتي تحركها مجموعة من المحددات والعوامل سواء ما تطرحها بيئاتها الداخلية من مقومات أو ما تطرحه البيئة الخارجية من أحداث دولية فارقة، والتي تؤثر فيها مجموعة من المؤسسات التي تعمل على بلورة القرار الأمريكي وتحديد مصالحها عبر مجموعة من الهيئات الرسمية و الغير رسمية.

المطلب الأول : المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الأمريكية .

الجيوسياسية هو مصطلح أوروبي يعود إلى بداية القرن العشرين أول من جاء به هو"رودولف جيلين(RODOLFGILLEN)"، وتستهدف الدراسات الجيوسياسية تحليل العلاقات بين السياسة و

[1]- نسيمة طويل، "الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكي في الشرق الأوسط "**في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية بين إدارة ترامب و أوباما**، تحرير: هادي الشيب (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص.15.

الموقع الجغرافي[1]، وقد تمثلت التحليلات الجيوسياسية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية بناءً على مجموعة العوامل الداخلية، التي تتمثل أساسا في الموقع الجغرافي المتميز بموارده الطبيعية وتركيبة سكانها المشكلة وطبيعة نظامها السياسي والتي مكنتها من تحقيق مرتبة الريادة على الساحة لدولية ومجرياتها التي تتأثر و تؤثر بها من خلال وجود مجموعة من العوامل الخارجية.

1-العوامل الجغرافية : مما لاشك فيه بان هناك علاقة بين العامل الجغرافي والسياسة الخارجية للدولة، مع أن بعض الجغرافيين كانوا لا يولون أهمية كبيرة لجميع المعطيات الجغرافية للدولة لكن بسبب ما أحدثته التطورات العلمية والتقنية انقلب على علاقة الجغرافيا على السياسة الخارجية وأصبح ما يعرف بعلم الجغرافيا السياسية، حيث يساهم العامل الجغرافي للدولة في تحديد هويتها القومية و يؤثر على مدى قوة الدولة وما تمتلكه من موارد طبيعية وحدود تسهل عملية الوقوف ضد أي عدوان خارجي وهذا ما أكد عليه حامد ربيع في أهمية العامل الجغرافي في حماية الدولة بالإضافة إلى تأثيره في سلوك صانع القرار[2].

بإسقاط ما سبق على العوامل والمتغيرات الطبيعية التي دفعت الولايات المتحدة لتحتل مكانة استثنائية في العالم مع مطلع القرن العشرين و التي ساهمت في قوة الدولة من بينها الموقع الجغرافي حيث تبلغ مساحتها 9826675 كلم تمثل منها 20000 من حدود الساحلية و 120000 الحدود البرية و بالتالي يلعب حجمها دور في تحديد سياستها الجغرافية و أن هذا الموقع جعل منها منطقة معزولة عن مختلف مساحات التوتر العالمية وهو ما أثبته الحروب في أوروبا والتي كانت الولايات المتحدة في منأى عنها، فلم تخرج متضررة من الحربين العالميتين الأولى والثانية بل خرجت بفوائد كما ساهم العامل الجغرافي في احتواء تنوع العرقيات والمذاهب الفكرية ، بالإضافة إلى اعتمادها على موارد الطبيعية مثل القطاع المناجم وقطاع الاتصالات والقطاع الزراعي فهي القوى العظمى الوحيدة التي تطل بسواحلها الأطلسي و المحيط الهادي و تمتد أراضيها على مناطق مناخية مما أعطى تنوع في الموارد الطبيعية مثل الثروة السمكية والمياه العذبة والموارد المعدنية (ذهب وفضة بالإضافة إلى النفط التي تسيطر عليه

[1]- مكسيم لوفابر، **مرجع سابق**، ص.148.

[2]- زهير بوعمامة ،**مرجع سابق**، ص،ص، 90،91.

مجموعة من الشركات التجارية خاصة مع بداية القرن العشرين حيث أصبحت قضية النفط من ابرز الموضوعات و أصبح من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية[1] .

2-العوامل الديمغرافية : تعد عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي و قد ظل العدد السكاني عاملا أساسيا في تحديد ميزان القوى حتى القرن العشرين[2] و يستند أساسا إلى مستوى الوعي الثقافة و الصحة و التطور الاقتصادي و اجتماعي و التطور التكنولوجي بالنسبة للولايات المتحدة فإنها كدولة تشكلت وفق سياسات و اشتراطات مغايرة للطريقة التي شكلت بها الأمم و الشعوب فهو خليط بشري غير متجانس من الناحية الفكرية و الثقافة الدينية.

ونجد الولايات المتحدة تتوفر على قدرات بشرية هائلة كما أن المجتمع الأمريكي يتكون من مجموعة من المهاجرين التي تعود أصولها إلى أوروبا وهذا منذ ثلاثة قرون، مما جعلها تحتل ثالث مرتبة في دول العالم من ناحية عدد السكان بتعداد يناهز 340 مليون نسمة، ويعتبر جيشها اقوي الجيوش في العالم مما جعل كل هذه السمات تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية من أهمها تنامي الفردانية والشعور بالاستثنائية مع النفعية البراغماتية التي تضع المصلحة الخاصة للولايات المتحدة فوق كل معيار أخلاقي أو ديني أو سياسي،وجعل الفرد الأمريكي يؤثر بدوره في صناعة القرارات السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .[3]لكل ذلك يضاف للثقافة التي يتميز بها المجتمع الأمريكي باعتباره خليط بين المسيحية والرأسمالية والديمقراطية مما اثر بدوره في تبلور السياسة الخارجية في شكلها الحالي، وهذا ما أكد عليه " راد فيلد(RAD FILD) " في كتابه "رؤية العالم"وكذلك معظم المفكرين الأمريكيين وخاصة منهم مفكري العلوم السياسية،إذ أنهم يميلون إلى التحليل الثقافي للظواهر وذلك حسب أصولهم الثقافية و الفكرية التي ينتمون إليها. [4]

3-العوامل السياسية :للعوامل السياسية أهمية بارزة في تحديد طبيعة القرار وأسلوب تنفيذه مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة النسبية بين العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية،

---

[1]- رزايقية حنان، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق في ظل إدارة أوباما (2008-2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، 2017- 2018)، ص. 86

[2]-احمد أبو غنيم، **مرجع سابق**، ص. 28.

[3]-باسم خفاجي، **الشخصية الأمريكية وأثرها صناعة القرار السياسي الأمريكي**، (مصر،المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2005،)، ص 107.

[4]- رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد احداث11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة منتوري ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011) ، ص26.

الذي يتوقف عليه دور القائد و تأثير شخصيته و طموحاته و بالتالي تحديد طبيعة القرارات التي يتخذها، و بالنسبة للنظام السياسي الأمريكي نجد توفر عناصر القوة حيث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث،والتي تخضع لمبدأ الرقابة والتوازن إذ يعتبر الشعب مصدر تلك السلطات وهو الذي يقوم بانتخاب أعضاء السلطة التشريعية ورئيس السلطة التنفيذية،وتساهم هذه السمات العامة في بلورة سياسة خارجية أمريكية قادرة على التأثير في بنية وتوجهات النظام الدولي والإقليمي عبر عدة أدوات رسمية (السلطة التنفيذية و التشريعية وغير رسمية تتمثل أساسا في دور الرأي العام وجماعات المصالح و غيرها والتي سنتناولها بالتفصيل في المطلب القادم) .

تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بدورها كذلك بالعوامل الخارجية و مجريات البيئة الإقليمية والدولية عبر عملية التفاعل المستمر بين الوحدات، وهذا التأثر تزايد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة بعد تنامي الدور التدخلي للولايات المتحدة في الشؤون الدولية ومجرياتها،إذ أصبحت لدى صانع القرار الأمريكي المرجعية لتقييم وصياغة العديد من القرارات، و قد ظهر ذلك بشكل أكثر جلي خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها حيث تغيرت بنية النظام الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة أمريكية مما جعلها تفرض سياستها،كما تأثرت بظهور الفاعلين الجدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية من المنظمات الدولية و المؤسسات المالية التجارية و التحالفات الموروثة عن الحرب الباردة مثل حلف الشمال الأطلسي،والذي مكنها من تنفيذ سياسيتها خاصة في القضايا الأمنية والاقتصادية والمالية والتي أصبحت تؤثر على اقتصاديات الدول النامية و تفرض الشروط المتعلقة بالإصلاح السياسي و الاقتصادي المرغوب [1].

إذن فالتكتلات الدولية ذات الفرض الأمني أو غير ذلك تفرض على صانع القرار في السياسة الخارجية اتجاهات وسلوكيات معينة وهو مضطر لتبني سلوك معين بفضل الضغوطات السياسية النابعة من عضوية ونفوذ الولايات المتحدة في تلك التنظيمات،وكذلك نجد تأثير الرأي العام العالمي خاصة عندما يتعلق الأمر بالحروب والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول تحت مبررات مختلفة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث بدأ التغيير في الإدارة الأمريكية للعلاقات تجاه بعض الدول و الوحدات و بالتالي تغيير النظام الدولي لكل السبل الممكنة .

[1]- منير البار، منير السكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء، 2014) ،ص.ص19، 20.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

يقصد بصنع السياسة الخارجية عموما هو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، و السياسة الخارجية للدولة هي من صنع الأفراد والجماعات يمثلون الدولة و يعرفون هؤلاء بأنهم بصناع القرار، فمقاربة صناعة القرار تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أوضاع القرارات وبيئاتهم الداخلية، وتعد عملية صنع القرار السياسي الأمريكي من أهم العوامل المؤثرة في النظام والمجتمع الأمريكي،وفي ضوء دراسة السياسة الخارجية وفواعل صنع القرار تجاه الدول الأخرى تساهم قوى داخلية مشكلة من فواعل رسمية و غير رسمية في صناعة القرار الأمريكي،والتي ستناولها بالتفصيل فيما يلي :

1-المؤسسات الرسمية:

1- أ-**السلطة التنفيذية:** وتعتبر من أكثر السلطات نفوذا في عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية، لما لها من أهمية في صنع و تنفيذ القرار وذلك من خلال المؤسسات والفواعل التي تتمثل أساسا في ما يلي:

- **الرئيس** : من الناحية الدستورية فان الرئيس الأمريكي له مجموعة من السلطات خاصة في الشؤون الخارجية و أخرى مشتركة بينه و بين الكونغرس مثل سلطة المبادرة واقتراح السياسات فمنذ إدارة الرئيس واشنطن مثل الرئيس الأمريكي هو المدير الأساسي للشؤون الخارجية و لا تعني الرئاسة الأمريكية الرئيس بمفرده إنما تضم كل من مكتب البيت الأبيض ومكتب الميزانية والمستشارين الاقتصاديين بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي ، حيث تخول للرئيس سلطة شن الحروب وعقد المعاهدات وتعيين الوزراء والسفراء وتلعب السمات الشخصية للرئيس دوارا في توظيف الرأي العام لمصلحته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت له صلاحيات واسعة تتعدى في بعض الأحيان حدود الكونغرس والدستور الأمريكي مثل صلاحيات الحروب الخارجية وصلاحيات استخدام القنابل النووية وقرارات أوقات السلم و الحرب.[1]

[1]- هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي1967 -1973**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) ص. 145.

- **وزارة الدفاع (البنتاغون) :**

تأتي ضمن الجهاز العسكري والتي تضم بدورها ثلاثة أقسام (وزارة الدفاع – هيئة الأركان العامة – القيادات المركزية في العالم) وهي إحدى الأدوات في السياسة الخارجية الأمريكية عبر مشاركة موظفو الوزارة والقوات المسلحة في اتخاذ القرارات العسكرية الخارجية وحماية المصالح الأمريكية و يؤخذ برأي وزارة الدفاع قبل إعلان الرئيس و تنفيذه لأي عمل عسكري من خلال إطلاع على حجم الموارد و إمكانيات المادية و البشرية المتاحة لديها .[1]

- **وزارة الخارجية :** هي الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية و إدارة علاقاتها على المستوى الدبلوماسي و يوجد على رأسها وزير الخارجية ووكيل الوزارة و تكمن مسؤوليتها في إدارة العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى وتشرف كذلك على العلاقات الاقتصادية والعسكرية وقد تواجه مشاكل مثل التعدي عليها من الدوائر التنفيذية الأخرى مثل الكونغرس والبيت الأبيض ومجلس الأمن القومي وتقوم بدور هام في عملية صنع القرار مثل كيفية التعامل مع الحكومات الأجنبية وتنفيذ العديد من القرارات عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في الهيئات التابعة لتقديم وجهات نظر مختلفة .[2]

ب – السلطة التشريعية (الكونغرس) : يعتبر الكونغرس من أهم المكونات الحيوية للنظام السياسي الأمريكي إذ يعكس مدى متطلبات الشعب الأمريكي نحو المستقبل كما يعتبر السلطة التشريعية أو الكونغرس من أهم السلطات لأنه السلطة التي تقوم بوضع القوانين الملزمة للأفراد وأخذت به خاصة بعد إصدار دستور 1789، وتكون السيادة في السلطة التشريعية من مجلسين احدهما يمثل الشعب يطلق عليه مجلس النواب و الأخر يمثل الولايات و يطلق عليه بمجلس الشيوخ ، ويمتلك الكونغرس الأمريكي العديد من السلطات العامة التي تمكنه في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية حيث له الحق في طرح اللوائح والتشريعات والنقض في القرارات التي يتخذها الرئيس بالإضافة إلى الموافقة على تعيين السفراء و اعتماد السفراء الدول الأخرى وتقرير في حجم المبالغ لتمويل برامج الرئيس الخارجية و بإمكانه التعامل مع الدول الأجنبية دون موافقته ويستطيع اللجوء إلى المحاكم للاعتراض على قرارات

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص، 56.

[2]- جمال أبو الرب، "صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية و مفاهيمية"،في **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب**، تحرير: هادي الشيب (ألمانيا،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية، 2017) ،ص.ص76، 77.

الرؤساء المتعلقة بالسياسة الخارجية مثل : الاعتراض على قرار الرئيس "بوش (BUSH)" لشن الحرب على الخليج 1990 و اعتراض ضد قرار الرئيس بوش الابن في قراره من الانسحاب من اتفاقية الحد من الصواريخ الباليستية لعام 1972 .[1]

2-**المؤسسات غير الرسمية:**

أ-الأحزاب السياسية : تعد من ابرز المؤسسات السياسية التي تؤثر في فاعلية النظام ويشكل الحزب الديمقراطي والجمهوري النسبة الأكبر في الولايات المتحدة والتنافس الحقيقي بينهما، بحيث يكونان متساويان في العدد الكلي في مجلس الشيوخ و مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي،أما تأثيرهم في السياسة الخارجية برز بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التقارب الكبير في مواقفهما الدولية،ولكن مع منتصف القرن العشرين تحولت السياسة الخارجية الأمريكية لأحد محاور الصراع بينهما، ويؤثران كلاهما في الرئيس والكونغرس باعتبار كل من هذين الأخيرين يتبعون الحزب الذي ينتمون إليه، ومن هنا ترسم السياسة الخارجية من خلال البرنامج الانتخابي الذي تبناه الرئيس و يسعى لتنفيذه في حال نجاحه في الانتخابات (هذا ما سنتناوله بالتفصيل في توجهات الحزبية لكل من الرئيس باراك أوباما و دونالد ترامب[2]).

ب- جماعات المصالح : يقصد بها تلك المنظمات الغير حكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية،والتي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالبها على النظام السياسي،كما لها تأثير واسع في السياسة الخارجية الأمريكية بالنظر ما يتميز به المجتمع الأمريكي من اختلافات واسعة في اتجاهات والمصالح ولها العديد من الوسائل و الاستراتيجيات والتي نجد أبرزها اللوبي الصهيوني وهو جماعة يهودية تؤثر في مسائل السياسة الخارجية خاصة منها المتعلقة بالشرق الأوسط، ومن أهدافهم التأثير في تشريعات الكونغرس لمصلحة الموقف الصهيوني ومحافظة على تأييده لإسرائيل .[3]

ج- الرأي العام ووسائل الإعلام: تكمن قدرة وسائل الإعلام الأمريكية في قدرتها بشكل خاص على تعميم الخلافات في المحيط الاجتماعي، و تؤثر في تصورات المجتمع الأمريكي وصناع السياسة و

[1] - احمد محمد صبحي احمد الونسة، **دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية الحرب على العراق (1991-2003)**، أطروحة ماجيستر، غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، 2020)، ص.ص 38-39.

[2] - عرفات أبو زايد، **مرجع سابق**، ص 59.

[3] - هالة أبو بكر سعودي،**مرجع سابق**، ص102.

مواقفهم باعتبار أن التيارات المسيطرة في وسائل الإعلام هم ذاتهم الأعضاء المشاركين في الحياة السياسية، و لقد ساهم اللوبي الصهيوني في استخدام وسائل الإعلام من خلال الاستثمار فيما يسمى بالإرهاب من اجل كسب الدعم،و هنا تبرز أهمية وسائل الإعلام في السياسة الخارجية وقد ينشأ خلاف سياسي بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية و المؤسسات الإعلامية لما تتعارض المصالح بينهما[1].

أما الرأي العام فيعتبر عاملا مهما خاصة في المسائل المتعلقة بالانتخابات والحروب،مثل الحرب في الفيتنام وأفغانستان ويبرز دوره في التنشئة الفكرية والسياسة للمواطنين من خلال أدوات عدة،فالثقافة والتوجيه والاستفتاء و المقابلة و الملاحظة مثل الحرب على العراق التي شهدت رأيا عاما أمريكيا معتبرا يعارض استمرار بقاء القوات الأمريكية فيها.

د- مراكز الفكر والأبحاث:يعتبر من المؤثرات الأساسية في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة و هي عبارة عن مراكز أبحاث سياسية مستقلة، وتشكل ظاهرة أمريكية متميزة و تؤثر في السياسة الخارجية بعيدا عن أضواء وسائل الإعلام من خلال توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، لتامين مجموعة من اختصاص العمل في الحكومة و توفير مكان للنقاش و تثقيف المواطنين و الجهات الرسمية للتوسط وحل النزاعات[2].

ونجد من بين المؤسسات غير الرسمية كذلك المركب الصناعي العسكري الذي يؤثرفي السياسة الخارجية الأمريكية،ويركز على الحروب و الصراعات والعمل على تحفيزها بما يعزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه،ونجد كذلك مجمع الشركات النفطية الذي يتكون من اكبر الشركات النفطية مثل اكسون موبيل وتكساس اوبل، وتسعى بدورها للتأثير في السياسة الخارجية و تعطي الأولوية لمصالح أمريكا النفطية.

إذن فالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تقوم بدور هام في رسم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التأثير في القرار الخارجي، وتحديد المصالح العليا بوجود مجموعة من الأسس والمبادئ و التي تختلف مع اختلاف إدارة كل رئيس و هو ما سنطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني عبر التركيز على إدارتي الرئيسين باراك أوباما و دونالد ترامب.

[1]-أحمد ابوغنيم، **مرجع سابق**، ص.ص 42، 43.

[2]-أحمد أبو غنيم، **مرجع سابق**، ص54.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بفعاليتها وتأثيرها في السياسة العالمية، وذلك لما تتمتع به منظومتها الفكرية من قدرة على التأثير في التنظير العالمي،وفي تشكيل وبناء المستقبل مما أكسبها ميزة خاصة بها،و يعود ذلك إلى مجموعة من المؤسسات العلمية و المدارس الفكرية التي أفرزت تيارات فكرية متباينة أهمها المثالية، الواقعية، اللبرالية وغيرها من التيارات الفكرية التي هيمنت على حقل السياسة الخارجية، من خلال توجيه سياسات الولايات المتحدة باستعمال طرق علمية بغرض تحقيق مصالحها ، كما سعت لتحقيق أهداف أمنية واقتصادية واسعة النطاق، وتمثل كل من النظرية الواقعية والنظرية اللبرالية ونظرية الدور أهم الأطر المعرفية التي يمكننا الاعتماد عليها في هذه الدراسة لتحديد أهم المتغيرات التي تتحكم في السياسة الخارجية تجاه النظام الإقليمي و الدولي.

أولا: النظرية الواقعية:

لقد تبنت المدرسة الواقعية مجموعة من النظريات و الأطروحات التي انطلقت منها لتفسير الواقع الدولي،إذ أنها سيطرت على الفكر الأمريكي المتزامن خاصة مع أحداث الحرب العالمية الثانية وضرورة التصدي لطموحات ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، واستمرت خلال فترة الحرب الباردة في تبرير السياسات الموجهة للاتحاد السوفيتي وللحد من المد الشيوعي، وتقوم الواقعية على اتجاهين أساسين، الاتجاه التقليدي الذي برز أساسا مع كتابات " هانز مورغانثو(HANS MORGANTO) " في كتابه السياسة بين الأمم،والذي انطلق فيه من نظرة تشاؤمية للعلاقات الدولية تؤكد على حالة الفوضى و الصراع فيما بين الدول، وأن الدولة هي الفاعل الأساسي والأكثر تأثيرا في النظام الدولي عبر نزعتها التصادمية التي تعزز من الصراع الدولي،والاتجاه الثاني الممثل في الواقعية الجديدة أوالواقعية البنيوية ومن روادها " كينيث والتز (KENNETH WALTZ)" ،والتي تنطلق من أن الدولة تسعى لحالة توازن القوى والحفاظ على الوضع الراهن وهو ما يعرف عندهم بالواقعية الدفاعية، وأما الواقعية الهجومية التي برزت أساسا مع أطروحات ميرشايمر (Mearsheimer) تعطي اعتبار اكبر للسلوك الهجومي من اجل ضمان الهيمنة و النفوذ بدلا من الحفاظ على الوضع الراهن .[1]

تدعونا المدرسة الواقعية لتفحص السياسة الخارجية الأمريكية ومقارنتها بشكل موضوعي باعتبارها نتاج عمل تاريخي،على أساس أن الخارجية الأمريكية لا تحكمها ثوابت و استراتيجيات بل

[1]- هبة محمد عباس العكيلي، **تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الأزمة السورية (2011-2021)**،رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2021)، ص، ص ، 27- 33.

تتعدد و تتنوع تلك الخيارات بحسب الجهة التي تتعلق بها في الساحة الدولية، و قد برزت الفكر الواقعي أساسا من خلال السياسة التي انتهجها " كيسنجر(KISSINGER) " بعد توليه منصب الخارجية في الولايات المتحدة، خاصة في مرحلة الصراع بين الشيوعية واللبرالية حيث مزج بين العنف والتهديد، واعتبر أن الفوضى أسوأ من الظلم الذي يعني بان العالم غير كامل قد تغيب فيه العدالة،ولكن في ظل الفوضى تصبح الممارسات الحياتية أعمالا محفوفة بالخطر كما يصعب فيها السيطرة على الشرور[1]، وتعززت الواقعية كسلوك خارجي أمريكي مع بداية الحرب الباردة وبروز مبادئ واستراتيجيات جديدة حكمت ووجهت السياسة الخارجية الأمريكية،مثل سياسة الاحتواء التي سعت لاحتواء التمدد الشيوعي والتي أدت بالولايات المتحدة بالدخول في حروب الفيتنام وأفغانستان، وتوسعت هذه السياسة الواقعية بشكل جلي في مرحلة إدارة بوش الابن من خلال السعي للحفاظ على تدفق الموارد الاقتصادية(الطاقوية تحديدا)،والحفاظ على الأمن القومي لإسرائيل عبر تعزيز الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط،.

وعليه فان الولايات المتحدة منذ خروجها من مرحلة العزلة و توجهها نحو انتهاج سياسات عالمية بلغت على أثرها مرتبة القوة العظمى، لعب فيها التحول الفكري الواقعي والمنطلق من أسس القوة والمصلحة و الحفاظ على الأمن القومي و المصالح الحيوية الأمريكية وحسابات التنافس و النفوذ الدولي ، ويؤكد الواقعيون أمثال"بريجينسكي"(BRZEZINSKI)أن الولايات المتحدة يجب أن تختار مبدأ الهيمنة،وكما دعا لها المحافظين الجدد الذين يعتبرون أن الدخول في العزلة يضر بسياسة الولايات المتحدة الخارجية، كما دعوا للتمسك بصفة القيادة بالتعاون مع القوى الكبرى الحليفة لفرض الاستقرار العالمي،وأن الولايات المتحدة لن تنجح بالعمل وفق منطق من ليس معنا فهو ضدنا، وعليها استغلال مكانتها التي وصلت إليها والحفاظ عليها باستمرار ، و هو ما لاحظناه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001أن السياسة الخارجية الأمريكية اتسمت بالانحياز شبه كلي نحو الأطروحات الواقعية ويتضح ذلك عبر تبني صانعي القرار في البيت الأبيض و البنتاغون و غيرها من المؤسسات لتلك الأطروحات [2].

[1]- هادي القبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظين الجدد و الواقعية**، (لبنان، الدار العربية للعلوم الناشرون، 2008)، ص 86.

[2]- أبو بكر المبروك البشير ابوعلجية، **اثر احداث11سبتمبر2001 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (2001-2008)**، أطروحة دكتوراه (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، 2010)، ص.66.

ثانيا: النظرية الليبرالية:ترى المدرسة الليبرالية أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على التعاون كما أنها تقسم الدول إلى نوعين الدول الديمقراطية والدول الغير ديمقراطية، فالأولى تكون اشد نزوعا للسلام وترى تلك الدول أن التعاون هو الطريقة الوحيدة لضمان الأم في ظل تحالف دولي واسع، وأن الدول يجب أن تهتم بمكاسبها المطلقة وتعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الدولية لان الدول الصغيرة يجب أنيتم حمايتها في إطار تنظيمي للمؤسسات الدولية، وتؤكد اللبرالية على أهمية العولمة و الاعتماد المتبادل مع وجود تنسيق بين مصالح الدول حيث تحصل كل دولة على الحصة المتاحة [1].

و تتجلى مضامين الفكر الليبرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء أثناء الحرب الباردة أو بعد نهايتها، من خلال اعتماد السلام الديمقراطي وذلك بنشر الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية ولقد استعملت كذرائع لتبرير التدخل العسكري الأمريكي في أكثر من مرة كما حدث في أفغانستان و العراق .

وتعتبر أطروحة نهاية التاريخ "لفرانسيس فوكوياما (FRANCIS FUKUYAMA)" من ابرز الأفكار اللبرالية التي استندت عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المجتمع الدولي،إذ أن فكرة التاريخ التي دافع عنها فوكوياما في ذاتها تعني أننا دخلنا آخر مرحلة من مراحل التطور الأيديولوجي للبشرية،وتبني الديمقراطية الليبرالية الغربية في كل أنحاء العالم هو ضرورة قصوى باعتبارها الشكل النهائي لحكم المجتمعات البشرية،و تعود هذه الأفكار إلى كتابات هيجل (Hegel ") الذي رأى أن البشرية ستتبنى في الأخير النمط الأكثر عقلانية في التنظيم السياسي،ومن هذا المنطلق يصبح النفوذ الأمريكي نابعا من الديمقراطية التي تتجاوز قيام القوة العظمى التقليدية وسقوطها ،[2]و يعتبر الرئيس الأمريكي " وودر ويلسون (WOODER WILSON) " من خلال مبادئه الأربعة عشر التي جاءت على أثرها هيئة الأمم المتحدة من أمثلة تبلور الليبرالية،ومع "رونالد ريغن (RONALD REAGAN)" بدأت رؤيته الخارجية تمتزج بين الأفكار الواقعية والليبرالية عندما وصف الاتحاد السوفيتي بدولة الشر، ونفس الصفة أطلقها" جورج بوش الابن " تجاه كل العراق – إيران – كوريا الشمالية، على اعتبار أن كل دولة لا تتوافق مع الرؤية اللبرالية لحقوق الإنسان تعتبر كذلك.

[1]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، (مصر، دار الهدى للنشر و التوزيع، ط1، 2005)، ص.ص 87، 88.

[2]- دانيال وارنر ،**السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، (ابوظبي، مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية، 1997)، ص.ص28،27.

ويعتبر غزو للعراق 2003 تجسيدا لتلك الأفكار حيث أكد بوش الابن أن حماية الشعب العراقي والعالم هي من بررت هذا الغزو، وتعزيز الديمقراطية في هذا البلد سيساهم في تحقيق تلك الأهداف[1]، ومن جهة أخرى "يرى جوزيف ناي"(JOSEPH NYE) أن نفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها بعد الحرب العالمية الثانية كانت استثنائية ولا نظير لها، و هي اليوم تعد زعيمة العالم لأنها لا توجد دولة واحدة الآن تستطيع أن تتعامل مع المشكلات التي يعانيها العالم في الوقت الحاضر بنفس الطريقة التي تستعملها الولايات المتحدة لان الدول مضطرة إلى التعاون فيما بينها عن طريق مؤسسات غير تقليدية تتوافق مع المصالح الأمريكية، وهذه الأخيرة الوحيدة القادرة على أسلوب الهيمنة الأحادية بالاستناد لمؤسسات دولية مشتركة،ومنه التأكيد على فكرة الرأسمالية العالمية ويمثل ذلك المفتاح الرئيسي لفهم العالم التاريخي .[2]

ثالثا: نظرية الدور: يعرف"هولتسي(HOLTSEY) الدور بأنه مجموعة المعايير والتوقعات الثقافية و الاجتماعية والمؤسسية التي تتعلق بموقف معين يأتي من البيئة الخارجية،فهو يتكون من المعايير و التوقعات المشاركة دخل هيكل النظام الدولي، ويشير إلى سلسلة المواقف و الأفكار والقرارات و الأفعال التي تتخذها احد الحكومات تجاه الفاعلين الآخرين بهدف تنفيذ الدور، وينطوي مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور على ثلاثة مراحل أساسية : تحديد المتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما و كيفية تأثيرها، ثم تحليل هيكل صناعة السياسة الخارجية والأهداف و الأدوار التي ينبغي تحقيقها، ثم تهتم بدراسة السلوك الخارجي و طبيعة العلاقات و الأدوات التي تستخدمها منفذو السياسة الخارجية .[3]

وتعتمد نظرية الدور على تحليل الدوافع النفسية أو ما يطلق عليه في أدبيات السياسة الخارجية بالبيئة النفسية لصانع القرار، والدور العملي وكيفية ممارسة هذا الدور والواقع العمل بما يفرضه الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي، مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كل أفغانستان والعراق انطلاقا من توصيفات الدور الخاصة بها، انطلاقا من معطيات معينة باعتبار أنها ترى نفسها منقذة للسلام العالمي ومحاربة للإرهاب الدولي،ويصنف"هولتسي" الدول إلى عدة أدوار

[1]- جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص58.

[2]- زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص. 122.

[3]- جهاد عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**، م(31)، ع(3)، ص.ص590-594.

أهمها تأثيرا ذات الدور النشيط والفعال مثل الدور الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة خصوصا في القضايا الدولية و أزمة الملف النووي الإيراني[1]، وقد ظهرت مؤخرا نظرية يمكن ربطها بنظرية الدور من خلال المفكرين " جيلين بالمر(GILLEN PALMER)" و " كلفتون مورغان(CLIFTON MORGAN) " بنظرية السلعتين التي تنطلق من أن الدولة تسعى في سياستها الخارجية على تحقيق هدفين محاولة تغيير الوضع القائم إذا كان لا يخدم مصالحها و الجهود الرامية لتحقيق هذا المسعى [2]، و هذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة و محاولتها لتأسيس نظام عالمي يقوم على الهيمنة و التدخل في العديد من الدول التي تشكل عائق لها أبرزها العراق و كوبا و كوريا الشمالية و التي تعد من أبرز الأمثلة عن السلوك الأمريكي الرامي للتغيير.

ويقترح هولتسي سياق لتصنيف تصورات ومفاهيم الدور الوطني إدراجه في منهجية واضحة لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول، خاصة عند تطبيقها على العلاقات بين الدول فإنها تركز على أولئك الذين يمارسون أكثر سلطة في صنع السياسة الخارجية،فإذا تم إدراك النظام الدولي على انه بنية اجتماعية فان كل دولة تستخدم عدة مواقف اجتماعية وادوار وطنية في علاقاتها مع الدول الأخرى، وقد شجعت القدرة التفسيرية لهذا المفهوم في استكشاف مدى ارتباطه بتحليل السياسة الخارجية، وان مفهوم الدور لدى رجال الكونغرس الأمريكي كان له تأثير قوي على أداء الواجبات فيه خاصة في دراسة سلوك مجلس الشيوخ فيه [3].

[1]- حبيبة زلاقي،نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية و التوظيف و التحليل السياسي، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، ع(17) ، (جانفي 2018)، ص. ص (781-789).

[2]- جيلين بالمر، كليفتون مورغان ، **نظرية السياسة الخارجية**، تر: عبد السلام نوير ،(السعودية ، النشر العلمي للمطابع ، 2011)، ص.ص 76،77.

[3]- محمد شاعة، " التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط"،**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، ع(12)، جانفي2018) ص.ص 244- 259.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم في الفصل الأول يمكن القول أن السياسة الخارجية لدولة معينة ما هي إلا نشاطها وسلوكها الخارجي المرتبط بأهداف معينة تعبر عن مصالحها، وذلك بوجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة قراراتها الخارجية ، والتي تساهم في تحديد تفاعل الدولة على الساحة الدولية مع مختلف الفواعل الأخرى فإذا تقاربت سياسات الدول بالتالي يكون هناك تقارب في المصالح و الأهداف فانه ينتج لدينا التعاون و بالتالي استقرار في النظام الدولي، أما تعارض هذه السياسات يؤدي إلى تصادم في المصالح و الأهداف مما يؤدي بدوره إلى تنافس و صراع و ربما حدوث حرب .

و نجد بان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في تطورها اتخذت اتجاهات مختلفة تباينت عبر فترات زمنية مختلفة تبعا لمعطيات البيئة الداخلية والدولية، و التي انتقلت فيما بعد الحرب الباردة إلى مرحلة القوة المهيمنة الدولية و أصبحت تؤثر في النظام الدولي و تتأثر به وذلك عبر مجموعة من المؤسسات التي تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد و عقلاني، و بتأثير مجموعة من العوامل بداية بمعطيات البيئة الداخلية وصولا إلى مجريات البيئة الدولية و تفسره مجموعة من المداخل النظرية و الفكرية والتي تقوم أساسا على فكرة إعطاء الأولوية لاعتبارات التنافس والنفوذ الدولي والاستدامة للمحافظة على هذه المكانة مع الحرص على توظيف منظومة القيم والمبادئ و التي تبقى ضمن إطار خدمة المصالح العليا الأمريكية .

الفصل الثاني : توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إداراتي أوباما وترامب .

تمهيد:

تبرز الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية عن غيرها من الدول وذلك نظرا للدور الذي تلعبه، فهي تتزعم العالم اقتصاديا وعسكريا وهذا ما يجعل سياسة خارجيته نشيطة جدا ، حيث يكون هناك أهداف ومصالح هيكلية ثابتة تدار من خلال الاستمرارية مع بعض الاختلافات في الآليات، ويرجع ذلك لوجود مجموعة من الاعتبارات تتمثل أساسا في عامل شخصية صانع القرار وانطباعاته فهي المحرك الأساسي لتوجهاته الخارجية، وكذلك لوجود دوافع جيوسياسية جيواستراتيجية تتحكم في السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة، التي تفرض عليها التعاطي مع مختلف التغيرات الإقليمية والدولية، وهذا ما يبرز أساسا من خلال الأدوار التي لعبتها الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيسين "باراك أوباماBarak Obama "و"دونالد ترامبDonald tramp " ، إذ تعكس هذه التوجهات عقيدة كل رئيس التي يؤمن بها التي توجه المصالح الأمريكية، الحفاظ على هيمنتها واستمرار ترأسها نظام الأحادية القطبية، خاصة في ظل ترسخ فكرة الصراع والريادةة العالمية لدى القوى العظمى على غرار الصين و روسيا.

المبحث الأول : تأثير البيئة النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية .

تحتل السلطة التنفيذية الجانب الأكبر عند دراسة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة منها ما تعلق بدور شخصية صانع القرار، ومدى قدرته في التأثير على المستويين الداخلي والخارجي، وفي هذا الشأن لعبت شخصية كل من "باراك أوباما "و"دونالد ترامب" الأهمية الأكبر من خلال تأثيرها في فترة حكم كل رئيس وتحديد توجهاته السياسية والحزبية، إما بالانحياز للحزب الديمقراطي وهو ما يبدو واضحا من خلال الأفكار والخطابات التي تبناها الرئيس أوباما خلال فترة حكمه، ودور ترامب في إعادة سيطرة الحزب الجمهوري على مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد غياب دام لثماني سنوات، وقد ساعد في ذلك وجود مجموعة من العوامل الخارجية سواء على مستوى الوضع الدولي، أو عبر مجموعة من القضايا والأزمات التي عرفتها الساحة الدولية خلال تلك الفترة التي ترأسها كل منهما.

المطلب الأول: دور السمات الشخصية لصانع القرار في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

تؤكد نظرية صنع القرار على أهمية الوحدة التي ستتخذ القرار وانه لابد من معرفة الأشخاص الذين يعملون بداخلها، ثم مكان هذه الوحدة أو الهيئة في النظام السياسي، إذ يرى " سنايدر" أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل وأنها ليست السبب الوحيد، بل تتعدد وتختلف وقد تكون متناقضة ولا تكون منفصلة عن العالم الخارجي، كما وأنها ليست منفصلة عن دوافع الأشخاص وصناع القرار الذين يتخذون القرارات نيابة عن الدولة ويصفون قراراتها في إطار عقلاني ، كما يوافق الباحثون في مجال السياسة الخارجية وصناعة القرار وأن دراسة السير الذاتية لصناع القرار مهمة في إلقاء الضوء على الدوافع التي دفعت لاتخاذ قرارات معينة، وبالتالي لابد من التعرف والبحث عن العلاقة بين البناء السيكولوجي للفرد وبين الخيارات التي يقدمها من خلال مؤسسة معينة مثل تحليل السلوك اللفظي والمقابلات غير الرسمية والخطابات والمقابلات والرسائل.[1]

فالعوامل المتعلقة بشخصيته صانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري وتأثير بعض الأحداث وهذا ما يؤكد على الدور الذي يقوم به بعض الزعماء، ومدى قدرتهم في التأثير في الأحداث

[1]- جيمس دورتي ، **مرجع سابق** ، ص . ص 315-319.

من حولهم خاصة في الدول المتقدمة حيث الأدوار محددة وملتزم بها نتيجة تقدم البيروقراطية ومأسستها، كما يلعب العامل الفكري دور كبير في تحديد كيفية استيعاب الفرد للقضايا المطروحة والأحداث[1]، وأن اختلاف السمات الشخصية يؤدي إلى اختلاف السياسة الخارجية وأن تصور القائد السياسي للعالم يؤثر في سياسته الخارجية، وتلعب البيئة أدوارا في صقل شخصية الفرد وتمثل استعداد مسبقا لإتباع سلوك معين والذي يعتمد بدرجة كبيرة على البيئة المحيطة بالفرد، وانه حين يزداد الضغط من البيئة فان احتمال التصرف بحماقة وارد جدا، ومثال ذلك خوف وزير الدفاع الأمريكي "جيمس شليسنجر James schlesinger" من أن يتخذ الرئيس نيكسون قرارات متهورة نتيجة الضغوط التي تعرض لها بسبب فضيحة "ووترجيت"، وذلك لان نيكسون بدأ يفتخر بقدرته علي إمكانية توجيه الضربة النووية(ضد الفيثنام)، وهو الأمر الذي جعل شيليسينجر يعطي الأمر للجيش بعدم تنفيذ أوامره وان صدرت عنه بشكل مباشر وصريح.

وتعرف العوامل الشخصية بأنها نظام متكامل من مجموعة الخصائص الجسدية والوجدانية والروحية والإدراكية، التي تعين هوية الفرد وتميزه عن غيره من الأفراد وتحدد كيفية تعامله مع البيئة، وقد برز هذا الاتجاه أساسا مع الثورة السلوكية في نهاية خمسينيات القرن الماضي التي عملت على إخضاع السياسة الخارجية والسلوك الخارجي لمعاجلة دقيقة، ووضع منهجية تكمن من استخراج القوانين المفسرة والوصول إلى التنبؤ، إذ اعتمدت بالأساس علي منهجية شخصنة الدول، بمعني تحليل الدول من خلال شخصية صناع القرار فيها [2] ، ويعتبر صانع القرار من مستويات التحليل المهمة في العلاقات الدولية وهو ما تبنته المدرسة الواقعية كذلك، والتي على ركزت على عقلانية الرئيس في تحديد الخيارات والأهداف المطروحة بالاعتماد على مجموعة من المعلومات، ومنه اتخاذ القرارات التي تزيد من المنافع وتقلل الخسائر.

وبالتطرق للعوامل الشخصية وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار أن الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في إدارة الشؤون الخارجية ويكون دور شخصيته محدد بمجال الحرية المتاح له دستوريا وقانونيا، ويري "بريجينسكي" في كتابه "الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية "، أن النظام الأمريكي حيث هناك الفصل بين السلطات وان السياسية

[1]- ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص 190.

[2]- حاج محمد مصطفى فائز، **تأثير البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الابن على السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2008)**، مذكرة ماستر غير منشورة(جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم السياسية، 2017-2018)، ص .ص13،14.

الخارجية هي المجال الذي يمتلك فيه الرؤساء أعظم تقدير شخصي باعتمادهم على مستشاريهم في الأمن القومي، و بعض
الرؤساء الذين يميلون إلي الانشغال بالقضايا الداخلية وتفويض الشؤون الخارجية إلى وزير الخارجية، ومثال ذلك وزير الخارجية "هنري كيسنجر" في عهد الرئيس "ريتشارد نيكسون richard Nixon" الذي يقع

ضمن التصنيف الأول، وكذلك الرئيس " رونالد ريغنRonald Reagan" الذي أظهر ميلا إلى تفويض جانب كبير من صنع السياسة الخارجية لوزير خارجيته "جورج شولترGeorge Schultze "[1].

ويعتبر الرئيس جورج بوش الابن من ابرز الشخصيات التي حضيت باهتمام والدراسة نظرا لتأثيره الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كان خبيرا معروفا لدى رجال الدولة الأجانب وكان يدير قراراته من الأعلى إلي الأسفل مما جعل السياسة الخارجية في عهده أكثر تدخليه في السياسة الدولية، كما تميز الرئيس" كلينتون Clinton " بالذكاء والفصاحة ومثالتيه الواضحة والتي عبر عنها ضمن رؤيته في منطق القوة الصلبة .[2]

وقد حدد هارولد لاسويل (Harold Lasswell) ثلاثة أنماط من الشخصية ثبتت علاقتها بالسياسة الخارجية، هي "الشخصية التسلطية" (هي النزعة للسيطرة واستعمال المفاهيم النمطية وتكون أكثرا نزوعا للحرب والعدوان)، و"شخصية العقل المنفتح والعقل المنغلق" (حيث أن الشخصية ذات العقل المنغلق تتميز بزيادة درجة القلق النفسي والاهتمام بمصدر المعلومات أكثر من الاهتمام بمضمونها، أما شخصية العقل المنفتح فهي نقيض الأولى)، و"شخصية تحقيق الذات" (إذ تهتم بإشباع الحاجات الطبيعية والإحساس بالأمن والانتماء مما يولد لديه الثقة في العالم الخارجي والانفتاح)، وهو ما أكد عليه الباحث "سبروت" عندما درس تأثير العوامل الشخصية لأعضاء الكونغرس الأمريكي، حيث يراهم أكثر تفاؤلا في تركيب نظرتهم القومية واهتمامهم الإنساني بمساعدة الدول الأخرى، وتقبل دخول الولايات في السياسة الدولية [3].

---

[1]- زبيغنيو بريجينسكي، **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء و أزمة القوة الأمريكية**، تر: عمر الأيوبي (لبنان، دار الكتاب العربي، 2007)، ص 15.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 100.

[3]- ميلود ولد صديق، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الرئيس الأمريكي ترامب، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، م (10) ، ع (01)، (افريل 2019)، ص . ص 796-815.

وعليه فقد أثرت العوامل الشخصية والنفسية في إبراز التباينات والاختلافات السياسية بين الرؤساء في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما سنحاول إبرازه في المطلب القادم من خلال التركيز على النسق الإدراكي والبيئة النفسية لإدارة كل من أوباما وترامب في التعامل مع مختلف التغيرات والقضايا الدولية.

المطلب الثاني: البينية الشخصية لكل من أوباما و ترامب و انتماءاتهما الحزبية.

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تعاقب إدارتين مختلفتين هما إدارة أوباما من الحزب الديمقراطي وإدارة ترامب من الحزب الجمهوري، فكانت لدور شخصية الرئيس و إدراكاته النفسية و وبيئته الأهمية البالغة في تحديد توجهاته وفكاره والتعامل مع مختلف القضايا والأحداث سواء كانت داخلية أو خارجية.

1-البنية الشخصية للرئيس أوباما وتوجهاته الحزبية : باراك حسين أوباما الرئيس الرابع و الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيس من أصول افريقية من أب كيني وأم أمريكية انتقل إلى جامعة كولومبيا للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وتخرج من كلية الحقوق في جامعة هارفارد 1988، بدأ حياته السياسية عام 1996 وفي نوفمبر 2004 فاز في انتخابات الكونغرس عن ولاية "الينوى" في 16 يناير 2007، واتخذ أول خطوة نحو الرئاسة وذلك بإرسال رسالة عبر موقع الويب الخاص به حيث تعرض للكثير من الانتقادات [1] نتيجة ذلك، ولكنه تجاوز هذه القضايا عندما فاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2008 مرشحا عن الحزب الديمقراطي وتم وصف السباق الرئاسي بأنه غير مسبوق، بسبب فوز أمريكي من أصول افريقية ولأول مرة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضد مرشحين لديهم خبرة اكبر في السياسة الوطنية من أبرزهم "هيلاري كلينتون Hilary Clinton" .

وقد كان مصمما على استخدام خبرته في السنوات التي قضاها في سياسة الدولة متجاهلا المزاعم القائلة بأنه ليس لديه ما يكفي من خبرة خاصة في مجال السياسة الخارجية، وكان مستعدا دوما لاستخدام شخصيته العامة من خلال فصاحته وقدرته على إثارة الحشد لصالحه، وكشخص منظم مجتمعيا[2]، تحصل على العديد من الجوائز منها جائزة نوبل للسلام 2009 تقديرا لمجهوداته في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب وفي 2014 تحصل على وسام التميز باعتباره أكثر

[1]-Joanne f Price ; **Barak Obama A biography** ; (London ; green Wood biographique ; 2008) ; p ;p41-48 .

[2]- **ibid**. ; p ;p 91-129 .

الشخصيات تأثيرا في العالم، وفق التصويت الذي نظمه المجلس الدولي لحقوق الإنسان والتحكيم في الدراسات السياسية و الإستراتيجية.

ينتمي أوباما للحزب الديمقراطي أحد الأحزاب الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المفارقات التاريخية الخاصة أن هذا الحزب في بدايته كان ذو توجه محافظ يعمل ضد فكرة الفدرالية وكان يحمي ظاهرة العبودية ودافع على تقنينها، ولكن في عهد الرئيس "فرانلكين روزفلت " أصبح الحزب يمثل التيارات الليبرالية ومناصرا للنقابات العمالية، وأما في عهد الرئيس "هاري ترومان Harry Truman" انطلق إلى تجسيد فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، ومن خلاله جاءت المساعدات الأمريكية التي عرفت فيما بعد بمبدأ ترومان.

لكن مع وصول الرئيس " جيمي كارتر Jimmy carter" انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الترغيب والترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتهديد كل من يضر بالمصالح الأمريكية، ومن ناحية أخرى كان يركز السلوك الخارجي الأمريكي على التعاون السياسي والاقتصادي بين الولايات و وأوروبا الغربية واليابان (العالم الحر) ، وأما مع الرئيس " بيل كلينتون" والذي ركز على إصلاح السياسة القومية والوضعية الاقتصادية، إذ ابتعد عن السياسة الخارجية التي تورطت فيها رئاسة بوش الأب الرئيس الجمهوري الذي سبقه، وقد تميزت فترة حكم الديمقراطيين عموما بالهدوء وبالاعتماد على المنظمات الدولية والمؤسسات التجارية ودعم الصهيونية العالمية في منطقة الشرق لأوسط[1] .

وقد اختار الحزب الديمقراطي باراك أوباما مرشحا رئاسيا رسميا للحزب في 27 أوت 2008 في ظل تنافس محتدم مع المرشحة الأخرى هيلاري كلينتون في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية، ثم دخل فيما بعد المعترك الانتخابي ضد المرشح الجمهوري " جون ماكين John McCain".،ليفوز بالانتخابات بجدارة واستحقاق، وقد رحبت العديد من العواصم والدول بفوز أوباما لما يحمله برنامجه الانتخابي من سياسات معتدلة تجاه القضايا الدولية، وكذلك بسبب أصوله الإفريقية إذ كان ذلك يشكل ذلك انتصارا لقيم التنوع والديمقراطية اللذين شكلا احد الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في تلك المرحلة.

[1]-إسماعيل زروقة ، نور الدين فلاك، تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بين عهدتي أوباما و ترامب ، **دفاتر السياسة و القانون** ، م(13)، ع (03)، (2021)، ص ص563-577.

وشكل شعار التغيير والأمل الركيزة الأساسية خاصة في مجال السياسة الخارجية تماشيا والظروف الدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ كان أوباما ليبراليا من دعاة السلام خاصة من خلال خطاباته لكن هذا اصطدم بضغط اليمين المتشدد من داخل الحزب الديمقراطي مما جعله يعدل من سياساته في صورة متزنة بين التيار اليميني المحافظ والتيار اليساري[1]، ونجد بان إستراتيجية الديمقراطيين انطلقت في عهد أوباما من تصور أكثر تكاملي للعلاقات الدولية ولا تختزل الأمن القومي في البعد العسكري، وإنما يتحقق باستغلال جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية ودعم الديمقراطية في الخارج ومنع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

واستعادت الولايات المتحدة في فترة أوباما القيادة العالمية الاقتصادية، إذ شكلت أولويات الرئيس أوباما ضرورة المزج بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، والذي أصبح يعرف بالقوة الذكية (smart power)، و هذا ما أكدته السياسات التي اعتمدتها إدارة أوباما من خلال الاستثمار في المؤسسات الدولية الفاعلة مثل الأمم المتحدة ومجموعة السبعة + واحد(قبل انسحاب روسيا منها) لتفعيل أسلوب الشراكة العالمية ومواجهة الأخطار التي فرضتها تلك المرحلة، مثل انتشار الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع التوجه إلى خيار الديمقراطية وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي خلفتها سياسات بوش الابن والتي وصفت من قبل أوباما والديمقراطيون بالكارثية [2]، وهذا ما اتفقت عليه العديد من الآراء في الولايات المتحدة آنذاك، وأن استمرار قيادة الولايات للنظام الدولي يتلاءم في ظل تلك الظروف مع توجهات أوباما، عبر نشر القيم الأمريكية و مساندة الشعوب التي تسعى للحرية باعتبارها امة تحترم القانون الدولي و الحريات المدنية.

2 – البنية الشخصية للرئيس ترامب و توجهاته الحزبية: يعتبر "دونالد ترامب" الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، وولد ترامب في نيويورك حيث كان والده من كبار المقاولين في مجال العقارات، وعاش أسلوب حياة صارم في الأكاديمية العسكرية مما نتج عنه نزعته نحو التعصب لأفكاره

[1]- صدام بن خدة ، **تغير الإدارة الأمريكية و أثره على الإستراتيجية الأمنية تجاه إيران إدارة باراك أوباما** ، مذكرة ماستر غير منشورة(جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018)، ص .ص 53،54.

[2]-رندة العميري، **عقيدة أوباما بين المثالية و الواقعية**، أطروحة ماجيستر غير منشورة،(جامعة بنزرت ، كلية الدارسات العليا، 2016-2017)، ص 46.

ومواقفه وعدم اعترافه بأخطائه، كما انه كان يتصف بالنرجسية والكاريزمية والرغبة في الظهور. فبعد تخرجه من المدرسة العسكرية والتحاقه بجامعة فوردهم أين حصل فيها على بكالوريوس في الاقتصاد، وبدأ حياته المهنية في شركة والده ودخل في العديد من المشاريع التي من شانها أن توفر لأرباح عالية عن طريق استخدام أحادية التصميم المعماري وكسبه للاعتراف العام خاصة في مقر إقامته مانهاتن، وألف ترامب كتابين عن حياته الأول بعنوان (tramp ;the art of the deal) وكتاب بعنوان فكرة البطل (think ; like a champion)والذي أصدره عام 2009، وفي فبراير من عام 2015 قدرت مجلة فوربست ثروة ترامب بما يصل إلى 4 مليار دولار والتي تشتمل أساسا العقارات، وهو وضعه آنذاك في المرتبة 544 على قائمة أغنياء العالم، وأحد أغنى السياسيين في التاريخ الأمريكي[1]، وأعلن ترامب ترشحه للرئاسة في 16جوان 2015 في مدينة نيويورك، وقد شارك في 11 مناظرة للحزب الجمهوري، وحصلت مناظراته على نسب مشاهدات عالية مما أدى إلى زيادة شعبيته ووصوله إلى سدة الحكم في 20 جانفي 2017 ومضى نحو تجسيد رؤيته الجديدة لإعادة الدور الحقيقي حسبه للولايات المتحدة الأمريكية، متجاوزا في ذلك فترة الانحسار والتراجع خلال فترة الرئيس الذي سبقه باراك أوباما.

منذ وصول "دونالد ترامب" إلى الرئاسة بدأ يظهر جليا الجدل الواضح حول شخصيته بسبب تصريحاته العنصرية المثيرة للجدل تجاه العديد من القضايا، حيث كانت خطاباته في بعض الأحيان تداعب مشاعر الجماهير ويركز فيها على الجمل التي يحب أن يسمعها الجمهور، والتي يمكن تصنيفها ضمن الخطابات الشعبوية، كما ركز في حملاته وخرجاته الرئاسية على رموز الأحزاب التقليدية، فكانت ثورة شخص استطاع أن يعبر عن القاعدة تحت شعار التغيير، حتى انه خلال الحملات الانتخابية التي سبقت توليه الرئاسة، دعم ترامب بشخصيته المتناقضة برنامج ومبادئ الحزب الجمهوري وفوزه في الانتخابات كرس عودة الحزب كقائد للبلاد ، إذ انتزع الأغلبية في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب وهذه الفترة أعادت إلى الأذهان إلى فترة رئاسة كل من ريغان وجورج بوش الأب[2]، أين سيطر الحزب الجمهوري آنذاك على الحياة السياسية في الولايات المتحدة.

[1]- محمود علاء الدين حواش، دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية للدولة دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب " الفترة الممتدة (2016- 2020) نقلا عن الموقع:https://democraticac.de/?p=78851،بتاريخ (11-03- 2023). (22: 9).

[2]- **وثيقة الأمن القومي الأمريكي قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب ، مركز التخطيط الفلسطيني**، منظمة التحرير الفلسطينية، ابريل 2018، ص .ص 21-24 .

إن المنطلق الأساسي للحزب الجمهوري يركز على فكرة الهيمنة الأمريكية وانه يجب استخدام القوة الأمريكية لتشجيع على نشر الديمقراطية، لان النظام الديمقراطي يضمن للأطراف الأخرى أن ينظروا للسيطرة الأمريكية على أنها سيطرة حميدة، ومن أمثلة نجد الرئيس " ريتشارد نيكسون" في الحرب الفيتنامية 1970 وتقديم المساعدة لإسرائيل في حربها ضد العرب (أكتوبر 1973) والرئيس " هاري ترومان " الذي أمر بإطلاق القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناكازاكي والرئيس "ريغان" خلال حملاته العسكرية في كل من لبنان وليبيا والتدخلات العسكرية في عهد الرئيس بوش خاصة في منطقة الخليج (حرب الخليج الأولى 1990) و الرئيس " بوش الابن " وحربه على أفغانستان 2001 والعراق 2003.

كما شكل فوز الرئيس ترامب فرصة للجمهوريين لاستلام زمام السلطة بعد غياب دام ثماني سنوات وتبنى ترامب العديد من التحولات في المواقف والسياسات الأمريكية ورفض الفشل المتكرر في سياسات الرئيس السابق أوباما، وبالرغم من الاختلافات التي كانت حالة آنذاك داخل الحزب حول شخصية ترامب بين ممن كان يرى أن ترامب لم يكن الخيار الأفضل، وبين من كان يرى وهم الأقلية بأنه هو الاختيار الأفضل لمنصب الرئيس خاصة في العديد من القضايا أهمها مسالة الأمن القومي، والتي يعبر فيها الجمهوريون وأغلبية الأمريكيين عن انتماءاتهم السياسية عبر الشعور المتزايد بالتهديد من الإرهاب، وكذلك مسألة المهاجرين حيث يعتقد أنصار ترامب أن الحد من تدفق المهاجرين واللاجئين خطوة فعالة لمكافحة الإرهاب، وان الحفاظ على التحالفات القائمة هو وسيلة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

فقد تبنى منظور واقعي وان درجة الاهتمام بقيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان لم تعد قائمة ولم توضع ضمن جدول اهتمامات الرئيس الأمريكي، وهذه من اجل إبعاد المخاطر المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي، غير أن تحقيق وعوده الانتخابية ينطوي على مشكلات سياسية وأمنية وراء خدمة المؤديين من المحافظين واليمينيين وتعزيز ميول الانعزالية السياسية [1]، وأن فلسفته القائمة على أساس التحديات القديمة تحتاج إلى منطلقات جديدة ومع ميوله إلى التمحور حول الذات وأسلوبه الاستعراضي في تدبير الأمور السياسية، إذ اظهر ثقافة رجل صفقات على استعداد بالمغامرة بخلط الأوراق.

[1]- موايعية فوزي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فترة الرئيس ترامب**، مذكرة ماستر غير منشورة(جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020-2021)، ص. ص 87-88.

ويمكن القول أن البيئة النفسية والإدراكية لصناع القرار تمثل أهمية كبيرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وأن ديمومتها وتاريخها تحكم بما يصنعه أفراد مؤسساتها سواء كانت رسمية آو غير الرسمية في عمل متكامل، فالرسمية تتجسد من خلال إعطاء شرعية للرئيس في اتخاذ القرارات وغير الرسمية من الأحزاب السياسية التي توجه أفكاره وقراراته وتصرفاته، بالإضافة إلى العوامل الخارجية و مجرياتها و تأثيرها والتي سنتناولها بالتفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثالث : تأثير الظروف الدولية السائدة في حقبتي أوباما و ترامب على توجهاتهما الخارجية.

يرتبط صنع السياسة الخارجية الأمريكية بمجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية وتغيرات النظام الدولي، حيث تبحث عن دور يسمح لها بتحقيق أهدافها وإستراتيجيتها وبالتالي تغيير الوضع الراهن أو الإبقاء عليه للعلاقات الدولية بما يتلاءم مع مصالحها القومية، وذلك وفق تغير النخب الحاكمة و توجهاتهم الحزبية والفكرية الإيديولوجية ، فهنا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الظروف الدولية التي ميزت النظام الدولي خلال فترة حكم إدارتي أوباما وترامب وكيف ساهمت في تحديد توجهاتهم الخارجية.

1-ثورات الربيع العربي: التي مثلت أحداثا جديدة في تاريخ المنطقة العربية وأصبح ينظر لها كثورات تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية، مما اظهر لدى الولايات المتحدة حالة من الانكفاء الأمريكي وفرض عليها إعادة النظر في سياستها الخارجية وتغيير إستراتيجيتها، مستخدمة أدوات القوة الناعمة خصوصا فيما يتعلق بالتقاطعات مع الحركات الإسلامية، وتخلت عن مساندة بعض من الدكتاتوريات العربية وتراجع الدور الريادي لها في المنطقة[1] ، لكن مع بقاء قواتها العسكرية من اجل محافظتها على الأمن القومي والتحالفات الإستراتيجية.

حيث تجنبت الإدارة الأمريكية اتخاذ مواقف أحادية الجانب تجاه أحداث الربيع العربي خاصة في الدول التي تحولت فيها الاحتجاجات إلى ثورات مسلحة مثل الحالة الليبية وعملت على عدم توفير

بيئات مناسبة دون أن تتحول الدول العربية إلى حالة الانهيار والفشل مثل اليمن وسوريا،والتي تميزت فيها السياسة الخارجية بالتردد وإتباع سياسة التحالفات الدولية مع عدم ظهور بمظهر المتصدر

[1]- أحمد سعيد نوفل وآخرون ، **التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية** ، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، فبراير 2014)، ص. ص 2-38.

للجهد الدولي ضد سوريا[1] ، فقد شكلت هذه الأحداث المتسارعة مفاجأة للسياسة الخارجية الأمريكية في أكثر مناطق العالم اكتظاظا بمصالحها والغموض الذي يعتلي مصير الأوضاع في هذه الدول خاصة أن العلاقات الأمريكية العربية اتسمت ببعض الفتور بسبب سياسات إدارة بوش الابن التي اتسمت بالضغط والتدخل في شؤون الدول العربية.

2- الأزمات الدولية: شكلت الأزمات الدولية منعرجا حاسما في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و تكوين الرؤية الأمريكية للنظام الدولي سواء كان ذلك في ظل إدارة أوباما أو الرئيس ترامب و التي تمثلت أساسا الأزمة المالية العالمية التي بدأت مع وصول أوباما إلى الحكم في عام 2008 وأزمة الصحة العالمية 2020 التي غيرت من مجرى العديد من الرؤى و التفاعلات على مستوى السياسات الدولية .

أ-الأزمة المالية العالمية: بدأت الأزمة المالية في سبتمبر من عام 2008 واعتبرت الأسوأ منذ الكساد الذي الكبير عام 1929 ، بدأت في الولايات المتحدة لتمتد إلى أوروبا واغلب دول العالم مما أدى إلى انهيار أغلبية المؤسسات المالية الاقتصادية، والتي أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية ودفعت بها إلى تخفيض مساعداتها الخارجية حول العالم وإلى حلفاؤها وذلك من اجل إعادة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الأمريكي.[2]

ب-الأزمة الصحية العالمية كوفيد -19- : أثارت جائحة كوفيد -19- عدة تغيرات في التفاعلات السياسية والاقتصادية وتعزيز دور الدولة الوطنية وترسيخ قيم المواطنة في ظل تصاعد الإجراءات الاحترازية وظهور أبعاد أخرى للتهديدات في النظام العالمي، حيث أجبرت الحكومات والشركات على تعزيز قدراتها والتعامل مع فترات ممتدة من العزلة الاقتصادية المفروضة ذاتيا واختلاف الأدوار بين الحكومات المختلفة في التعامل مع حالات الطوارئ المختلفة حيث تمكنت الحكومة الصينية من تعبئة جميع الموارد

لمكافحة الجائحة على عكس بعض الحكومات في العالم، كما أنها أثرت على المجال الفكري[3] ،من خلال تراجع المدرسة الليبرالية التي تعتمد بالأساس على التعاون والتحالف وعلى المستوى الدولي وغيرت من

---

[1]- سليمان غيث السعيد، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما ودور الرئيس في صنع السياسة الخارجية**، رسالة ماجيستر،(جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية ، 2013) ، ص 64.

[2]- **المرجع نفسه**، ص، 60.

[3]- نذير الدلاعة، تأثير وباء كوفيد 19 على السياسة العالمية،نقلا عن:https://trendsresearch.org/ar/insight/ ، نقلا عن (14-03-2023)، (11:22).

ديناميكيات النظام الدولي لان الدول القادرة على مجابهة الأزمة سيعطيها فرصة للظهور أكثر على تفاعلت البيئة الدولية.

3- تراجع نظام لأحادية القطبية و ظهور قوى جديدة: والتي تمثلت أساسا في تراجع القدرة الأمريكية في الانفراد بالسيطرة على العالم ومجريات السياسة الدولية وهو ما ولد قلقا كبيرا لدى النخب السياسية الأمريكية، إذ أنها وصلت في نهاية حكم بوش إلى حالة استنزاف حضاري وعسكري واقتصادي و مطالبة الحلفاء الأوروبيين بالتحول من حالة التبعية إلى حالة الشراكة والندية معها (وثيقة اعتمدها الاتحاد الأوروبي) والصعود الصيني وتقدمها خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008 ،وتحول روسيا إلى فاعل على المستوى الإقليمي والتدخل في شبه جزيرة القرم ودول البلطيق و سوريا [1] والتغيير السياسي في مصر في يونيو 2013 خاصة، أين تنوعت ردود الفعل الأمريكية بشكل يدعو للارتباك و روسيا التي وجدت لنفسها مكانا للكشف عن قدراتها العسكرية و تعزيز وجودها في المياه الدافئة .

وقد كتب " جون مير شايمر" في دراسة نشرتها مجلة الأمن الدولي عام 2019 تحت عنوان "صعود وسقوط النظام الليبرالي"، مفادها أن النظام الليبرالي يعيش ورطة عميقة وان الدعائم التكوينية له ستشهد تحولات كبيرة و بالتالي فان الولايات المتحدة سوف تتراجع في ريادتها للنظام الدولي وأن حلفائها الاستراتيجيين أصبحوا يبحثون عن بدائل أمنية و إستراتيجية [2] ،بعيدا عن الغطاء الأمريكي خاصة في ظل تزايد أهمية منطقة جنوب شرق آسيا ومحيطها والتي أصبحت من أهم المناطق في العالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت نموا متصاعدا في حجم المصالح الأمريكية وهو الأمر الذي جعل من الضرورة التواجد الأمريكي في المنطقة باعتبارها عنصر التوازن الذي يوفر ويضمن الأمن والاستقرار خوفا من ظهور النزاعات الكامنة بين دول المنطقة وتفاعلاتها وتنامي أدوار إقليمية لدول مثل الصين و كوريا الشمالية.

بالإضافة إلى الأوضاع العسكرية في أفغانستان والعراق التي تركها إدارة بوش الابن والتي يمكن أن تؤدي إلى خسارة العراق و أفغانستان معا أو تجسيد إحدى الجهتين من اجل التفرغ للأخرى، بما

[1] - طلعت ربيع، رحيل بوش و خيارات أوباما و خيارات المقاومة، **مجلة الحضارة**، م(2009)، ع(1)، (2009، جانفي)ص ص 23-53.

[2] - زكريا مقيدش، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام الأحادية القطبية دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة، **مجلة مدارات سياسية**، م(6)، ع(1)، (2016، جوان)، ص ص202-205.

يترتب ذلك توفير الموارد والقوات الأخرى خاصة وانه أصبحت علاقة إستراتيجية بين العراق وأفغانستان وأي ضعف في
أي منطقة سيقابله ضعف في المنطقة الأخرى، وكذلك تشكيل وتنامي القدرة الإيرانية ومكانتها الجغرافية وسعيها لتنمية قدراتها النووية وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط [1] ومواصلة موقفها العدائي اتجاه إسرائيل مما مكنها من الانفتاح الاقتصادي من الغرب والشرق ولعب أدوار إقليمية مهمة في المنطقة.

إذن يمكن القول من خلال ما تقدم أن لعامل شخصية الرئيس دور مهم في التأثير في توجهات السياسة الخارجية خصوصا إذا اقترن ذلك بصلاحيات واسعة يخول بها الرئيس مما يمكنه من اتخاذ سلوكيات وقرارات معينة وهو ما يتماشى مع عملية صنع القرار الخارجي في النظام الأمريكي ، إذ نجد بأن لشخصية أوباما تأثير واضح من خلال أسلوبه القيادي نحو العمل المشترك وهو ما يتماشى مع توجهات الحزب الديمقراطي، وكذلك الرئيس ترامب من خلال الرؤى والمنطلقات الأساسية التي ترتكز عليها سياسته الخارجية والتي تتسم بنوع من التناقض وغياب الوضوح في توجهاته التي تتماشي في كثير من الأحيان مع الحزب الجمهوري والتي سنتناولها بالتفصيل في المبحث القادم .

المبحث الثاني: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي أوباما و ترامب.

إن التباين في استخدام أدوات السياسة الخارجية الأمريكية أمر مفروغ منه حينما يتعاقب على البيت الأبيض الجمهوريون والديمقراطيون، لكن يبقى الهدف واحد وهو الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية، فالديمقراطيون يميلون إلى استخدام سياسة مرنة وهي السمة الأساسية التي تميزت بها فترة الرئيس أوباما الذي نلاحظه من خلال الكتابات التي تناولت فترة رئاسته و تفضيله لخيار الدبلوماسية السياسية ، والرئيس ترامب كجمهوري محافظ على الرغم من كونه خارج دائرة الجمهوريين المعتادة ورجل أعمال يفضل أسلوب الصفقات في سياسته الخارجية وكنتيجة لتباين الرؤى بين الإدارتين أدت إلى اختلاف الأدوات المستخدمة في ظل وجود مجموعة من المتغيرات الإقليمية و الدولية.

[1]- عرفات عبد الله محمود أبو زايد ، **مرجع سابق**، ص88.

المطلب الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما.

ركزت السياسة الخارجية الأمريكية في مراحلها المختلفة على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا وفرض سيطرتها على النظام الدولي وهو ما تؤكده توجهاتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد عرفت مرحلة إدارة باراك أوباما تحولا ملحوظا باعتبارها من أكثر الإدارات التي حملت شعار التغيير وهو ما خلق بدوره موجات كبيرة من التفاؤل على الصعيد الأمريكي العالمي حيث ركزت إدارته أساسا على بناء الداخل الأمريكي باعتبار أن ما يحدث في الداخل يحدد قوة الولايات المتحدة ونفوذها، وكانت أول خطوة هو الخروج عن الاقتصاد الأمريكي وأزماته واهتمت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010 على إصلاح في السياسات و الوضعية الكارثة التي خلفتها إدارة بوش وعلى مستوى الخارجي أحداث التوازن بين القوتين الصلبة و الناعمة و التي أطلق عليها اسم القوة الذكية ، و قد تمثلت توجهات الرئيس أوباما أساسا فيما يلي :

ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تعزيز علاقاتها مع أصدقائها وحلفائها المقربين في أوروبا وآسيا وأمريكا و دول الشرق الأوسط، كما دعمت العمل على بناء شراكات أعمق و فعالية مع مراكز النفوذ الأخرى المتمثلة أساسا في الصين و الهند و روسيا فضلا عن الدول المؤثرة بشكل متزايد مثل البرازيل وجنوب إفريقيا و إندونيسيا وحشد العمل الجماعي ووقف انتشار الأسلحة النووية وهو ما يحقق الدمج بين جميع أدوات القوة الأمريكية واعتمادها على اقتصاد الدبلوماسية والديمقراطية التنمية[1].

تحقيق مصالحها في القرن "21" ومواجهة التحديات الدولية ويأتي ذلك على تعامل أوباما مع النظام الدولي كما هو و ليس من زاوية ما يجب إن يكون عليه كما تميزت بمزجها بين التصور المثالي في أهدافها ومنطلقاتها والتصور الواقعي في الوسائل وآليات تحقيق الأهداف، بمعنى هذا أنها لا تحمل تحولا راديكاليا ولا تختلف عن الإدارات السابقة إلا في بعض الأمور القليلة مثل تراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي ومراعاة متطلبات الأمن الوطني من جميع الجوانب وتشجيع التحول الديمقراطي بما ينسجم مع المصالح الأمريكية[2].

[1]- رزايقية حنان ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما (2008- 2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017-2018)، ص .ص296، 297.

[2]- يبسوني، رضوان، **مرجع سابق**، ص .ص 5،6.

كما أكد أوباما على أهمية القوة العسكرية فهي أمر ضروري لا غنى عنه لكن الاعتماد عليها سيكون بأسلوب مغاير من خلال رسم ملامح إستراتيجية دفاعية جديدة والتركيز على دعم الخيارات الدبلوماسية عن التوجهات الإستراتيجية فضلا عن دعم الانتشار العسكري، وبالتالي التركيز على أمرين أساسيين الأول إنهاء الارتباطات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق (شدد فيه على أهمية الانسحاب و الحيلولة دون قيام حكومة معادية أو قيام قاعدة لتنظيم الإرهاب ووجود دبلوماسية

نشطة في إطار القوة الناعمة) وأفغانستان(استهداف تنظيم القاعدة وطالبان باعتبارها كانت المسؤولة عن هجمات 11 سبتمبر 2001) ، والثاني تعزيز القوة العسكرية ومنه تعزيز الإمكانيات الغير تقليدية وتطوير قدراتها التكنولوجية[1] في إطار ما يعرف بالقوة الذكية ، مما يمكنها من استعادة سمعتها عن طريق

استجلاب الشرعية وإضفاؤها على تصرفاتها الدولية وبالتالي سعي إدارة أوباما في الانخراط في سياسة خارجية مرنة تقوم أساسا على تعزيز الدبلوماسية والتعاون بين الشعوب وإعطاء الأفضلية للحوار و المفاوضات في حل النزاعات الدولية ومن الناحية الاقتصادية تساعد على تحقيق الإنعاش الاقتصادي كونه الأساس المرتكز لها .

ونجد بان تصورات الرئيس أوباما تتماشى مع أفكار الديمقراطيين وتصورهم للعلاقات الدولية و التي لا تختزل الأمن القومي الأمريكي في البعد العسكري والأمن الضيق وانه يتحقق باستغلال جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وذلك من خلال دعم الديمقراطية في الخارج ومنع الإرهابيين والأنظمة الخطرة من حيازة أسلحة الدمار الشامل [2]وسد الفجوة في الدفاع عن المصالح الأمريكية واستخدامه بفعالية أكثر وتقوية تحالفات، وبالتالي التأكيد على أهمية القوتين الناعمة والذكية باعتبارها من أهم الوسائل التي تحقق مصالحها في القرن الحادي و العشرين .

كما أكد الرئيس أوباما على أهمية آسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأنها ستصبح أكثر انخراطا في المنطقة مما كانت عليه في إدارة الرئيس بوش من خلال التأكيد على تعزيز التحالفات و

[1]- فريال خنفري، **تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية القوة الناعمة (2009- 2024) نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2021-2022)، ص135.

[2]- عبد الخالق شامل محمد، السياسة الخارجية في الشرق الأوسط التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الابن و أوباما، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، م(1)، ع(1)، (كانون الأول) ، ص .ص 194-228.

الشراكات وتقديم المساعدة وتطوير المؤسسات الإقليمية الموجودة في المنطقة، حيث أن إدارة أوباما تحتاج نهجا أكثر فعالية في منطقة أسيا و المحيط الهادي من اجل إدراك الحقائق الجيوسياسية الموجودة في المنطقة وذلك بوجود عدة عوامل أهمها: الوزن الاقتصادي والسياسي المتزايد للمنطقة حيث تنتج 30% من الصادرات العالمية والصعود القوي للصين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

وهو ما ادخل لاعبا قويا في المزيج الاستراتيجي والاهتمام بالتعاون المتعدد الأطراف [1] كما أن قارة آسيا تمثل ستة من اكبر الجيوش في العالم (الصين، الهند، كوريا الشمالية ، كوريا الجنوبية، باكستان ، الفيثنام) ، وقد أطلق على توجهات أوباما في منطقة آسيا باسم الاستدارة الأسيوية أو إعادة التوازن

العالمي والتي ركزت على مجموعة واسعة من المبادرات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف ، بما في ذلك التعاون الأمني والدفاعي وضمان احترام بعض المبادئ الأساسية مثل الحرية والتعاون في مجال المناخ والتنافس في العمليات السيبيرانية [2]وهي الفكرة التي رحبت بها العديد من المؤسسات القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذ تشكل الاستدارة الأسيوية كإستراتيجية أمريكية من شانها تعيد للولايات المتحدة مكانتها وإعادة توزيع أولوياتها داخل القارة بعيدا عن الاهتمام المبالغ فيه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 على وسط وغرب آسيا (أفغانستان و العراق) خاصة في ظل الصعود لصيني المتزايد و فرص النمو في القارة الأسيوية.

ويمكن اعتبار ورقة الدفاع الإستراتيجية التي قدمها الرئيس أوباما مؤشرا لتصور جديد للعلاقات الدولية ولورقة الدفاع وذلك من خلال محوران هما، حفظ حجم القوة الأمريكية وإنهاء المهام ذات الطبيعة الميكانيكية على أرض أوروبا وفي أسيا وباسيفيك عن طريق مراقبة البحار ومحاولتها للكشف عن الجوار مع الدول مثل اندونيسيا والفلبين وإستراتيجية الاحتواء باعتبار نصف المبادلات التجارية العالمية تكون في بحر الصين الجنوبي، أما الثاني فيتعلق بإبقاء القوة الأمريكية في المناطق

[1] - rapha , A. cossa **,** brad glooerman, the united states and the Asia pacific union security strategy for the obama administration**, institute national strategic studies**, **national be fence university** , (February 2009) p.p 3,4.

[2] -charley salonuis ,Pasternak, obam's foreign policy along game harried by tactical politics**, institute of international affairs** , (October, 2015), p.p 4,5.

النزاع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان حرية التنقل والعمل خاصة في بحر الصين الجنوبي.[1]

إذن يمكن القول إن اختلاف نهج إدارة الرئيس أوباما عن إدارة بوش لا يعني تغير ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وإنما بقيت ذاتها تتعلق أساسا بتحقيق الهيمنة العالمية، لكن الاختلاف يكمن في استعمال وسائل وأدوات السياسة الخارجية من خلال التغير على ثلاث مستويات التغير الظاهري يتعلق بالقضايا التي يختلف فيها مع الرئيس بوش كالقضية العراقية والأفغانية وقضية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية، والتغير الاستراتيجي يتعلق بالعلاقات الإستراتجية مع القوى الكبرى كالصين وروسيا حيث فتح ملف التعاون والحوار مع هؤلاء الأطراف خاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني ، والتغير الإعلامي ويتعلق باستغلال خصائص واعتبارات شخصية للرئيس باراك أوباما لتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج ، التغير في الوسائل المعتمدة مثل التخلي عن القوة العسكرية والحروب والانتقال إلي المزج بين القوتين الصلبة والناعمة ويتبنى مفهوم جديد يتمثل في القوى الذكية.

المطلب الثاني : التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترامب.

إن فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية بشخصيته الغير التقليدية والمتقلبة عن الموازين القانونية والعرفية للمؤسسة الرسمية الأمريكية والتي مثلت سيطرة لتيار سياسي متشدد تختلف رؤاه عما سبقه

عن الإدارات الأخرى، كل هذا أنتج بدوره جملة من التحولات في السياسات والمواقف في السياسة الداخلية ليشمل تأثيرها علي مستوى السياسات الخارجية الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تمثلت أهم سمات التغيير في السياسة الخارجية فيما يلي :

تبنى ترامب نظرة ضيقة للمصالح الأمريكية تحت شعار " أمريكا أولا " وهو الشعار الذي تبنته الانعزالية عام 1940 حيث طالب في ذلك الوقت بعدم دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية والتي دخلت بنفسها بعد حادثة "بيرل هاربر" و الهجوم الياباني على الميناء، ويعني ذلك بأنه لا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤمن مصالح أو امن غيرها من الدول مع ضرورة الالتزام بالمصالح القومية الأمريكية والتعامل معها على أنها الدافع الأول وبذلك فانه يعارض تعزيز

[1]- رندة العميري، **عقيدة أوباما بين الواقعية و المثالية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بنزرت، كلية الدراسات العليا، 2016-2017) ، ص 124.

الديمقراطية و نشرها في الخارج وتقديم الضمانات الأمنية للدول الأخرى كما انه تجنب الحديث عن الأمن الإنساني أو مسؤولية الحماية الإنسانية كأساس أو دافع للتدخل العسكري في الدول الأخرى مع التركيز فقط على المصالح[1] .

ويأتي شعار "أمريكا أولا"؛ الأساس الذي قامت علية السياسة الخارجية في إدارة ترامب تمردا على النظام الليبرالي، وانه يجب أن يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية والتعاون يكون مع أطراف تتشارك معها في المصالح و قد شدد في خطاباته على الدول ذات السيادة وبالتالي مثلت هذه الفكرة عودة لمبدأ الواقعية وهي المساعدة الذاتية من قبل الدولة [2].

وإعادة تعريف الأمن القومي الأمريكي تحت ما يسمى بضبط النفس باعتبار أن الولايات المتحدة بموقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية تجعلها دولة آمنة بشكل طبيعي وأن التهديد الوحيد الذي تواجهه هو خطر الإرهاب ومجموعات المهاجرين الشرعيين والغير شرعيين من أمريكا اللاتينية.

ويمثل شعار أمريكا أولا قومية شعبوية اهتمت بحماية الحدود والاقتصاد والمواطن الأمريكي أي الانغلاق وليس الانفتاح على اللبرالية الدولية ، كما شهد العالم يقظة الشعوب والتي شكلت مرحلة جديدة في الحياة السياسية داخل المجتمعات مما أدى إلى انكماش ثقافة الحوار والعدل والمساواة خاصة بعد تدفق أزمة اللاجئين والتي شكلت خسارة كبيرة للاتحاد الأوروبي لأحد أعضائه (بريطانيا) حيث الحركات الشعبوية حاضرة بقوة بأنحاء أمريكا وأوروبا وتشهد غيابها في بلدان آسيا خاصة الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة مثل كوريا الشمالية والجنوبية وضعفها في أمريكا الجنوبية [3]وقد أكد ترامب بشكل مباشر بأنه رئيس شعبوي في حملته الانتخابية وفي خطاب التنصيب ويعتقد أن الشعوب أساس الحضارة الأمريكية وثقافتها دون فكرة المواطنة والديمقراطية في مواجهة العالم والحفاظ على المصالح الأمريكية الخارجية.

وبالتالي نجد بان إدارة ترامب تختلف فيما طريقة تطبيق نظرية العلاقات الدولية فالإدارات السابقة عملت وفق النظرية اللبرالية الدولية و شعار الديمقراطية والعوامل اقتصادية إلا أن جوهرها

[1]- هرمان صدقي محمد، **الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بين إدارتي أوباما و ترامب**، رسالة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، 2021)، ص .ص49-50.

[2] -chihan Zhang , analysis of tramp 'foreign policies , **school of international and public affairs**, Jilin university, china, (2022).

[3]- يحيى سعد قاعود، **المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة دونالد ترامب ،مركز رام الله للدراسات و حقوق الإنسان**، م(2017)، ع(36)، (مارس 2017)، ص،ص، 73-83.

كان واقعيا هو تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى . لكن سياسة ترامب تنطلق من الفهم الواقعي وللإيمان بالمصلحة القومية وبالتالي تبني فكر استراتيجي تنافسي لذلك التأكيد على الثنائية بدل من التعددية كما عبر عن عدم دعمه لحلف الشمال الأطلسي وهو ما أثار العديد من الشكوك لدى شركائه الغربيين و تراجعه عن العديد من الاتفاقيات الدولية مثل سعيه للخروج من اتفاقية النافتا، وهو ما أثر بدوره على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات العالمية والانسحاب من منظمة الصحة العالمية في ظل انتشار جائحة كورونا وتخفيف الشراكات المالية والشراكة العابرة للمحيط الهادي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة مع عدم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية [1].

ويرى الكثير من الباحثين أن السياسة الخارجية لترامب لم ترتبط بأي مرجع تقليدي لا لطريقة فهمها للنظرة المؤسساتية لأنه كان يبدي نظرة نقدية للتعقيد المؤسسي الذي يعرفه النظام الأمريكي، ولا لأي مقاربة فكرية وبالتالي فان نسقه العقدي كان حاضرا بشكل قوي في رسم توجهات سياسته الخارجية وفق الخصائص التالية :

1- الديمقراطية المباشرة: هي التي يجب أن تحكم توجهات هذه السياسة وليس التعقيد المؤسساتي والمساومة البيروقراطية فالفوضى المنتشرة في العلاقات الدولية هي أكثر جدلية للتحديات الأمنية، وأن دعم الاستقرار كان على حساب الديمقراطية وأن الولايات ليست مجبرة على ربط سياساتها بالمؤسسات المتعددة الأطراف عسكريا مع حلف الشمال الأطلسي واقتصاديا مع منظمة التجارة العالمية و ليست مجبرة في الاندماج في كل القضايا و الأزمات العالمية وأن كانت مكانتها الدولية تسمح بذلك.

وقف ترامب ضد الهجرة باعتبار الولايات المتحدة يجب أن تقتصر على مواطنيها فقط فهي تسعى لتقليص معدل الهجرة خاصة من المكسيك، وأكد على ضرورة تغيير القانون الذي يعطي الجنسية للمولودين على الأراضي الأمريكية والذي اعتبر من أهم دوافع الهجرة بما في ذلك المهاجرين المسلمين باعتبارهم أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي، واصدر في ذلك إدانة أكثر من 400 إجراء تنفيذي من خلال إعادة تنظيم تشكيل الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انخفاض

[1]- وثيقة الأمن القومي الأمريكي، **مرجع سابق**، ص. ص119، 118.

معدلات عدد الطلبات الخاصة بمزايا الهجرة وقد طبق هذه السياسة خلال أزمة كورونا ووصلت فيها إلى مستويات منخفضة جدا 54%مقارنة بما كانت عليه عند بداية الرئاسة و في ظل الإدارات الأخرى[1].

2- مبدأ الصفقات: حيث ركز ترامب على تحقيق المصالح القومية الأمريكية بكثير من البراغماتية، وقام بإبرام العديد من الصفقات مع الحلفاء والخصوم في آن واحد وفق مبدأ المكسب والخسارة، و بهذا يكون نسخ أسلوبه و شخصيته في إدارة الأعمال في توجهاته الخارجية مع إعطاء الأولوية للاقتصاد والتركيز على المصلحة المطلقة، وهو ما احدث نقلة نوعية في الدبلوماسية الأمريكية عبر ابتكار أسلوب جديد ومتميز بالمباشرة بإجراء الصفقات والتركيز على المصلحة المطلقة، كما انه أبدى نوع من التحفظ بشان التواجد العسكري الأمريكي في الخارج ورفض التدخل العسكري الأمريكي في مناطق ونزاعات لا تمثل لها أي مصلحة[2].

إذن يمكن القول بان السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الرئيس ترامب حملت شعار التغيير و الاختلاف عن غيرها من الإدارات الأخرى والابتعاد عن مبادئها وثوابتها والتأكيد على أن إستراتيجية التنافس والصراع أفضل الوسائل لتحقيق المصالح لأمريكية، وفرض هيمنتها والإنفراد بتفاعلات النظام الدولي والنظم الإقليمية بالقوة و بناء علاقاتها مع القوى الأخرى خاصة روسيا و الصين.

المطلب الثالث : الأجندة الخارجية لكل رئيس تجاه كل من روسيا- الصين –دول الشرق الأوسط.

بالرغم من تناوب وانتقال السلطة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وخلفيات الرئيس و الحكومة التي تمسك بزمام السلطة في البيت الأبيض إلا أن الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية لا تتغير، والتي تقوم بالدرجة الأولى على تحقيق المصالح الأمريكية،وحماية الأمن القومي الأمريكي وبناء علاقات مع الدول الأخرى خاصة منها الدول الكبرى على غرار الصين و روسيا باعتبارهم من أكبر الدول

المنافسة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ومنطقة الشرق الأوسط لما تحمله من تغيرات وتحولات جيوسياسية وثقل استراتيجي مهم جعلها منطقة جدب للعديد من القوى الدولية والإقليمية، ومن هنا سنبرز الاختلاف لكل من إدارة أوباما و ترامب في بناء علاقات مع القوى المنافسة والتعامل مع التطورات الحاصلة في مناطقها الحيوية.

[1] - Mouzaffer cherish and Jessica bolter, the trump effect on legal immigration levels more perception than reality , policy beat , November 2020,https://www.migrationpolicy.org/article/trump-effect-immigration-reality (19-03-2023).(22: 04).

[2] - فريال خنفري ، **مرجع سابق** ، ص ص152،153.

1-روسيا: تعد روسيا الاتحادية من بين الدول العظمى و الفواعل الدولية المؤثرة في نسق العلاقات الدولية وتملك موقعا إستراتيجيا مهما وحيويا تتمتع بحق الفيتو وقطبا أساسيا من أقطاب النظام الدولي في فترة الحرب الباردة وتهدف الرؤية الروسية إلى التغلغل والهيمنة من خلال الإمكانيات والقدرات المادية التي تملكها ، ويثير موضوع العلاقات الروسية الأمريكية الكثير من الجدل خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ازدد الصراع بينهما عبر مجموعة من الوسائل السياسية والعسكرية وحتى إيديولوجية، وبعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على قطبية النظام الدولي قامت بدور المنظم للمجتمع الدولي وفرض قوتها العسكرية والاقتصادية بالإضافة إلى هيمنة الثقافة الغربية[1] في الوقت الذي كانت فيه روسيا تسعى إلى ثورة صناعية ثانية والوقوف في وجه الولايات المتحدة وتطوير دورها في نظام دولي متعدد الأقطاب لا يخضع لسيطرة دولة واحدة.

وقد شهدت العلاقات الروسية الأمريكية العديد من التطورات خلال فترة الرئيس أوباما فمنذ توليه الحكم عمل على إتباع إستراتيجية إعادة الأمور إلى الصفر بالسياسة الخارجية تجاه روسيا والتي تقوم على أساس المصالح باعتبار أن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوما بحالة التنافس و بتحقيق الهيمنة التجارية والاقتصادية ، وذهب أوباما إلى موسكو في حين قامت وزيرة الخارجية "كلينتون" بعقد اجتماع مع وزير الخارجية " سيرغي لافروف"، وكانت هذه الزيارة تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين [2]، والتي وصلت إلى أسوأ حالاتها في زمن جورج بوش الابن و في افريل 2011 قامت واشنطن بالتوقيع على معاهدة جديدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية وكذلك التواصل مع موسكو في مسائل مهمة مثل مكافحة الإرهاب، وقد اتسمت سياسته " بإعادة الضبط" لتسوية الخلافات معها حيث قلص من صواريخ حلف الناتو المخطط لبولندا وجمهورية التشيك وخفض من لهجة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتسهيل دخوله لمنظمة التجارة العالمية والتعاون معها في قضايا مثل الملف النووي الإيراني و القضية السورية[3].

---

[1]-جمال عبد الكريم الدبابة، **العلاقات الأمريكية الروسية و أثرها على الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية (2010-2016)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،(جامعة آل لبيت، كلية الدراسات العليا، 2016-2017) ،ص . ص 40، 41.

[2]-دلال محمود، اثر العلاقات الأمريكية الروسية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية (2009-2016)، المركز الديمقراطي العربي ، جويلية 2016، نقلا عن،**http ://democraticac.de/ ?p=34887**، في (22-03-2023)، (23:40).

[3]- رندة العميري، **مرجع سابق**، ص، 127.

ثم جاءت بعد ذلك الأزمة الليبية وأزمة القرم لتغيير مسار العلاقات بين البلدين، ففي الأزمة الليبية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حصار جوي على ليبيا في حين تحفظت روسيا عن قرارها في مجلس الأمن الدولي لتعارض فيما بعد ذلك الهجوم الأمريكي ، أما في أزمة القرم قام "بوتين poutine" بدعم الرئيس الأوكراني"يانكوفيتش " لعدم توقيع اتفاقية الانضمام للاتحاد الأوروبي لكن المعارضة في النظام الأوكراني رفضت ذلك مم دفع بالرئيس " بوتين " بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم ودعم التمرد

الانفصالي في شرق أوكرانيا، فقام الرئيس أوباما بالرد بمجموعة من العقوبات الاقتصادية و التي شكلت أساسا الشخصيات مرموقة من مقر الرئيس " بوتين" وتهديدها بعزلها عن المجتمع الدولي وفقدان عضويتها من مجموعة الدول الثمانية، وغلق العديد من المؤسسات المالية الروسية مثل بنك موسكو و البنك الزراعي الروسي[1] وبالتالي وصول العلاقات بين روسيا و الغرب إلى أدنى مستوياتها و تأثيرها على هيكل النظام الدولي و توازن القوى، إذن نجد أن الرئيس أوباما كان يتعامل مع روسيا برفضه استرجاع ذكرى الحرب الباردة و يرى بان تدخلاتها في أوكرانيا هو حماية لمصالحها الحيوية.

وكذلك القضية السورية التي أدت إلى تعارض المواقف بين الطرفين الأمريكي والروسي حولها و تزايد توتر العلاقات فبينما كان الطرف الأمريكي يصرح بان النظام السوري فقد شرعيته كانت روسيا تعمل على دعمه خاصة من خلال قيامها بتوجيه ضربات جوية لم تكن ضمن تحالف دولي وإنما بصفة فردية، كما أقدمت على تحالف مع الصين باستخدام حق الفيتو في الاعتراض على أي قرار يتخذه مجلس الأمن ضد النظام السوري ، إذ أصبحت العلاقات الروسية الأمريكية في ولاية الرئيس أوباما الثانية تواجه عدة مشاكل أمنية و جيوسياسية و أصبحت أكثر تكورا مما كانت عليه في ولايته الأولى .

[1]-عبد الله عبد الرحمان عقلة الغويري، **اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية (2013-2017)**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة آل البيت، كلية الدراسات العليا، 2018-2019)، ص. ص 106-112.

لكن مع مجيء الرئيس ترامب كان هناك عهد جديد من العلاقات بين البلدين خاصة عند بأنه يقبل بضم شبه جزيرة القرم وأن الولايات لم تمنح المساعدة لأي أعضاء من حلف الناتو وتقصيره في الإنفاق العسكري [1]، كما دعا إلى وقوف واشنطن إلى جانب موسكو إلى مزيد من التعاون في القضية السورية والقضاء على تنظيم داعش وانه يجب إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة و روسيا من منطلق أن هناك اختلافات بينهما و ليس من منطلق العداء.

فقد أيده " جوزيف ناي" بأنه لا يجب عزل روسيا لأنها تتداخل في بعض المصالح مع واشنطن كالأمن النووي وبعض القضايا الإقليمية مثل أفغانستان و إيران والتنسيق في قضايا عديدة منها قضايا

الشرق الأوسط ، وهو ما جعل بعض المحللين يعتقدون أن ترامب و علاقاته تجاه روسيا بما في ذلك الديمقراطيين وبعض الجمهوريين اعتقادهم بان علاقة قوية مع روسيا يعني الضرر بمصالح الولايات المتحدة أمام حلفائها في العالم ويعطي لها مجال لتوسيع نفوذها[2]، مما سبق يتضح أن العلاقات الروسية الأمريكية تتسم بتناقضات جوهرية تتشكل في ثلاث محاور رئيسية بتعاقب ثلاث حكومات منها، التنافس الاستراتيجي، وصراع المكانة على هرمية النظام الدولي، والتناقض بشان القضايا الإقليمية، ولكن المتفق عليه أن رؤية الإدارة الأمريكية تتلخص في الرغبة في إخضاع روسيا للأمر الأمريكي كما كانت عليه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

2- الصين : لقد أدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في بداية عقد التسعينيات متمثلة في تفكك الاتحاد السوفيتي وإحداث جملة من التحولات في كافة جوانب العلاقات الدولية،فلم تكن العلاقات الصينية الأمريكية بمعزل عن هذه التطورات مما يؤهل كل واحدة من هذه القوى للسيطرة على النظام الدولي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وتأرجح العلاقات بينهما بين ثنائية التعاون والصراع، نتيجة لبروز الصين كقوة إقليمية ودولية و تربعها على عرش التكنولوجيا والاقتصاد العالمي.

عند تولي الرئيس أوباما للإدارة الأمريكية في جانفي 2009 أكد على أهمية التوجه الأمريكي نحو آسيا وأن الولايات لا تسعى لاحتواء الصين وأن الصعود الصيني لا يمثل مصدر تهديد لها وترحب

[1]- محمد بالحارث ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترامب،نقلا عن :
https://www.google.dz/books/edition في :(2023-03-15).(17:17).

[2]- هرمان صدقي محمد، **مرجع سابق** ، ص.ص59-61.

بدورها على الساحة الدولية، وذلك يظهر جليا من خلال الزيارة التي قام بها إلى الصين وكذلك الزيارات التي قامت بها وزيرة الخارجية " هيلاري كلينتون" وكذلك توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع دول جنوب شرق آسيا في 2009 وإعلان مبادرة الشراكة عبر الهادي ، و استحداث أول حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات

الأمريكية واليابان والهند في ديسمبر 2011 ،وكذلك توقيع الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية مع بعض من دول من جنوب شرق آسيا والتي تهدف إلى تحرير اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادي[1].

لكن هذا التعاون بين البلدين كان يتسم ببعض التخوف خاصة من الجانب الصيني وتخوف من سياسات أوباما في تكوين شراكات من منطقة آسيا ، لذلك قام كل من الرئيس الصيني والأمريكي بإصدار بيان مشترك من كلا الجانبين على احترام المصالح السياسية لكل منهما لتحقيق التقدم في العلاقات

العلاقات المستقبلية بينهما ، منها نجد الاعتراف الأمريكي بان التايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية و شرعية الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، أما الأمريكية خلق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وبالتالي تغيير من عبارة احترام المصالح الجوهرية بين البلدين واستبدالها باحترام سيادة وسلامة أراضي البلدين،[2] وهو ما يؤكد على أن فكرة أوباما القائلة بان الإستراتيجية الأمريكية في آسيا لا تسعى لاحتواء الصين أثبتت عكس ذلك وأوضحت هذه الفكرة جليا من خلال التغلغل داخل مجالها الحيوي اقتصاديا وامنيا وإقامة العديد من الاتفاقيات و التحالفات .

مع مجيء الرئيس ترامب إلى سدة الحكم في 2017 كانت يدعو إلى إجراء تعديلات أو إلغاء كل الاتفاقيات مع الصين وفرض بعض العقوبات عليها، تتضمن أساسا دفع الرسوم على البضائع الواردة للولايات المتحدة ودعم الحلفاء في آسيا مقابل حمايتهم من الصين سواء اقتصاديا أو عسكريا، مثل كوريا الجنوبية واليابان وانه سيعيد النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين خصوصا سياسة الصين الواحدة مما أدى بالصين لتصريحها بان هذه التصرفات قد تؤدي إلى تدهور العلاقات بين البلدين، لكن بعد لقاء الرئيس "ترامب" و الرئيس" شي جين بينغ " لأول مرة في 2017 أبدى

[1]- حنان فالح حسين، إستراتيجية الولايات المتحدة حيال الصين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، **مجلة القضايا السياسية**، ع(63) ، (2020)، ص.ص541-560.

[2]- وسام سالم عبد الله المزوغي، دراسة مقارنة للعلاقات الأمريكية الصينية خلال فترة إدارة أوباما و ترامب (2009-2017)(2020-2017)،**مجلة العلوم السياسية و القانونية** ، م(04)، ع(23)، (جويلية 2020)، ص .ص 144-130.

ترامب إعجابه بالصين وأنظمتها السياسية والاقتصادية [1]وان فشل الولايات المتحدة في مجاراة الصين هو فشل الرؤساء السابقين.

كما اعتبر ترامب من خلال وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 أن الصين دولة منافسة تقوم بسرقة الملكية الفكرية المقدرة قيمتها بمئات المليارات واتهامها بالتجسس السبراني لدعم أوضاعها الاقتصادية، وبالتالي تعزيز مكانتها العالمية وفرصة للتنافس على الاستحواذ على أسرار التقدم التكنولوجي والاقتصادي، كما أن تطويرها لأسلحتها وقدراتها يمكن لها أن تهدد البنية التحتية الأمريكية وأن استثماراتها في العالم النامي هو محاولات لتوسيع النفوذ الصيني واكتساب مزايا تنافسية ضد واشنطن، وأنها ستسعى لدفع منطقة أمريكا اللاتينية لتكون في مدارها [2]من خلال النطاقات الاقتصادية والعسكرية والاستثمارات والقروض وان النظام الدولي يواجه خطرا في ظل الصعود الصيني .

وبالتالي فان مساعي ترامب الغاية منها هو تعزيز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة الأمريكية و بصفته رجل أعمال ناجح ،فانه لجا إلى التعاون والتفاهم مع الصين من موقع قوة و تأكيده خلال حملته الانتخابية بان العلاقات الصينية الأمريكية بحاجة للتعديل، ومن وجه نظره أن الولايات بحاجة لاستغلال مصادر قوتها لتجاوز الصين وان هذه العلاقات تواجه مشاكل عديدة تزايد الميزان التجاري وبعض المشكلات الأمنية والجيوسياسية المتعلقة ببحر الصين الجنوبي[3]، إذن يمكن القول بان العلاقات الصينية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب كانت أكثر عداءا و توترا من عهد الرئيس أوباما التي كانت تتميز بالتعاون بين البلدين.

3- الشرق الأوسط: تركز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في الحفاظ على تدفقات النفط، وضمان أمن إسرائيل، وحماية الأنظمة الموالية لها، والحيلولة دون تمكن أي دولة أخرى من الهيمنة على المنطقة، لكن هذه الأهداف أصبح الحفاظ عليها في الوقت الراهن صعبا وذلك لوجود مجموعة من التحولات السياسية خاصة بعد ثورات الربيع العربي ودخول مجموعة من الفواعل الإقليمية والدولية وتصارعها في المنطقة ،

[1]- طارق عزيزة، **إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (فبراير2017)،ص.ص 12،13.

[2]- وفاء سعيدي دلول، **العلاقات الأمريكية الصينية و أثرها في النظام الدولي(2017-2020)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،(جامعة الأقصى، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2022)، ص.ص 46،47.

[3]- هرمان صدقي محمد، **مرجع سابق**، ص.ص 55،56.

حيث سعت كل من إدارة الرئيس " أوباما " و " ترامب " إلى استرجاع الهيمنة الأمريكية في المنطقة من خلال مجموعة من السياسات و الوسائل والتعامل مع مختلف القضايا التي تطرحها المنطقة.

حيث ركزت إدارة الرئيس "أوباما " على إعادة تشكيل صداقة جديدة مع البلدان العربية و الإسلامية وذلك بموجب خطاباته للعالم العربي عام 2009 في القاهرة، حيث انه قام بتوقيف عمليات ترويج الديمقراطية التي بدأها سلفه " بوش " وتقديم يد المساعدة لبعض الدول المعادية للنظام الأمريكي على غرار إيران وسوريا و تأكيده أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ستقوم على المصالح المشتركة، كما ركزت على مواضيع ذات أهمية كبيرة تمثلت أساسا في الوصول إلى حل تسوية النزاع العربي الإسرائيلي[1] وجعل عملية السلام من أهم أولوياته وتوقيف بناء المستوطنات من قبل إسرائيل،كما أن إدارته ستقدم دعم للسلطة الفلسطينية وقام في إطار ذلك بتعيين السيناتور " جورج ميشيل" ليكون مبعوثا للسلام في

الشرق الأوسط، لكن هذه المفاوضات فشلت وفي ظل اندلاع الثورات العربية ولم تعد القصية الفلسطينية – الإسرائيلية من أولويات الرئيس و تركيز على تحويل مسار الثورات العربية ودخلت عملية

السلام مرحلة الجمود، والتي استندت لمرتكزات تمثلت أساسا في الالتزام بأمن إسرائيل ومحاولة تطبيع للعلاقات العربية الإسرائيلية .[2]

كما تبنت إدارة أوباما سياسة براغماتية نفعية تجاه الدول العربية بهدف تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي دون فرض أي مطالب أو شروط في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، خاصة عند بداية ثورات الربيع العربي من خلال التدخل في الأزمة السورية التي شكلت أكثر تعقيدا لسياسة أوباما الخارجية وقد ركز فيها على تحذير النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيماوية و هو الأمر الذي خالفه نظام

نظام بشار الأسد فقام بتوجيه ضربات عسكرية ضد النظام ودعمه للجيش في سوريا ومحاربة تنظيم داعش، ودفعت موجات التغيير في مصر إدارة أوباما إلى إعادة النظر في المقاربات المنتهجة في سياسته

[1]- فواز جرجس، **أوباما و الشرق الأوسط مقارنة ين الخطابات و السياسات، تحرير:جمال سند السويدي** (الإمارات ، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2010)، ص.ص1-8.

[2]- خالد عوض عقلة الدهام، **إستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما (2009-2017)**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة لشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2018)، ص.ص 91-94.

الخارجية والتمسك بشركائه في الأنظمة التسلطية والتزام الصمت تجاه البحرين واليمن لارتباط هذين البلدين بمصالح شركائه الخليجيين الذين يرعون المصالح الأمريكية، كما أكدت ثورات على حالة انكفاء الأمريكي وتعديل أدواتها في السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط مستخدمة أدوات القوة الناعمة والتعاطي مع الرأي العام العربي بايجابية[1] .

لكن مع تولي ترامب منصبه تغيرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتغيرت معها أساليب التعامل في وثائق أولويات الإستراتيجية الأمريكية وعلى رأسها نجد منطقة الشرق الأوسط، حيث عهد ترامب في خطاباته الرئاسية في البحث عن السبل الكفيلة لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل وهو الأمر الذي صاغه في ما يعرف " بصفقة القرن " ، وكانت أول خطوة هو نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإعلان القدس عاصمة إسرائيل وأن تكون الأراضي الفلسطينية منزوعة السيادة، وهو القرار الذي أشعل موجة غضب واسعة كما قام بقطع كافة المساعدات المقدمة لدولة فلسطين و كذلك قطع دعم مستشفيات القدس وإبلاغ منظمة التحرير بأنها سيغلق مكتبها بواشنطن ، كما حاول قبل نهاية

نهاية عهدته الانتخابية حسم قضية الصراع بالتطبيع وبدأ بالإعلان عن سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالتطبيع بين الدول العربية و إسرائيل [2]، وقد سارت في هذا الطريق كل من الإمارات والبحرين والسودان و التي تعتبر جزء من السياسة الخارجية الأمريكية التي تبناه الرئيس ترامب وانه حاول إنهاء الصراع من خلال الضغط على فلسطين من اجل القبول بقراراته مستغلا في ذلك الضعف العربي الإقليمي في مواجهة هذه القرارات.

أما في قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان في الشرق الأوسط فانه يؤكد على دور الحكومات الدكتاتورية و الحكام الأقوياء إذا كانوا يضمنون الاستقرار وانتقد إدارة أوباما في دعم الإطاحة بنظام يشكل حليف استراتيجي لواشنطن، كما انه لا ينصح بوجود تغيرات جذرية في المنطقة وأكد على تفعيل الدور العسكري في سوريا في إطار محاربة تنظيم داعش والتعاون مع الحلفاء الذين يعانون من

[1]- شكلاط وسام، **"باراك أوباما و السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائية التراجع و الانحسار"**، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب، تحرير: هادي الشيب (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص. ص 100-104

[2]- خالد الزايات،حسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترامب، **المجلة الفكرية للدارسات القانونية والسياسية**، م(4)، ع(4)، (ديسمبر 2022)، ص.ص 55،68.

هجمات إرهابية، وقد تجاهل الأزمة السورية باعتبارها لا تشكل له مصلحة مباشرة وأنها تشكل منافع اكبر لكل

من روسيا والسعودية ومن تكون له منفعة معه اكبر فانه سيدعمه و بالتالي خروجها من دائرة اهتمام الأمريكي[1] إذن يمكن القول بالرغم من تباين السياسات التي اتبعها كل من إدارة الرئيسين أوباما و ترامب تجاه مختلف القضايا في النظام الدولي، إلا انه هناك إجماع أو اتفاق على المصالح و الأهداف الأساسية التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها و تحقيقها.

[1]- زهري نوزاد جميل ، **النسق السياسي و العقدي للرئيس ترامب وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، (جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية ، 2021)،ص47.

خلاصة الفصل الثاني:

إن دور المحددات النفسية للرئيس يكون له تأثير واضح على سياسة وسلوك الدولة في النظام الدولي باعتباره الناطق الرسمي لها والراسم لسياستها الخارجية ، فاختلاف الشخصيات والمحددات يمكن أن يشكل لها موضع قوة أو ضعف وهذا ما يبرز من خلال دراسة أهم ما كتب حول شخصية أوباما و ترامب ومحاولة قراءة أهم المميزات الشخصية لكليهما ،فكلاهما يحمل خصائص ومميزات وتناقض لما يحمله الأخر أوباما يميل إلى الحوار والطرق السلمية والدبلوماسية في إدارته للعلاقات ، عكس ترامب الذي يميل إلى الحدة والطبيعة الهجومية والتناقض في اتخاذ القرارات وتراجع العمل الدبلوماسي وطغيان أسلوب رجال الأعمال في توجهاته الخارجية .

فبالرغم من وجود تشابه في أحداث البيئة الدولية في فترة حكم الرئيسين وتفاعل قوى دولية صاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات الدولية خاصة في المنطقة العربية والتحولات في القوة الاقتصادية والعسكرية، إذ أصبح يعبر عن واقع جديد يمثل نهاية عصر السيطرة الأمريكية والصعود الغربي واختلاف الرؤى والتوجهات التي تبناها كل رئيس حيث شكلت القوة الذكية المحور الأساسي الذي قامت عليها إدارة أوباما، في حين تمثل أسلوب الصفقات وابتعاده على الحوار والعلاقات المتعددة الأطراف الأساس الذي قامت عليه إدارة ترامب، مما أنتج تفاعل لعوامل التغيير في السياسة الخارجية المتعلقة بالبيئة الداخلية وثوابت الاستمرارية التي تتعلق بالبيئة الخارجية وبناء علاقات تشكل أهمية كبيرة للأمن القومي الأمريكي منها منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة جيواستراتيجية حيوية والوقوف في وجه الصعود الروسي والصيني هرمية النظام الدولي.

الفصل الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج (مقارنة بين أوباما وترامب)

تمهيد:

يكتسب الخليج أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة إذ يعد ممرا عسكريا وتجاريا مهما بعد أن أصبح الممر الرئيسي للطاقة التي تزداد الحاجة إليها يوما بعد يوم وبشكل متلاحق ومنه أصبح مسالة تهتم بها جميع الدول خاصة منها القوى الكبرى، وقد برز هذا أساسا بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة و زيادة المخاوف الغربية بدخول قوى أخرى معادية إليها وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية،حيث شكلت المنطقة موقعا محوريا في إستراتيجيتها وإقليما مركزيا كأحد مواقع التنافس على الساحة الدولية وهذا ما يدل على رغبتها في أن يكون لها وجود و نفوذ مميز في المنطقة.

وهو ما جسدته مختلف المبادئ التي تبناها كل رئيس أمريكي تعاقب على الحكم داخل البيت الأبيض، فكلا لإدارات جاءت بسياسات محددة لحماية نفس الأهداف والمصالح وفقا لما تطرحه متغيرات البيئة داخل هذا الإقليم، فجاءت سياسات الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب لتطرح نفس أهداف سابقتها من الإدارات باستراتيجيات مختلفة، وبوجود مجموعة من القضايا والمعطيات الجديدة بدءًا بالتحولات التي شهدتها المنطقة منذ 2010، وصولا إلى الأزمات الداخلية وتحول في العلاقات داخل الأنظمة الخليجية نفسها ومع غيرها من القوى وتنامي لادوار جديدة لتدخل في مضمار المنافسة من جديد.

المبحث الأول : ثقل منطقة الخليج في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية.

شكلت منطقة الخليج أهمية للعديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث عملت على تعزيز وجودها في المنطقة والحفاظ على مصالحها عبر مجموعة من السياسات والآليات، و يرجع هذا الاهتمام أساسا إلى المكانة الحيوية والجيواستراتيجية التي تحتلها المنطقة ومواردها الاقتصادية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي وما تشهده هذه المنطقة من مجموعة المتغيرات الداخلية خاصة منذ بداية ثورات الربيع العربي.هذه التطورات شكلت بدورها تهديد للمصالح الأمريكية إذ تعتبر المصالح الاقتصادية وفق العقيدة الأمنية الأمريكية جزء من أمنها القومي،إذ أن ضمان امن النفط وامن إسرائيل وحماية الأنظمة الموالية في المنطقة يعتبر احد أهم أهدافها خاصة في ظل تنامي دور بعض القوى الإقليمية والدولية في منطقة الخليج .

المطلب الأول : التسلسل التاريخي للعلاقات الأمريكية الخليجية.

شهدت منطقة الخليج مند بداية السبعينيات من القرن العشرين تطورات سياسية أدت إلى الكثير من التغيرات في الأوضاع الإقليمية والدولية، وأولى بوادر التغيير كانت إعلان الحكومة البريطانية عن الانسحاب من المنطقة وظهور دول جديدة من ضمنها المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين،وبعد الثورة الإيرانية في 1979 قام نظام الخميني باحتلال بعض الجزر العربية، مما أدى إلى بروز الدور الأمريكي في المنطقة و الاهتمام بها،هذه الأخيرة التي أصبحت على قناعة أن صراعها مع الاتحاد السوفيتي لم يعد يقتصر على الحدود الأوروبية فقط و إنما اتسع ليشمل منطقة الخليج [1]، إلا أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج كان قبل الانسحاب البريطاني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانتقال القيادة إلى الغرب حيث عملت على صياغة إستراتيجية عالمية تحكمها عقيدة الاحتواء، وقامت في 1945 بإعداد مذكرة تفصيلية حددت فيها أهم المعالم والأهداف للسياسة الأمريكية في المنطقة و التي تمثلت أساسا في :

[1]- يونس زويد الجشعمي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (1971-1980)، **مجلة مركز بابل للدراسات لإنسانية** ،م(2)، ع(3)، (2016)، ص.ص 96-141.

تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان الأمن في المنطقة والاعتراف بحق الشعوب في إتباع نظم اقتصادية واجتماعية و توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين[1]، لكن بعد الانسحاب البريطاني لجأت إلى تغيير إستراتجيتها وسياساتها من اجل كسب ولاء الدول وتحقيق مصالحها وإبعاد المنافسين خاصة الاتحاد السوفييتي، وعملت في إطار ذلك على إجهاض محاولات الدول الكبرى للتدخل في المنطقة وبناء منظومة من العلاقات مع هذه الدول ومحاولة إقناع العرب بان هناك غزو سوفيتي وخلال فترات من عام 1971الى 1990 تميزت السياسة الأمريكية بمبادئ أربعة خلال فترات حكم مختلفة أهمها :

مبدأ نيكسون: والذي تم الإعلان عنه عام 1969 ويتضمن دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية،لتأخذ بعض الأنظمة الموالية على عاتقها بعض المسؤوليات وتلعب دورا رئيسيا في تخفيف العبء على واشنطن، والحد من الدور الأمريكي المباشر كما أنها لن تستطيع تحمل مسؤولية الدفاع عن كل الشعوب الحرة في العالم وإنما ستكتفي بتقديم المساعدات لها، وقد اشتمل هذا المبدأ على دول الخليج وتمثل أساسا في كل من السعودية و إيران(قبل الثورة الشيعية) والتي دخلت ضمن إطار ما يعرف بسياسات "الدعامة أو الركيزتين" والاختيار لم يكن اعتباطيا باعتبار أن السعودية هي صاحبة النفوذ السياسي والمكانة الدينية المميزة بين الدول الخليجية العربية، أما إيران استغلالها لطموح الشاه في الهيمنة السياسية والعسكرية ووقوعها في الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي و هو ما يعطي المبرر الكافي لتسليحها .

مبدأ كارتر: والذي شكل تحول عميق في الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالخليج في التخلي عن سياسة الدعامتين والأخذ بتوجهات جديدة والتركيز على مفهوم أمن الخليج، الذي يكون عن طريق وجود مزيد من التنسيق الاستراتيجي والعسكري مع واشنطن[2]، خاصة في ظل المخاطر التي كانت تحيط بالمنطقة،أهمها سقوط نظام الحكم في اليمن وتعزيز النظام الجديد لعلاقاته مع المعسكر الشرقي و اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في عام 1980 .

[1]- فارس تركي، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة ، **مجلة التربية و العلوم**، م(16)، ع(4)، (2009)، ص.ص92-109.

[2]- حشوف ياسين، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية و استراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه،غير منشورة،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016-2017)، ص183.

أما في **عهد ريغان** فقد عمل على تطوير مبدأ كارتر والتحول في إستراتيجية التدخل المباشر ، وفي عهد الرئيس بوش حدث تغير في الإستراتيجية وتراجع أولوية التصدي للاتحاد السوفيتي إلى التصدي لطموحات أي قوة إقليمية من شأنها البروز والسيطرة على الخليج على رأسها إيران والعراق خاصة بعد الغزو العراقي للكويت و هو الدور الذي رأته تهديد لمصالحها[1].

بحيث أصبح ينظر لمنطقة الخليج في السياسة الأمريكية على أنها ورقة مضمونة لان الخليج لا يستطيع الاستغناء عن الولايات المتحدة لتأمين وجوده، بشكل خاص بعد أحداث11 سبتمبر 2001والتي احتل فيها الخليج أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي مع التركيز على موضوع الإرهاب والمتمثل أساسا في إيران والعراق والذي أطلق عليه بمحور الشر ووضعت كمصادر تهديد، (العراق في ظل نظام صدام حسين و علاقته بأسلحة الدمار الشامل والأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون نتيجة تصاعد المد الأصولي في هذه الدول مما يمثل خطر على مصالحها في المنطقة)، وكذلك وجود التنافس الدولي[2] من جانب بعض القوى على غرار روسيا والصين وسعيهما لاكتساب نفوذ في المنطقة، من خلال التوجه نحو إقامة علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية مع بعض دول الإقليم .

إذن يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لها خطوط عامة أساسية من خلال إداراتها المتعاقبة سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية تجاه موقفها من منطقة الخليج، والتي أصبحت حيوية بالنسبة لواشنطن وحلفاؤها وتتمثل في الحفاظ على مجموعة من الأهداف التي سنتناولها بالتفصيل في المطلب القادم..

المطلب الثاني: المنطلقات الجيوسياسية الأمريكية تجاه منطقة الخليج.

يعتبر الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج من أولويات الحفاظ على مصالحها الحيوية وأن أي تهديد للمنطقة يعتبر تهديد لأمنها القومي، لهذا تسعى للحفاظ على تلك المصالح التي تشرع بدورها تلك السياسات والإستراتيجيات المتبعة في المنطقة من خلال تحقيق مبدأ الحماية وهناك جملة من الدوافع منها:

[1]- **مرجع نفسه**، ص.ص 184،185.

[2]- فتوح أبو هيكل أبو دهب ، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، م(2004)،ع(37)، (31 مارس2004)، ص.ص89-95.

1-ضمان امن الطاقة : يشكل الخليج أولوية قصوى في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ إعلان مبدأ كارتر عام 1979 الذي نص على أي مساس بمنابع النفط والطاقة في الخليج هو مساس بالأمن القومي الأمريكي، لاعتبار أن نفط المنطقة هو شريان الحضارة الصناعية الغربية وروح النظام الرأسمالي مما يستدعى من واشنطن الحفاظ على استمرار تدفق النفط باتجاه العالم الغربي حتى و إن استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر [1]،فالسياسة الأمريكية لم تعد محكومة بمصالح إيديولوجية في فترة ما بعد الحرب الباردة وإنما لاعتبارات اقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة من خلال ضمان حصول الاقتصاد الأمريكي على موارد كافية لاسيما النفط والغاز.

إذ تتمتع دول الخليج العربي باحتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة وسهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى كما هو موضح في الشكل الآتيين:

الشكل رقم (1): جدول احصائيات النفط الخام في منطقة الخليج مع مطلع عام 2019.

الدولة	الاحتياطي		الإنتاج		الاستهلاك	
	مليار برميل	النسبة	ألف برميل يوميًا	النسبة	ألف برميل يوميًا	النسبة
السعودية	297.7	17.2%	12287	13%	3274	3.7%
إيران	155.6	9.0%	4715	5%	1879	1.9%
العراق	147.2	8.5%	4614	4.9%	777	0.8%
الكويت	101.9	5.9%	3049	3.2%	451	0.5%
الإمارات	78.8	5.7%	3942	4.2%	991	1.0%
قطر	25.2	1.5%	1879	2%	328	0.3%
عمان	5.4	0.7%	978	1%	192	0.2%
الإجمالي	801.8	48.5%	30486	33.3	7892	8.4%

المصدر : https://araa.sa/index.php?view=article&id=4851:2019-12-02-14-02-55&Itemid=2145&option=com_conten

[1]- سليم الشيخاوي ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه امن الخليج العربي بعد 1991 ، الأكاديمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، م(13)، ع(1)، (2021)، ص.ص 193-201 .

الشكل رقم 2: إحصائيات الغاز الطبيعي في منطقة الحليج مطلع عام 2019.

الدولة	الاحتياطي		الإنتاج		الاستهلاك	
	تريليون م3	النسبة	مليارم3يوميًا	النسبة	مليار م3 يوميًا	النسبة
إيران	31.9	16.2%	239.5	6.2%	225.6	5.9%
قطر	24.3	12.5%	175.5	4.5%	41.9	1.1%
الإمارات	5.9	3.0%	64.7	1.7%	76.6	2.0%
السعودية	5.9	3.0%	112.1	2.9%	112.1	2.9%
العراق	3.6	1.8%	13.0	0.3%	17.0	0.4%
الكويت	1.7	0.9%	17.5	0.5%	21.8	0.6%
عمان	0.7	0.3%	36.8	0.9%	....	....
البحرين	0.2	0.1%	14.8	0.4%	...	....
الإجمالي	74.2	37.8%	673.7	17.4%	495	12.9%

المصدر: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4851:2019-12-02-14-02-55&Itemid=2145&option=com_conten

حيث تملك المنطقة نصف الاحتياط العالمي من النفط ويضم مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى كل من العراق إيران حوالي (801.8) مليار برميل أي ما يشكل نسبة 48.5%من الاحتياطي العالمي، وتتفاوت المساهمة ما بين الدول الخليجية في الاحتياط العالمي مابين 17.2 %في السعودية و 0.7 % في البحرين ، أما على صعيد النفط الخام تنتج المنطقة حوالي 13 مليون برميل يوميا تستحوذ فيه السعودية بنسبة 40.3% من الإنتاج في المنطقة ، كما ترتفع الأهمية الجيواقتصادية للغاز الطبيعي حيث يشكل احتياطي المنطقة حوالي 38 %من إجمالي الاحتياطي العالمي وتستحوذ عليه دولتين هما إيران بنسبة 16.2 %وقطر بنسبة 12.5%، و يشكل إنتاج منطقة الخليج حوالي 17.4% من الإنتاج العالمي البالغ 3867.9 مليار متر مكعب.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على اكبر شركات إنتاج وصناعة للنفط في العالم وسياسات احتكار الطاقة وعائداتها في الخليج خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي الفترة الممتدة من 1960 و1973 لم تحصل الأوبك إلا على ثلث من إنتاج النفط مقارنة بالشركات العالمية خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 حيث بادرت الدول الخليجية بحضر تصدير النفط وهو مادفع بواشنطن فعليا في التفكير في كون نفط الخليج يشكل مصلحة إستراتيجية عليا، كما طرح

"هينغتينتون"فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية لما توفر لها السيطرة، وهذا ما أكد عليه الرئيس الأسبق كلينتون في خطابه لدى لأمم المتحدة عام 1993،بأن الولايات المتحدة سوف تعمل بطريقة متعددة الأطراف لكنها ستتصرف في بعض الأحيان بصورة منفردة منها استخدام القوة العسكرية من اجل الوصول إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة وغيرها، وهو ماقامت به في حرب الخليج الأولى 1991 ورفضها للغزو العراقي للكويت الذي شكل تهديدا لمصالحها في المنطقة، وكذالك احتلال العراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و الذي يعتبر بدوره تأكيد على أهمية الخليج العربي[1].

وهكذا احتل مفهوم امن الطاقة ساحة الاهتمام الرئيسية لمراكز الأبحاث و صناع القرار في البيت الأبيض و لاسيما منها نفط الخليج العربي، حيث عملوا على انتهاج سياسات تضمن السيطرة التامة ومواجهة المخاطر التي تواجهها المنطقة كما أن الولايات تستورد مليون برميل يوميا من النفط السعودي أي ما يشكل8% من إجمال الاستهلاك الأمريكي، وتسعى في سيطرتها على النفط الخليجي في تحقيق أهداف تتمثل في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام و بناء نظام قطبي عالمي جديد يحول دون السيطرة الدائمة والكاملة للدول على مصادرها الطبيعية و فعاليتها الاقتصادية، بما يحقق ذلك مصالح الدول الرأسمالية لا سيما الولايات المتحدة التي أصبح شغلها الشاغل لكل الإدارات الأمريكية ولكل رئيس أمريكي برنامجه الخاص لضمان تدفق النفط وبأسعار زهيدة .[2].

2-أمن إسرائيل : انطلاقا من ضرورة حماية وجود إسرائيل وبقائها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي عززت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لها حتى لا تظهر قوة أخرى منافسة لها، يشكل تهديد لوجودها في المنطقة العربية وانفرادها بالامتلاك النووي بالإضافة تعهدها الدائم لدعمها ومساندتها في المحافل الدولية، حيث تبنت إداراتها المتعاقبة سياسات واضحة وثابتة عن طريق وجود تحالف استراتيجي واتفاقيات تعاون خاصة في المجال العسكري وكذلك محاولتها إتمام عملية السلام بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

ولقد مرت العلاقات بين إسرائيل والولايات بعدة مراحل لعبت فيها إسرائيل دورا بارزا في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العلاقات الخليجية خصوصا وكان هدفها هو السعي

[1]- عبد الكريم إسماعيل، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة جدلية النفط و القوة، **دفاتر السياسة والقانون** ، ع(6)، ص.ص292-294.

[2]- مصطفى الشمري، **عسكرة الخليج (الوجود الأمريكي في الخليج)**، (مصر ، العربي للنشر و التوزيع، 2012)، ص.ص30،31.

للحصول على اعتراف هذه الدول بحق وجود هذا الكيان ضمن حدود آمنة وعدم الضغط عليها للانسحاب من الأراضيا لفلسطينية ، وهذا ما حدث فعلا حيث شهدت العلاقات الصهيونية الخليجية تطورات كبيرة في الآونة الأخيرة منها زيارة وفود رسمية إسرائيلية إلى دولة الإمارات العربية ومشاركة مسؤولين سعوديين مع أطراف إسرائيلية في مؤتمر مجلس العلاقات الذي عقد في واشنطن في 2018 وزيارة رئيس الوزراء الصهيوني

"نتنياهو" إلى سلطنة عمان و بعض المحاولات القطرية للتقرب من إسرائيل[1] من اجل تحسين علاقاتها مع واشنطن،وقد كرست الجهود الأمريكية بالنجاح وتحقيق بقاء إسرائيل وتطبيق التطبيع بين دول الخليج العربي و الكيان الصهيوني.

وتدخل العديد من المحددات في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بضمان وجوده في المنطقة العربية بالإضافة إلى وجود جماعات اللوبي الصهيوني في الداخل الأمريكي خاصة في مجال الإعلام وكسب الرأي العام و تاريخيا تعززت مع مبدأ نيكسون الذي عمل على تمتين هذه العلاقة، و هذا ما اتضح من خلال حرب أكتوبر 1973 إذ قامت واشنطن بإنقاذ الجيش الإسرائيلي وإمدادها بالمعدات الحربية و تصاعد حالة التهديدات الأمريكية للدول النفطية العربية لاستعمالها النفط سلاحا في المعركة، فقد عملت على التحرك من خلال تحقيق أهداف وإعادة تأكيدها على ضمان امن إسرائيل وإعلانها الرغبة في بدئ عملية سلام جديدة تهدف إلى حل شامل ودائم للصراع و رفعها من مستوى المعونات الاقتصادية العسكرية لإسرائيل وبلورة سياسة محدودة تجاه منطقة الخليج هدف تفريغ البترول و إخضاعه للسيطرة الأمريكية[2]، إذن فالسياسة الخارجية الأمريكية اهتمت طويلا بالكيان الصهيوني في المنطقة لأنه الوحيد الذي يمارس الديمقراطية الغربية المنحازة للمصالح الغربية وعملت على تثبيت هذا الكيان و تهيئة الظروف مع الدول العربية لإنهاء الصراع و إقامة سلام دائم.

3-دعم الأنظمة الموالية لها:شكل المسعى الأمريكي للمحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة و الصديقة لها في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا، هدفا مهما لان

[1]- عصام إسماعيل ، أهداف الولايات المتحدة و إستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي، **مجلة جامعة تشرين**، م(41)،ع(3)، (2019)، ص.ص 268-282.

[2]- صبيح عبد الله غلام العامري، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة لعربية(1945-2003)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة سانتيس كليمنتس، فرع بغداد ، 2011)، ص.ص44،45.

التغيير مهما كان نوعه سياسيا أو اقتصاديا غالبا ما يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار ،الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة خوفا من أن يكون البديل قوى ذات توجهات مادية لها أو ذات سياسات

متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي، وهو الأمر الذي جعل منطقة الخليج العربي محاطة بحزام عسكري أمريكي لحماية مصالحها في المنطقة و من ظهور قوى إقليمية منافسة لها[1].

كما حرصت على ديمومة واستمرار الأنظمة الخليجية والعمل على تقويتها وحمايتها من رياح التغيير،وهذا أكد عليه وزير لدفاع الأمريكي آنذاك (ديك تشيني Dick Cheney) حين صرح بأن الأمريكيين مستعدون للمخاطرة لحماية وضمان امن حلفائهم، وبذلك أصبح الوجود العسكري مقبولا به في الأقطار الخليجية العربية بحجة أنها لا تملك القدرة على ضمان أمنها من أي تهديد محتمل، وهذا ما أكدته في وثيقة أصدرها البيت الأبيض في جانفي 2000أن الولايات تركز على ردع التهديدات التي سببتها أسلحة الدمار الشامل وحماية امن شركائها في المنطقة[2]، وبذلك أصبحت طبيعة العلاقة السياسية التي تربط بين واشنطن وأنظمة الخليج قائمة على مقايضة الأمن بالمصالح، وهو ما شكل عامل لاستقرار سياستها الخارجية، حيث تعمل على إقامة علاقات مع هذه الدول ومواجهة النظم الثورية ومنع ظهور أي قوى إقليمية خاصة إذ كانت هذه القوى قادرة على تهديد مصالحها و تأتي العراق و إيران في مقدمة هذه الدول، لأنها تعارض فكرة النظام العالمي الجديد القائم على الهيمنة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وجدت فيها واشنطن نفسها في مواجهة عدو جديد وهو الإرهاب وإدراكها أن الأمن في منطقة الخليج لم يقتصر فقط على أمن و استقرار مصالحها و إنما هناك جوانب أخرى .

4-مواجه الشرق (الشيوعية ثم الإسلاماوية): ظلت الإدارة الأمريكية ترى أن الحركات الإسلامية ظاهرة سياسية يجب التعامل معها أو توطيدها باعتبارها واقع عملي موجود، و يرى بعض المحللين أن هذا التعامل منذ الثورة الإيرانية في مواجهة الخطر الشيوعي الذي شكل الاعتبار الأول في مصادر التهديد وفق الرؤية الأمريكية ومواجهة الأنظمة العربية المتحالفة معه.

[1]- سليم ساطع علي، **مرجع سابق**، ص141.

[2]- مصطفى الشمري، ، **مرجع سابق**، ص 178.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وإعادة ترتيب مصادر التهديد وما تلاها من أحداث كانهيار الإتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وتصاعد خطر الجماعات الإسلامية خاصة في منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي، إذ أدى إلى انتهاء الوفاق الإسلامي الأمريكي في مواجهة الخطر الشيوعي والشروع في مواجهة الجماعات الإسلامية [1].

وبرز هذا تعارض بين الطرفين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي عبرت بدورها عن ذروة الأزمة بين الطرفين و أطلق عليها بالحرب ضد الإرهاب، فكانت البداية بالحرب على أفغانستان أين تلاقت المصالح الأمريكية مع مصالح الحركات الإسلامية حيث أرادت واشنطن محاصرة الاتحاد السوفيتي وقطع سبل التعاون بينها وبين الدول العربية من جهة واستغلال الحركات الجهادية لما فيها من إمكانيات مادية و عسكرية، والتي أدت إلى الإطاحة بنظام طالبان الذي احتضن القاعدة و في الطرف الآخر إسقاط نظام صدام حسين في العراق.

كما عملت الإدارة الأمريكية على سياسة عسكرية أكثر منها دبلوماسية تراوحت بين الاحتواء السياسي والعسكري أو الجمع بينهما، وذلك بتحقيق هدف ألا وهو حماية مصالحها في المنطقة و تعزيز وجودها منفردة في مواجهة الأعداء ألا وهم الاسلاماويين وقد عملت على محاصرتهم ماليا وتغييب حضورهم في المنطقة، وهو ما يبرر بدوره الوجود العسكري المتنامي في بعض الدول على رأسها الإمارات العربية، الكويت، البحرين،وقطر والتي كانت دولا فاعلة فتحت مجالها الجوي و قواعدها للغرب و تقديم الدعم اللوجستي لها.

فالموقف الأمريكي تجاه الحركات الإسلاماوية في المنطقة كان قائما على اعتبارين مهمين في السياسة الخارجية الأمريكية، اعتبارات مصلحيه لتدعيم وجودها و تحقيق الهدف الأمريكي في الوصول إلى السيطرة على منابع النفط وهذا ما يتضح جليا من خلال اتفاقية الأمنية بين الجانبين الأمريكي و العراقي، بينما تأخذ الاعتبارات الدينية والثقافية والحضارية حيزا بسيطا في عملية الصراع الأمريكي الاسلاموي، فهي كانت تعمل على احتوائها عندما تكون معادية لها وتكافئها عندما تكون حليفا لهاكما عملت مع الجماعات الموجودة في المنطقة العربية السعودية [2].

---

[1]- علي دعسان الهقيش، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي** ، مذكرة ماجيستر،غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية ، جانفي 2012)، ص.ص74،75.

[2]- صلاح الدين جليل ربيع جابر، **موقف إدارة بوش لابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط** ، مذكرة ماجيستر ،غير منشورة (جامعة بنزرت، كلية الدراسات العليا، 2010)،ص.ص 167-170.

ووفق لمبدأ الثوابت و المتغيرات في الرؤى السياسية وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن امن الخليج هو من امن منابع النفط وخطوط إمداده، أما التهديدات لم تكن ثابتة فكان الاتحاد السوفييتي و الشيوعية ثم موضوع الإرهاب و التي أصبح فيها على دول الخليج الاستجابة للمتطلبات الأمريكية والدخول في توجهات أمنية واقتصادية، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تناغم المشروع الأمريكي مع المشروع الإسرائيلي بشكل كبير.

المطلب الثالث: العوامل الداخلية الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية

يظهر الواقع أن منطقة الخليج تدفع ضريبة موقعها الاستراتيجي والمكاسب الجيوسياسية التي تضاف إليها وذلك من خلال حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة،فبعض مظاهر عدم الاستقرار يعود إلى أحداث تاريخية سابقة ومنها ما هو مستحدث، و قد شملت هذه القضايا العديد من المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و تتمثل أساسا فيما يلي :

1- طبيعة الأنظمة السياسية :

تتميز دول الخليج العربي بخصوصية ثقافية وحضارية واجتماعية في إطار النظام الدولي ككل هذه الخصوصية تولدت عنها نماذج سياسية معينة وأشكال مختلفة من المشاركة السياسية، والواقع أن معظم هذه الدول و إن كانت بدرجات متفاوتة تعاني من انخفاض في مستوى التنمية السياسية وضعف المشاركة الشعبية شكل لديها تحديا أمنيا، يمكن اعتباره ثغرة إستراتيجية لاختراق القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن لها أن تمارس ضغوط سياسية مختلفة و في الوقت الذي تراه مناسبا ، فبالرغم من اتخاذ بعض الخطوات تجاه الإصلاح والانفتاح السياسي في بعض دول الخليج إلا أنها مازالت تعاني دون وصولها إلى المستوى المطلوب و التي أصبحت تهديدا خاصة في إطار بناء مؤسسات المجتمع المدني و ترسيخ العمل المؤسساتي خاصة بعد بروز ظاهرة الربيع العربي و التي ألقت بضلالها على جميع أنحاء الوطن العربي [1]

وتدخل في بناء الأنظمة في هذه المنطقة العديد من العوامل تتمثل أساسا في البنية العشائرية الوراثية التقليدية لأنظمة الحكم المدعمة بالحالة الاقتصادية المستقرة وبوجود النفط كعامل سياسي و اجتماعي أكثر من كونه اقتصادي و سيادة دولة الرفاه كأداة لكسب الولاء السياسي، بالإضافة إلى

[1]- عبد الفتاح علي السالم الرشدان ، **الأمن الخليجي مصادر التهديد الإستراتيجية و العالمية** ، (قطر ، الدار العربية للعلوم و الناشرون، 2015)، ص.ص 50-55.

غياب الإدارة السياسية لان النخب الحاكمة ترفض التعددية السياسية التي ستؤثر في سيطرتهم على شؤون الحكم ، وضعف المستوى المؤسسي بالرغم من وجود مؤسسات برلمانية يفترض أن يكون لها الدور الأكبر في وضع التشريعات القانونية إلا أن القوانين تأتي كمقترحات من الحكومة وغياب الثقافة الديمقراطية

فمعظم الأنظمة ذات ثقافة رعوية تقليدية أو ذات أبعاد سلطوية يكون الأمر و النهي فيها إلا لكبار الأسرة والقبيلة وتخاض فيها الانتخابات ليس من مجموعات سياسية بل في غالبيتها من قبل مضامين تقليدية ،فقد استطاعت دول الخليج العربي المحافظة على شرعيتها واعتمادها على المصدر التقليدي بصفة أساسية وبذلك حافظت الأنظمة القائمة فيها على استمرارها و بقائها[1].

في السنوات الأخيرة أخذت بعض العوامل تخل بالتوازن بين التقاليد القلبية والنفوذ الديني و ثروة النفط، مثل انتشار مراكز المدنية وزيادة الطبقة الوسطى وتحديث الجيش مما جعل السلطة تواجه ضغوطات ازدواجية، منها التقليدية مقابل التحديث والصرامة مقابل الدينية والقوانين العرفية مقابل قانون دستوري مكتوب، مما أصبح يهدد استمرارية الحكم في هذه الدول بالإضافة إلى اختلال شروط العقد الاجتماعي وعلى رأسها دولة الرفاه وتآكل مقومات ركيزة الحكم القبلي والديني، مما أنتج خلافات سياسية داخل الأسر الحاكمة .

2-قضية الهجرة :أو ما يعرف بتوافد العمالة الأجنبية،إذ تمثل قضية العمالة في منطقة الخليج تحديا كبيرا لدول المنطقة، و ذلك ناتج عن النمو الكبير الذي حدث في النصف الثاني من القرن ودفعت إلى تنمية واسعة في شتى المجالات و تحول الشعوب إلى أقليات وطنية، معتمدة على الطاقات الوافدة إليها مما شكل ذلك تحديات في مستويات أهمها :

- الهوية المحلية مقابل الهوية الغير محلية.
- الهوية العربية مقابل الهوية الغير عربية.
- الهوية الإسلامية مقابل الهوية الغير الإسلامية .

[1]- شايب الدرع عائشة ، **التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد و العشرين و آليات مواجهتها** ، أطروحة ماجيستر، غير منشورة ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009-2010)، ص.ص79-81.

كل هذا خلق وضعا استثنائيا في تاريخ منطقة الخليج فتحولت من مسار النزاعات والانقسام الاستراتيجي، إلى المنطقة الأهم في السياسة العالمية والأعلى في التمركز السكاني و أكثر كثافة في الهجرات إليها .

الشكل 03: تركيبة السكان في دول مجلس التعاون من ناحية الجنسية لعام 2016

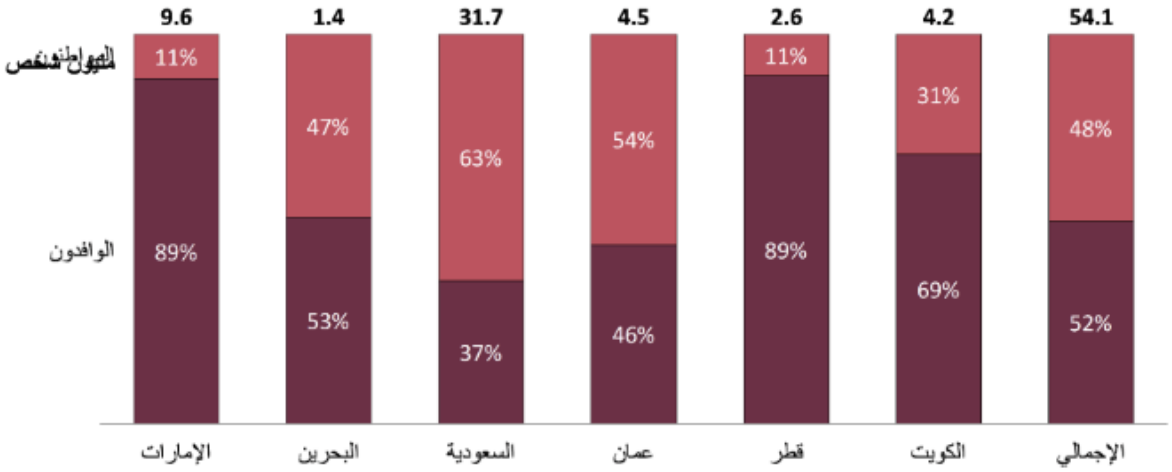

المصدر: https://gulfpolicies.org

حيث نجد بان إحصائيات سكان هذه الدول ينقسم تقريبا بشكل متساوي بين المواطنين والوافدين ، و يشكل أغلبية السكان الوافدون مقابل أقلية من المواطنين وتصل نسبة الوافدين في بعض الدول كالإمارات وقطر إلى 90 % من السكان، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض نسبة عمل المواطنين إلى 5% في هذه الدول .

ومما لاشك فيه أن تشكيل الوافدين في مجتمعات دول الخليج تسببت في نسبة عالية من السكان واستهلاك قدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، أما في الواقع السياسي يلاحظ وجود ضغوط كثيرة من حكوماتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة أعدادها و تحديد شروط وجودها،الأمر الذي يتم استغلاله لتهديد استقرار الدول الخليجية لم تقوم به من أعمال العنف والتخريب و تهديد الأمن الداخلي والمجتمعي،عبر قيامها بمظاهرات واحتجاجات تطالب بتحسين شروط العمل والرفع من مستوى الأجور وأحقية إرسال قسط من تلك الأجور إلى بلدانها بغرض الادخار، وعلى

المستوى الثقافي يعكس أزمة الثقافة العربية الإسلامية وغيابها في ظل انتشار المدارس الأجنبية[1]،والتأثير على بعض القيم خاصة المتعلقة بالتواصل الاجتماعي .

3-تجارة الأسلحة : من الأسباب التي أدت بالاهتمام بمجال شراء الأسلحة هو الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مما يؤثر على أمنها الإقليمي وساعدها على ذلك الوفرة النفطية، وفق لمعهد ستوكهولم الدولي ، تصدرت المملكة العربية السعودية كأكبر مستورد للأسلحة من عام 2015 إلى2019 وهي سنوات الحرب في اليمن حيث ارتفعت وارداتها بنسبة 130 %و كانت اغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت النقل قيمة 3 مليار دولار وافقت واشنطن على بيع أسلحة بقيمة 64.1 مليار دولار بمتوسط 10.7 مليار دولار سنويا.[2]

كما شهدت ارتفاعا للدول الخليجية بين السنوات 2016-2020 وافقت الولايات المتحدة على صفقات FMS بقيمة 4.7 مليار دولار مع البحرين ، 9.4 مليار مع الكويت ، 15.9 مليار مع دولة قطر ، 9.4 مليار دولار مع الإمارات علاوة على ذلك ، وافقت الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة لإدارة ترامب على حزمة مبيعات أسلحة بقيمة 23 مليار دولار للإمارات العربية المتحدة و التي وافقت عليها إدارة بايدن ، و قد شكلت هذه البلدان بالإضافة إلى عمان 11% من عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية خلال الفترة 2016الى 2020.[3]

وقد أعلنت الإمارات العربية عن اندماج عدد من شركت الصناعات العسكرية التي تسيطر عليها الدولة لإقامة شركة متكاملة للخدمات والتصنيع تحت اسم شركة الإمارات للصناعات العسكرية " أديك " و التي ظهرت أول مرة منذ تأسيسها بمنتجاتها في المعرض الدولي و عرضت فيه أول مخرجاتها للتسويق[4] .

ويعود تعزيز امتلاك الأسلحة بالنسبة لدول الخليج لعدة أسباب منها، تحقيق الاكتفاء الذاتي الأمني من قبل القوى الطامحة لنفطها مثل الوجود الإسرائيلي و الصعود الاقتصادي الصيني و

---

[1]- غربي محمد ، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي و السياسات المتبعة للحد منها ، **مجلة الفكر**، ع(10)، ص،ص، 108-135.

[2]-Bruce riedle . it's time to stop us arms sales to Saudi arabia.in :https://www.brookings.edui (13-04-2023). (11.14).

[3]- US arms exports. in. https://caat.org.uk/data/countries/united-states/us-arms-exports/ . (13-04-2023).(11.14)/

[4]- الصناعات العسكرية في الخليج أمن قومي منشود،نقلا عن : https://alkhaleejonline.ne ، (13-04-2023). (51: 15).

الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في نهاية عام 2021، وكذلك الدخول في المفاوضات مع إيران في برنامجها النووي و تقوية موقفها المضطلع إلى دور إقليمي خارج عن إطار استراتيجيات الدفاع وقادر على التأثير في القضايا المرتبطة بالمنطقة ، بالإضافة إلى الطموحات في التصنيع المحلي العسكري إذ تعتمد في مختلف الفئات البرية و البحرية و الجوية حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بنحو 400 مليار دولار تشمل[1]، هذه

هذه الصفقات يضاف لها خدمات التدريب والمعدات الجديدة ووسائل النقل ومساعدات فنية وخدمات الدعم الهندسي و غيرها، و تأتي السعودية و الإمارات من اكبر هذه الدول ثم بعد ذلك الكويت و قطر التي كانت هي الأخرى لها نصيب من صفقات شراء الأسلحة و قد أعلنت عن صفقة قدرت ب4مليار دولار تشمل الطائرات المروحات و تزويد مقاتلات بأنظمة الدفاع الجوي و الصاروخي بالإضافة إلى صفقات متنوعة من تركيا و ايطاليا.[2]

4-أزمة الوقود: حيث تمت صياغة النظام الاقتصادي لدول الخليج العربي على مجموعة من الاعتبارات مثل الاعتبارات الدينية وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي سادت في المنطقة، لكن هذه الأسس تقلصت مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة تزايد الإرادات النفطية باعتبارها دول تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، و بالرغم الآثار الايجابية التي حققتها أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج إلا أن هناك تخوف من بعض السلبيات و الأزمات التي تضرب مجال المحروقات.

خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية وجائحة كوفيد -19- وتبعاتها على النظام الاقتصادي أدى إلى خفض الإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط و على رأسها السعودية،وهو القرار الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية عملا عدائيا ضدها و منحازا إلى روسيا، كما أن اغلب المسؤولين في البيت الأبيض تحدثوا عن إمكانية مراجعة صفقات السلاح بين واشنطن و الرياض ردا على تخفيض قرار الإنتاج النفطي، و مراجعة الدعاوي المرفوعة ضد الأوبك+ بتهمة الاحتكار و التحكم في الأسعار في الوقت الذي رفضت في الخارجية السعودية موقف التصعيد الأمريكي الذي من شأنه أن يحدث صراعات دولية و ترفض أن يكون قرار أوبك+ مبنيا على دوافع سياسية ضد أمريكا التي تعاني من التضخم و مؤشرات

[1]- عبد الفتاح علي السالم الرشدان ، **الأمن الخليجي مصادر التهديد الإستراتيجية و العالمية** ، (قطر ، الدار العربية للعلوم و الناشرون، 2015)، ص.ص 50-55.

[2]- الهام الحدابي ، التصنيع العسكري في الخليج الآفاق و التحولات ،نقلا عن : https://fikercenter.com (15-04-2023). (14:17).

ركود محتملة مع إمكانية ارتفاع أسعار الوقود ومقومات المعيشة للمواطن[1]، حيث عملت واشنطن على تخفيض علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية فلم تعد الطرف الموثوق به بسبب سلوكياتها السياسية و الإستراتيجية خاصة بعد التطورات الأخيرة في النظام الدولي التي انعكست على ميزان القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و الخليج خصوصا .

وقد جاء قرار أوبك + بخفض الإنتاج بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وهو ما تسبب بدوره في العديد من الضغوطات الاقتصادية، حيث ظلت أسعار النفط تشكل انخفاضات متكررة وهو ما سيدخل في العديد من دول الخليج باعتبار أن النفط هو عصب الذي تقوم عليه الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، مما سيدخلها في عجز مالي وتعطيل خطط التنمية وللخروج من هذه الحالة لا بد من الانخفاض الذي يؤدي إلى الاستقرار المستدام في سوق الطاقة العالمية و دعم الاستقرار الجماعي لمنتجي النفط و تنظيم الأسواق بعيدا عن التأثيرات الخارجية .

5-تصدعات في التكتل الخليجي(الأزمة القطرية 2017):

تذبذب في العلاقات بين دول الخليج و من أبرزها لأزمة الخليجية التي حدثت في جوان 2017 بين قطر من جهة و بعض دول الخليج وعلى رأسهم السعودية و الإمارات و البحرين و كذلك مصر من جهة أخرى، وتعتبر النزاعات ظاهرة لازمت الدول الخليجية منذ قيامها و كانت معظمها تتعلق بالجانب الحدودي،وتتعلق بعدم رضا دول الخليج عن حدودها و التي تشكل تحد بالغ الأهمية لوحدة مجلس التعاون أن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين دول الخليج ليس بداية الأزمة، بل هو انفجار لازمة دامت عدة سنوات ففي 2014 قررت هذه الدول سحب السفراء من قطر لكن ظهرت عدة أحداث أجلت الوضع لكن الفصل الأخير كان في 2017.

ومن ابرز الأسباب المؤدية لفرض الحصار على قطر هو تهديدها لأمن السعودية بدعم الإخوان المسلمين و اتهامها من قبل السعودية بدعم الحوثيين في اليمن و التدخل في الشؤون الداخلية من خلال سياسة إعلامية تمثلت في شبكة الجزيرة،وهناك بعض الأسباب الغير مباشرة تمثلت في النزاعات الحدودية، ومحاولة ضم قطر من طرف السعودية و الإمارات إزاء العديد من القضايا ومعاداتها

[1]- زيد عبد الوهاب ، قرار اوبك + بخفض الإنتاج و التداعيات على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية ، في : https://www.orsam.org.tr/ar/opecnin-uretimi-kisma-karari-ve-bunun-suudi-abd-iliskilerinin-gelecegine-etkileri، نقلا عن (2023-04-17).(14:17).

للثورات المضادة خاصة في مصر،بالإضافة إلى مشكل الزعامة الإقليمية بين السعودية الراغبة في استمرار احتلالها للمكانة و بين قطر الطامحة المتطلعة لادوار قيادية تقدمية .[1]

أما فيما يتعلق بالإمارات كانت جراء المواقف الإماراتية التي أبدت فيها استيائها من طريقة تداول السلطة في قطر والتي ترى فيها تغيير غير مبرمج للحكم، أما البحرين تعود إلى خلافات تاريخية بين البلدين و اتهامها بتجنيس مواطنين بحرينيين بشكل انتقائي و هو الأمر الذي يهدد التوازن داخل البحرين، أما

سلطنة عمان فكانت تقف على نفس المسافة مع أطراف النزاع لتكون دولة محايدة فيما فضلت الكويت لعب دور الوسيط في الصراع ، و على المستوى الدولي اتخذت روسيا و الصين موقفا محايدا داعية إلى حل الخلافات الخليجية بالتفاوض،لكن الموقف الأمريكي اتسم بالتناقض والاضطراب و أجرت بيانات رسمية للخارجية الأمريكية للحرص مع العلاقات مع الدوحة وعدم وجود أية مخططات لإجراء تغيير العلاقات العسكرية بين البلدين[2]، وأن القادة الخليجيين عملوا على التحريض ضد قطر في مقابل ذلك دعا الرئيس ترامب الملك بن سلمان إلى الحفاظ على وحدة الخليج و استقرارها، لان إطالة الأزمة لا تصب في مصلحة السياسة الأمريكية .

كما طرحت الأزمة الخليجية شكوكا حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي وفعاليته وتحول العلاقات داخله من علاقات تعاون وتحالف إلى علاقات تشبه الحرب الغير معلنة،و رغبة كل دولة في بسط الهيمنة و السيطرة على المنطقة لكونها ترتبط بمدخل اقتصادي من محاولة الرياض في التحكم في السوق النفطية ، كما ستؤثر هذه الأزمة على صورة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة خصوصا و العالم عموما باعتبارها ترتبط مع الدوحة في استراتيجيات لإقامة قواعد جوية هو الأمر الذي ظلت ملتزمة به منذ تسعينيات القرن الماضي، في مقابل ذلك طبيعة العلاقات القوية بين كل من الإمارات والسعودية باعتبار أن هذه الأخيرة الحليف لاستراتيجي لحماية مصالحها في المنطقة .

إذن أن التغير في طبيعة التحديات و القضايا التي تتعرض لها منطقة الخليج منذ التسعينيات من القرن الماضي اتخذت أبعادا جديدة مختلفة عما كانت سائدة من قبل، مما فرض على أصحاب

[1]- سمية بلعيد ، **تنافس القوى الإقليمية و الدولية على الخليج انعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020-2021)، ص.ص 350-353.

[2]- محمد الراجحي، مضاوي الرشيد وآخرون، **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية و تداعياتها** ، تحرير: عز الدين عبد المولى ، (الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2017)، ص.ص30-34.

القرار في البيت الأمريكي التغير من الاهتمام بالمسائل السياسية والعسكرية،صياغة مفهوم جديد لأمن الخليج يأخذ بعين الاعتبار ما أفرزته المتغيرات الداخلية على مستويات أوسع من القضايا السياسية والعسكرية، و يفرض بدوره مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات التي اختلفت بدورها مع اختلاف إدارة كل رئيس و شخصيته و انتماءاته السياسية و الحزبية .

المبحث الثاني:العلاقات الأمريكية الخليجية بين الاستمرارية والتغير مقارنة بين فترتي أوباما وترامب.

حضيت منطقة الخليج منذ الانسحاب البريطاني بأولويات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية،وانتهجت هذه الأخيرة أسلوبا سياسيا في التعبير عن مصالحها لكن هذا الأسلوب تغير وفق طبيعة الأفكار والتنظير للسياسة التي تبناها كل رئيس منتخب على رأس البيت الأمريكي، في الوقت الذي ظلت فيه ثوابت السياسة الخارجية ثابتة لا تتغير، كونها ترتبط بالدرجة الأولى بالحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وهذا ما برز أساسا مع مختلف الإدارات المتعاقبة وخلال فترة حكم الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب أين كانت لشخصية الرئيس وتوجهاته الحزبية الجانب الأكبر في تحديد طبيعة الاستراتيجيات والأدوات السياسية التي يتبناها بحسب وجود مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية التي فرضت على المنطقة .

المطلب الأول : الأهداف و الاستراتيجيات لإدارتي أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة فعلا في منطقة الخليج وتاريخها مرسوم بالرؤية السياسية التي يتبناها كل رئيس، مع بقاء نفس الأهداف باستراتيجيات مختلفة وقد فرضت الظروف الدولية الممتدة من 2008 إلى 2020 وما جاورها من أحداث وأزمات دولية خاصة في المنطقة العربية التعامل مع هذه القضايا بمجموعة من الأدوات والأساليب بما يضمن الهيمنة والوجود الأمريكي بتحقيق أهداف أهمها:

إعادة النظر في المصالح الأمريكية فهي بمثابة في ظل التحولات المتسارعة خاصة بعد الثورات العربية 2010 ، بحيث لا يمكن لها التمسك فقط بأمن النفط والذي أصبح هو الآخر في خطر خاصة في ظل عدم الاستقرار الإقليمي الذي تشهده المنطقة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانقطاع الإمدادات

أنها مازالت ضمن اهتمامات العديد من الدول وهو ما جعل الخليج يحظى بأهمية الأمريكيين من بين الأهداف نجد واحتواء التمدد الإيراني ومحاربة الجماعات الإرهابية وهنا اختلفت إستراتيجية الإدارتين، فخلال إدارة الرئيس أوباما كانت تقوم على التعاون والانسحاب واستخدام أسلوب القوة الناعمة وتمثل أساسا في الانسحاب من العراق والدخول في علاقات تقارب ودبلوماسية مع إيران وهو الأمر الذي خلق توترا لدى الدول الخليجية.

على عكس إدارة ترامب التي استخدمت أسلوب التحالف مع الشركاء التقليديين على غرار السعودية وإسرائيل لموازنة النفوذ الإيراني في مقابل الضغط الإيراني من اجل ضمان استقرار الإقليمي (حيث أنها استغلت قدراتها في الحروب الهجينة والاستيلاء على أربعة عواصم بغداد، دمشق ، صنعاء ، بيروت وامتلاكها لمزايا واضحة في لعبة الحروب بالوكالة في الوقت الذي تدرك فيه دول مجلس التعاون الخليجي أنهم اقل حظا [1]، وهو الأمر الذي دفعهم لتكثيف قدراتهم العسكرية والدخول في صفقات وتحصين تحالفاتهم مع القوى الكبرى في المنطقة على غرار واشنطن وتل أبيب، كما دفع بالرئيس ترامب إلى دعم التحالف مع السعودية وإسرائيل للتصدي لإيران خاصة في ظل الدخول الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق واستثمارات كبيرة وطويلة الأمد في آسيا الوسطى كلها والخليج خصوصا.

فبعد اندلاع الثورات العربية بدأت تتباين توجهات دول الخليج العربية تجاه التغيير حيث وقفت ضد التغيير في كل من مصر والبحرين، في مقابل ذلك تحمست قطر وتلاقت مع واشنطن في دعم التغيير في المنطقة مما زاد من حجم الخلافات الأمريكية الخليجية خاصة عند عدم تدخل الرئيس أوباما في الأزمة السورية التي اعتبرتها دول الخليج فرصة لأمريكا لتصحيح التدخل في العراق 2003، مما زاد بدوره من النفوذ الإيراني ودخول هذه الأخيرة في علاقات اقتصادية ودبلوماسية على عكس العلاقات في إدارة ترامب حيث استعادة الدول الخليجية الثقة بالنفس وعلى رأسها السعودية والإمارات والشروع في تغيير ارث العلاقات الذي تركه الرئيس أوباما [2].

[1]- مروان قبلان ، "كيف نقرا العلاقات الخليجية الأمريكية" ، في مروان قبلان ، العلاقات الخليجية الأمريكية هواجس السياسة و الاقتصاد و الأمن، في : https://books.google.dz/books? .

[2]- روس هاريس، "قصور سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط " ، في: مروان قبلان، العلاقات الخليجية الأمريكية هواجس السياسة و الاقتصاد و الأمن، في : https://books.google.dz/books?.

من أهم الدوافع التي تسعى إليها واشنطن في منطقة الخليج هو محاربة الإرهاب، حيث عملت إدارة أوباما على تبني إستراتيجية شاملة لإضعافه وتدميره وجلب أنظار المجتمع الدولي للتعاون في هذا الشأن وقد ربطت دعما للعراق بسلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية والتقليل من التوترات الطائفية التي استثمرتها التنظيمات الإرهابية، كما دعمت النظام البحريني الذي يمثل مصلحة إستراتيجية لها وكنتاج للرفض السعودي وبالتالي استرجاع جزء من الثقة بينها وبين الدول الخليجية، على عكس إدارة ترامب الذي اعتمد بالدرجة الأولى على إستراتيجية عسكرية قائمة أساسا على تحقيق المصالح الأمريكية باعتبارها الدافع الأساسي وعدم تحملها عبئ الدفاع عن الدول الأخرى[1] دون مقابل، وان هذه الدول لابد أن تدفع مقابل الحماية إلى واشنطن والمشاركة في الحرب على الإرهاب والتنظيمات المسلحة على أساس التعاون الأمني و إعادة ترتيب الأوراق.

أما الحفاظ على النفط عملت كلا الإدارتين على تقليل من الاعتماد على نفط المنطقة من خلال تعزيز نزعة الاستقلال الطاقوي وتقليص إرادات النفط الخليجي والاهتمام بالنفط الصخري وتنويع مصادر الطاقة، مع مراعاة استقرار أسعار النفط في المنطقة وضمان استمرار تدفقه من الدول العربية، إذ أعلن أوباما انه سيتم الاستغناء عن نفط الخليج العربي وتقديم التشجيع في التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة، في مقابل ذلك تبقى الأولويات لنفط الخليج بشكل أساسي بما يتوافق ذلك مع مصالحها الجيوسياسية والتي لن تتسامح مع أي تدخل خارجي، وقد اعتمدت الإدارتين على إستراتيجيتين أساسيتين هما :

- تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية و بالأخص نفط الخليج.

- الحفاظ على نفط الخليج وأهميته الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لتدعيم الإمدادات النفطية[2].

وقد اختلفت توجهات النظر بين الرئيسين أوباما وترامب في التعامل مع التمدد الإيراني في المنطقة وبرنامجها النووي، حيث عمل أوباما على توقيع اتفاقيات مع طهران هو ما اعتبر مراعاة للمصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، وذلك بعدم تقديم ضمانات لهم ويركز أوباما في تحقيق أهداف من هذا الاتفاق هو مساندة إسرائيل في لعب دور إقليمي و ضرب المنشآت النووية

[1]- سليم الشيخاوي ، **مرجع سابق**، ص200.

[2]- أماني محمود أحمد، **العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس اوباما2008-2016** ، (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي ، 2020)، ص.ص131،130.

الإيرانية والتي ستكون لها آثار سلبية عديدة في مقابل ذلك الضغط على روسيا من خلال قيام أوباما بالعودة إلى إعادة النظر في العلاقات معها وتقديم الحوافز لها،مثل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وهو ما ساعد على الحصول على التأييد الصيني التي لا تحبذ أن تكون خارج الإجماع الدولي.

هذا الأمر جعل بدوره الرياض تدخل في صفقات اقتصادية مع روسيا وتوجيه رسالة لواشنطن بان هذا التوجه الدبلوماسي يمثل انطلاقة جديدة لها، كما ركزت إدارة أوباما منذ توليه منصب الرئاسة على صفقات بيع الأسلحة[1]،وذلك بسبب الصراعات منها الحرب على اليمن ومحاربة داعش والأزمة السورية و كان الهدف هو الرغبة في الحفاظ على المكانة الأمريكية ومضاعفة فرص العمل المتاحة مع دول المنطقة ، على عكس ترامب الذي تعامل مع إيران كأحد دوافع الإرهاب وأعلن التزامه نحو دول مجلس التعاون الخليجي حمل سلفه أوباما المسؤولية الكاملة في تمديد النفوذ الإيراني في المنطقة والخروج من الاتفاق النووي.

لقد عملت كل من إدارتي الرئيسين أوباما و ترامب على تحقيق مجموعة من الأهداف المحورية في منطقة الخليج، إلا أن اختلافاتها الجوهرية تمثلت أساسا في الاستراتيجيات التي اعتمدتها وكذلك السياسات والتي ستناولها بالتفصيل في المطلب القادم

المطلب الثاني : المقارنة بين سياسات أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج .

اختلفت السياسة الأمريكية في التعامل مع القضايا التي تطرحها منطقة الخليج باعتبارها أهم منطقة حيوية وإستراتيجية في الأمن القومي الأمريكي، وقد جاء هذا الاختلاف باختلاف إدارة كل رئيس فكان الثابت في إدارة كل من أوباما وترامب هو حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على امن إسرائيل و الحد من الانتشار النووي في الإقليم لصالحها وتامين منابع النفط و الغاز ومحاربة الجماعات الإرهابية، بينما التغيير طال السياسة المتعبة في التعامل مع هذه المعطيات، و هو ما انعكس بشكل واضح على نهج السياسة الخارجية التي اتبعتها كلا الإدارتين من اجل تحقيق المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

1-السياسات التي اتبعتها إدارة أوباما تجاه الحليج :

[1]- مرجع نفسه ، ص . ص 80-90.

مع وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض في بداية 2009 تغيرت النظرة الأمريكية لأسلوب تحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة الخليج دون الخروج عن الأهداف الإستراتيجية الثابتة، وقد تجسد مبدأ أوباما في الخليج من خلال العديد من المؤشرات التي تضمنتها الرؤية السياسية الأمريكية الجديدة بما يحقق لها مصالحها والحفاظ على بقائها المهيمن على السياسة والاقتصاد، وذلك من خلال الارتكاز الأسيوي أو السياسات الانسحابية من المنطقة ووجه لهم انتقادات ملفتة ووصفهم باللذين تعودوا على الأخذ دون مقابل، إذ أعطت إدارة أوباما في أولويتها منطقة شرق أسيا خصوصا بعد الصعود الغير مسبوق للصين مما اثر بدوره على طبيعة التحالفات و فتح مجال الاستثمار للقوى الإقليمية مع التقليل من التواجد العسكري[1].

حيث أعلن الرئيس أوباما انسحابه من العراق وعدم التورط في حروب جديدة و هو القرار الذي لقي تأييد واسع لرؤيته للسياسة الخارجية في المنطقة ، كذلك من خلال الإبقاء على الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها من قبل الحكومة العراقية المؤقتة و إدارة الرئيس بوش 2008 و كان لهذا الانسحاب عدة دوافع تمثلت أهمها في انه اعتبر أول بوادر تخفيض ميزانية الدفاع والتواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط و كذلك تلميع صورة الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم العربي خاصة في ظل تصاعد الاحتجاجات و الضغوط العالمية. [2]

أما تجاه إيران فقدت تعددت استراتيجيات التي اتبعتها إدارة أوباما التي بدأت بتسوية الخلافات معها حيث كان هناك التوصل لحل دبلوماسي و دخول في مفاوضات مباشرة عن البرنامج النووي الإيراني كم تم رفع العقوبات الدولية عن إيران، وبالتالي فان سياسته تجاه إيران اتبعت المسار الواقعي حيث

حيث إنفاق وسائل محدودة لأغراض وغايات محددة وأن أوباما لا يريد للإيرانيين الحصول على قرارات نووية لان واشنطن تدرك أن إيران المسلحة نوويا تشكل تهديد لإسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة [3]وعبر عن رفضه الشديد للتفكير بجدية الهجوم العسكري ضد برنامجها النووي أو إيذائها اقتصاديا هو نفسه الذهاب معها إلى الحرب و لكن بشكل آخر.

[1] -Jeffrey Goldberger , the obama doctrine , the Atlantic, (April 2016), https://www.theatlantic.com/. (20-04-2023).(12:23).

[2] - رزايقية حنان ، **مرجع سابق**، ص.ص 714-735.

[3] - رندة العميري، **مرجع سابق** ، ص.ص 221،222.

هذا التقليل من التواجد العسكري وإقامة للعلاقات الدبلوماسية مع إيران اثر سلبا على دول الخليج التي تعتمد اعتمادا كاملا على أمريكا في منظومتها الدفاعية، وبداية القلق حول خسارة حليف استراتيجي في المنطقة وهو لأمر الذي دفع بالكثير من الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية في التفكير في بديل واقعي بدلا من الاعتماد الكامل على الحماية الأمريكية وبدأت في التقارب مع قوى إقليمية على مستوى الاتفاقيات الثنائية، لكن صفقات السلاح بقيت موجودة بين واشنطن والرياض خاصة بعد الطموحات الإقليمية لإيران وانتشار التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة التي فرضت موازين أخرى[1]، وشكلت الجانب الذي ميز العلاقات الأمريكية الخليجية وقد أطلق عليه أوباما بالأمر المعقد عندما سأله احد الصحفيين عن الصداقة بينه و بين السعودية، وهذا ما يدل على التوتر بين البلدين وأنه كانت اقل ارتباطا من الرؤساء السابقين، فالنسبة لأوباما آسيا تمثل المستقبل وإفريقيا وأمريكا للاتينية تستحق المزيد من الاهتمام، أما أوروبا التي لا يحبها كثيرا فهي مصدر الاستقرار العالمي و تحتاج لامساك يد أمريكي أما الشرق الأوسط فهي منطقة يجب تجنبها [2].

وقد ردت الدول الخليجية و على رأسها سلطنة عمان و الإمارات و السعودية و البحرين برسالات توبيخ للرئيس أوباما بسبب سياساته التي باتت تتحرك بعيدا عن حلفائه الخليجيين، خاصة في إطار تقربه مع عدوهم إيران وعدم مراعاة تحركاتها في سوريا والعراق و ذلك بعد غيابهم عن قمة كامب دايفيد 2015فقد كان من غير المعهود في الاجتماعات الأمريكية غياب هذه الدول،وجاءت هذه القمة في سياق محاولات الرئيس أوباما احتواء القلق الخليجي المتنامي إزاء الادعاءات أن واشنطن تخلت عن دعمها للحلفاء في المنطقة، فقد عمل على طمأنتهم عبر التزامات أمنية و عسكرية متفق عليها و انتزاع موافقة خليجية على الاتفاق النووي مع إيران بتعزيز موقفها أمام الأقلية الجمهورية في الكونغرس المشكك في النوايا الإيرانية وفي التزام طهران في أي اتفاق يمكن التوصل إليه، كما استخدمت إدارة أوباما سياسة قوة المصلحة في منطقة الخليج فهي تعمل وفق مبدأ التوازن بين صيانة مصالحها الوطنية و بين استقرار النظم الصديقة وعبر سياسات الحوار والدبلوماسية كأمرين أساسيين، مثل بناء علاقات مع طهران حيث مكن هذه الأخيرة من تامين نفوذها وضمان لعب دور إقليمي في منطقة الخليج .

[1]- Jeffrey coldberger ,**op.cit.**

[2] -Jeffrey coldberger, **op.cit.**

أما فيما يخص ثورات الربيع العربي فقد كانت الحالة البحرينية مختلفة عن غيرها من الثورات الأخرى، حيث استفادت من التدخل العسكري الخليجي في أكتوبر 2011 ،وكانت هذه الخطة مهمة للولايات المتحدة التي تعتبر حماية خطوط الطاقة الخليجية وأن عدم الاستقرار في هذه المنطقة سيضر بمصالحها، كمان أنأي تغيير محتمل في البلاد سيكون له عواقب لمصلحة إيران وينظر على انه تهديد لمصالحها وعدم اتخاذ أي قرارات تتعارض مع السعودية، والذي يمكن له أن يضع التحالف الأمريكي السعودي في أزمة اكبر ،لكن ما يمكن إبرازه اختلاف سياسات الرئيس أوباما في تعامل مع هذه القضايا في الشرق الأوسط والخليج فهناك اختلاف في التعامل مع القضية السورية في مقابل الحرب في اليمن ففي الوقت الذي فظلت فيه إدارة أوباما بان لا تكون المبادرة الأولى في المنطقة [1]، حيث جرى التقليص من الوجود العسكري و محاولة تقليص التكاليف السياسية والاقتصادية واستخدام إستراتيجية الوكلاء،والتي طرحت العديد من التساؤلات حيث ظهرت جهات فاعلة مثل إسرائيل والسعودية و الإمارات حاولوا إعادة توزيع مجال القوة الإقليمي الجديد، وإيجاد حلفائهم في كل العواصم الأمريكية و الأوروبية و توسيع دائرة النفوذ و التأثير على سمعة تركيا وقطر إيران في عين صناع القرار الغربيين.

2-السياسات التي اتبعتها إدارة ترامب تجاه الخليج:

لقد انعكست سياسات ترامب على التوازنات الإستراتيجية والجيوسياسية الأمريكية في المنطقة العربية عموما و منطقة الخليج بشكل خاص، التي تميزت بنوع من التوتر في فترة إدارة الرئيس أوباما على عكس ترامب الذي تميزت سياساته تجاه حلفائه التقليديين بحماية المصالح الأمريكية واعتمادها على القوة المادية بغض النظر عن المصالح الحيوية لدول مجلس التعاون الخليجي،التي ستتأثر من التمدد الإيراني و الخطر الحوثي الذي يهدد الحدود السعودية و الأزمة القطرية القائمة بين السعودية - الإمارات – البحرين) من جانب و دولة قطر من الجانب الأخر ، في ظل هذه الظروف التي تميزت بها منطقة الخليج تبنت إدارة ترامب إستراتيجية جديدة تركز على مصلحة أمريكا أولا بعيدا عن العواطف و القضايا الإنسانية، وتجنب الحديث عن العالمية و ذلك عبر مجموعة من السياسات أهمها:

[1]- كوسا طلحة ، توزغان عبد الله أنس ، إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية براغماتية أم ارتباك، **مجلة رؤية تركية** ، م(10)،ع(2)، ،(30 افريل 2021)، ص.ص 47-74.

مع تولي ترامب ذو العقلية التجارية المحضة وصاحب الخبرة المنعدمة في السياسة الدولية تغيرت الأمور بشكل جذري، وأصبحت سياسة واشنطن فيما يتعلق بالخليج هو تحصيل اكبر قدر ممكن من الأموال كنوع من التعويض الذي يراه ترامب واجبا لتصحيح أخطاء رؤساء أمريكا السابقين، الذين رأى أنهم أهدروا الكثير من الأموال لاستقرار عروش ممالك و إمارات الخليج دون فائدة يمكن أنتعود على الولايات المتحدة الأمريكية،فبدلا أن يقوم بحل الأزمة الخليجية قام باللعب على جميع الجوانب، في بعض الأحيان يقوم باتهام قطر ويشيد بدور الإمارات والسعودية ثم يعود مرة أخرى ويشيد بمواقف قطر في محاربة الإرهاب فقد استخدم كل طرف للحصول على اكبر قدر من المكاسب، كما انه في احد اللقاءات طالب بالحصول على حصص ضخمة من بترول العراق مقابل العملية الأمريكية التي أطاحت بنظام صدام حسين [1].

مع وصول ترامب كان هناك تغيرا واضحا تجاه إيران و تصاعد حدة التوتر مع إعلان الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني ووضع العقوبات الاقتصادية عليها خاصة التجارية والبنكية عكس القرارات التي جاءت بها إدارة أوباما والتي تركز على مبدأ الدبلوماسية، ومن ابرز الأسباب التي أدت بترامب للانسحاب من الاتفاق النووي تتمثل في عدم وجود عقوبات حقيقية في نص الاتفاق وعدم معالجة برنامج الصواريخ الباليستية والذي يعتبر عقبة في تحقيق التوازن الإقليمي و لم يتضمن الاتفاق ما يحد إيران من تحقيق هيمنتها في المنطقة [2].

كما عمل ترامب على زيادة الصفقات والعقود مع الدول الخليجية وذلك عكس النزعة البراغماتية التي تتسم بها شخصية ترامب كونه رجل أعمال وعلاقاته بمنطق الربح والمصلحة، حيث ابرم عدة صفقات لصالح الشركات الأمريكية خاصة في مجال المبيعات العسكرية ولاشك أن هذه العلاقات الاقتصادية كانت قائمة مند القدم، لكن ترامب أراد استخدام سياسة الصفقات والضغوط من اجل إحداث نوع من الولاء اللامشروط من طرف الدول الخليجية، والحصول على تنازلات بخصوص القضية الفلسطينية وكذلك الملف السوري والعديد من القضايا الأخرى[3]، وتعد احد ابرز القضايا علامات الاستفهام هو تصريحات ترامب عن طلب مبالغ مالية من المملكة العربية السعودية

[1]- دول الخليج تبتلع مرارة ترامب في سبيل استقرارها، نقلا عن : https://www.dw.comفي : (22-04-2023)، (18: 9).

[2]- ريادة عبادة، " **ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بين الاحتواء و التهميش**"، في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب (2017-2021)، تحرير: إسلام عبادي (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي ، 2021)، ص. ص 126، 127.

[3]- أدهم أكرم عبد الواحد ، **مرجع سابق** ، ص،ص، 81،82.

مقابل ما وصفها خدمات الدفاع عن المملكة، كما أكد على أن واشنطن قد يوقف شراء النفط من المملكة وبعض الدول الخليجية ما إن لم يلتزم بالمشاركة في قوات برية ضد داعش أو مشاركتها لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة التي تهدد امن و استقرار الدول الخليجية واعتبار إن الوجود الإيراني في المنطقة هو داعم لإرهاب. .

أما في المجال الأمني قام بزيادة النشاط العسكري في منطقة الخليج وذلك سواء بتكثيف الشراكة في مناورات مع حلفائها الخليجيين خاصة المجال البحري في مضيق هرمز تجاه الصواريخ الإيرانية، بالإضافة إلى العقوبات العسكرية في عام 2020 والذي كان مبررا لحماية حلفاء أمريكا في المنطقة، كما أنه استخدم الضربات الجوية والإمداد اللوجستي في الحرب على الإرهاب، يضاف لها التفاوض مع قوى حليفة لها على غرار بريطانيا وفرنسا [1]، ورغم تأكيده على أن واشنطن تبقى بعيدة عن الصراع في المنطقة باعتبارها لا تمثل تهديدا لها إلا أنها أبقت على وجود طائرات أمريكية موجهة للتنظيمات المتشددة الموجودة في اليمن .

إتباع أسلوب التركيز على الدول الخليجية الكبرى المؤثرة في المنطقة، بحيث تختلف أهمية الدول على التأثير في صناعة القرار في المنطقة والتي تتمثل أساسا في كل من السعودية والإمارات والكويت

فهي التي تحدد سياسة الدول الأقل حجما و تأثيرا كالبحرين وعمان وقطر ، فقد وجه ترامب سياسته الخارجية نحو هذه القوى بشكل أساسي والتي تؤثر بدورها على غيرها من دول المنطقة والدول العربية الأخرى ، كما أكد خلال حملته الانتخابية على ضرورة دفع مماليك الخليج ثمن الحماية الأمريكية وبعد توليه الحكم وتحقيقا لتلك الرغبات والوعود الانتخابية في 2017 زار الرياض وتم توقيع اتفاقيات مشتركة بينهما بقيمة 280 مليار دولار، كما أن لديه الكثير من المواقف المعلنة وسياسة تقوم على المال مقابل الحماية وكذلك تصريحاته تجاه الدوحة بان لديها تاريخ طويل في تمويل الإرهاب وعلى مستويات عالية و دعوتهم إلى فعل المزيد لوقف دعم الإرهابيين، وهناك يقين لدى ترامب أن لممالك الخليجية لها ضعفها تعيشه من الداخل و الخارج رغم مبيعات الأسلحة التي تعتري أمرائها وما يبدو عليه من

[1]- حسني عبد الحق ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي ا من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية و التغيير"، في ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين ترامب و أوباما**،تحرير: هادي الشيب (ألمانيا ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017)، ص 358.

حياة التطور و التكنولوجيا، وأنها لا تخرج من وضعية البداوة و الهمجية لذلك هم بحاجة إلى رضا واشنطن ليضفي لهم المصداقية و الاستقرار والبقاء في الشرق الأوسط.[1]

لقد تباينت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج بين إدارتي الرئيسين ترامب أوباما و اتسمت المواقف الأمريكية تجاه القضايا المتشابكة بكثير من اختلاف مع استمرار للمصالح الحيوية كما هي، وارتكزت توجهات أوباما على الحوار و الدبلوماسية و السياسات الانسحابية و التقليل من الوجود

في المنطقة، على عكس ترامب الذي كانت أكثر ميلا من سلفه أوباما و ركز على المصالح المادية و إقامة علاقات خليجية أمريكية تقوم على سياسات تجارية ومالية بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية الخليجية بعد فترتي حكم أوباما و ترامب .

لقد وجدت دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر طرقا مسدودة مع واشنطن خاصة بعد تولي إدارة بايدن الحكم، وتغييره لتوجهات السياسة الخارجية في التفكير تجاه هذه الدول والتي كانت قائمة منذ عقود طويلة، علاوة على ذلك وضع هؤلاء الحلفاء في حساباتهم الإستراتيجية تغير ميزان النظام الدولي مع صعود قوى أخرى والتي أصبحت تطرح العديد من الإشكاليات في مستقبل هذه العلاقات وعدم الثقة في واشنطن، في الوقت الذي يتطلع فيه الرياض ابوظبي إلى إعادة بناء ملامح جديدة للعلاقات الثنائية، وأن الانفصال عليها ليس هدفهم وإنما العلاقات هي من تفرض ذلك خاصة في عصر تنافس القوى العظمى،فلكل شريك أهميته في مقابل ذلك ترى فيها واشنطن نهاية التاريخ .

لقد تغير مجرى العلاقات الأمريكية الخليجية بعد صعود قيادات جديدة على سدة الحكم ومن أبرزها العلاقات الأمريكية السعودية على اثر تولي محمد بن سلمان ولاية العهد في السعودية،والتي تكتسب خصوصية تميزها عن غيرها من العلاقات فهي تتمثل بالثقل في السياسة الخارجية للولايات كإحدى القوى المحورية في منطقة الشرق الأوسط، و كان تجسيده الأمثل "اتفاق البيترودولار" أو النفط مقابل الأمن، لكنها لم تكن في وفاق تام وكانت تتخللها بعض حالات من التوتر على غرار ثورات الربيع العربي2011،والتقارب الأمريكي الإيراني في فترة الرئيس أوباما على عكس إدارة ترامب أين كان

[1]- مؤيد جبار حسن، الصفقة في التوجه السياسي الأمريكي دونالد ترامب تجاه دول الخليج، **مجلة أهل البيت عليهم السلام** ، ع(30)، ص.ص 272-297.

هناك توافق بين البلدين،فمع مجيء الديمقراطي جو بايدن وإحداثه العديد من التغيرات في مقاربات السياسة الخارجية التي تبناها ترامب والتي قامت على مساعدة دول الخليج لمواجهة التحديات المشروعة ومبادرته لتحسين أنظمتها السياسية و الاقتصادية، لكن هذا واجهه العديد من القيود على ارض الواقع خاصة في ظل ضمان الوجود الإسرائيلي في المنطقة وضمان تفوقها الاستراتيجي، في الوقت الذي تسعى فيه السعودية إلى تنويع حلفائها عل المستويات الإقليمية والدولية دون التفريط في علاقاتها مع واشنطن خاصة أن إدارة بايدن التي بدأت في بادئ الأمر بالتمادي تجاه هذه العلاقات، وسعيه لتوقيع اتفاقيات مع طهران لكن هذا الأمر تغير سريعا منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية وبروز أهمية النفطية لدول الخليج في السياسة الدولية [1].

أما مع الإمارات فقد شكل رحيل ترامب ضربة لطموحات ابوظبي الإقليمية والدولية بعدما كانت تعول على علاقاتها الخاصة بدوائر صنع القرار في واشنطن ،فقد الأمر كان أكثر صعوبة مع وصول بايدن إلى الحكم الذي لم يكن متحمسا لسياساتها في المنطقة أبرزها التطبيع مع إسرائيل، خاصة في ظل تغير سياسات البيت الأبيض ونقل الاهتمامات من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا بسبب تنامي النفوذ الصيني ، مما جعل الموقف الإماراتي اقل قوة مما كان عليه في السابق وجعلها تقلل من سياساتها المندفعة والتقليل من طموحاتها الجيواستراتيجية التي كانت تقو م بها إبان فترة حكم ترامب ،و تزايد الشكوك من التزام دعمها في مواجهة التحديات حيث طالب ولي العهد محمد بن زايد من مستشار الأمن القومي الأمريكي توقيع معاهدة أمنية تضمن أن تكون فيها العلاقات المستقبلية أكثر استقرارا .

هذا الشك في الالتزام الأمريكي سيولد بدوره تغيير في نهج الإمارات الإقليمي وإعادة تعريف للمنافسين والحلفاء و تغيير في أهداف الدولة الإستراتيجية وبداية فك ارتباطاتها بواشنطن لصالح بكين [2] ، وهذا في مجالات عدة منها الذكاء الاصطناعي وصفقات الأسلحة وهو الوضع الذي يحتم على الإدارة الأمريكية مراقبة حلفائها ومن بينهم الإمارات ويجعل هذه الأخيرة في مواجهة مزيد من الضغوط و الإغراءات الأمريكية لضمان بقائها ضمن شبكة نفوذ الغرب.

[1]- مايسة مرزوق ، العلاقات الأمريكية السعودية في ظل إدارة بايدن – معضلة لتحقيق التوازن بين المبادئ المصالح ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=74069 (25-04-2023). (00:11).

[2]- ادم الطيب ، الإمارات و تغيير السياسات الأسباب و النتائج،نقلا عن : https://eipss-eg.org / (25-04-2023).(23: 17).

كل المؤشرات والاتفاقيات التي سارت عليها الدول الخليجية في ظل إدارة بايدن وعلى رأسها السعودية يدل ذلك إلى تحول العلاقات الخارجية باتجاه الصين وروسيا و ربما حتى إيران، ويظهر ذلك جليا من خلال القمة العربية التي عقدت مع الصين في نهاية 2022 وكذلك وقوف دول الخليج على الحياد من الحرب الروسية وإصدار الرياض عبر أوبك + لخفض الإنتاج، وهو الأمر الذي هدد برفع الأسعار العالمية وبالتالي ارتفاع أسعار الوقود هذه المعطيات تدل على نقطة تحول بارزة في العلاقات بين البلدين ومستقبل الدعم و النفوذ الأمريكي لهذه الدول ، و يعتبر ولي العهد السعودي بن سلمان أن الصين شريكا مهما من خلال رؤية شاملة بعيدا عن الوقود الأحفوري [1]، لكن بالرغم من ذلك تبقى العلاقات الأمنية و العسكرية بعيدة ولا تقاس بدرجة علاقاتها التاريخية مع بكين باعتبار الصين تعد الشريك الاقتصادي و الاستثماري الأكبر للرياض، وهو ما يضع الولايات المتحدة في موقف صعب خاصة مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتوجه نحو عالم دولي متعدد الأقطاب وتوقيع العديد من الاتفاقيات في عالم ما بعد التفوق الصيني.

بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الخارجي المهيمن لعدة عقود حاولت بكين بناء علاقات مع القوى الصاعدة وتامين منافذها لمصادر الطاقة وتوسيع مداها التجاري، حيث قامت بتطوير شراكات مع دول مجلس التعاون الخليجي مما سمح لها بالتأثير في مجالات جديدة في الوقت الذي تحبذ أنتكون فيه حيادية في الكثير من النزعات الإقليمية والاستفادة من الفرص الإستراتيجية، من خلال مبادرة الحزام والطريق والدخول في شراكات دبلوماسية خاصة مع القوى الفاعلة مما احدث تحولا في إستراتيجية العالمية نحو عالم دولي متعدد الأقطاب مركزه الخليج بين واشنطن العالقة و بكين الحازمة و التي جعلت هذه الدول تشترك في رؤية متشككة بمستقبل العلاقات مع الغرب[2].

تمثلت أولى بوادر التأثير الصيني في منطقة الخليج نجد التقارب السعودي الإيراني بعد قطع للعلاقات بين البلدين منذ عام 2016، وقد جاء هذا الاتفاق في الوقت الذي تشهد فيه الحالة السياسية استقطابا واضحا على اثر الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تسعى الرياض من هذا الاتفاق

[1]- سعد كاظم الشيب، الإستراتيجية الصينية السعودية و مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية، نقلا عن : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33434(2023-04-26). (17:23).

[2]- إبراهيم درويش، التنافس بين الدول العظمى قد يقسم دول الخليج بين واشنطن و بكين ،نقلا عن : https://www.alquds.co.uk/ / (2023-04-26)، (45: 15)

إلى التخفيف الممكن من الملفات الإقليمية خصوصا منها القضية اليمنية والتهديدات الأمنية حيال التوسع الإيراني في المنطقة، في الوقت الذي ترغب فيها طهران من تخفيف العزلة الدولية و الإقليمية بعد الهزات الداخلية التي تشهدها والوضع الاقتصادي الذي ينبئ بالانهيار خوفا من التقارب الخليجي الإسرائيلي الذي سيؤثر على مصالحها في المنطقة، وهذا ما يؤثر بدوره على العلاقات الأمريكية الخليجية الذي تظهر فيه واشنطن غير سعيدة بهذا الاتفاق [1]، كما تريد الصين من هذا التقارب تغيير المعادلة التي فرضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و تصوير نفسها مصدر للسلام و الاستقرار و توجيه رسالة للسياسة الخارجية الأمريكية أن النجاح لا يكون بعدد الحروب التي يتم الانتصار فيها و إنما ببناء سمعة السلام الموثوق.

يعتبر الاتفاق فرصة لإيران للضغط على الدول الغربية لرفع العقوبات عليها خاصة بعد الانسحاب الأمريكي، ويقود إلى تقارب سعودي روسي صيني برعاية إيرانية و احتمالية انضمام السعودية إلى دول البريكس، و هي الخطوة التي أشعلت النيران لدى الدول الغربية ويعتبر رسالة الرياض لواشنطن، بأنها عازمة على المضي قدما في جهودها و تنويع شركائها واستقلالية القرار السعودي ،وتشبه لحد ما الرسالة التي وجهت لها عندما تزعمت تكتل أوبك + النفطي بخفض الإنتاج على الرغم من اعتراض البيت الأبيض على هذا القرار [2] .

في هذا الوضع واشنطن وجدت نفسها مضطرة على العودة في التركيز على الشرق الأوسط وأوروبا فلا أمريكا تستطيع الخروج منها و تركها للصين وروسيا و لا بإمكان بكين وموسكو ملئ الفراغ الأمريكي مما ساهم بوجود لاعبين حاسمين في أجندة سياسية أمنية في الخليج ، من جهة أخرى نجد رغبة السعودية في الانضمام إلى مجمع البريكس ودخول الصين في صفقات شراء النفط بنسبة 26% من إجمالي الصادرات النفطية وأصبحت بذلك مستهلكا رئيسيا عالميا للطاقة ،هذه العلاقات الصينية السعودية توحي بتحول تاريخي من التعامل بعملة البتر ودولار إلى اليوان ويعكس التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية و التغيرات الهيكلية التي تشهدها سوق النفط، باعتبار أن الولايات المتحدة

[1]- الاتفاق السعودي الإيراني و انعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة ، نقلا عن : https://fikercenter.com/ (27-04-2023).(15:45).

[2]- عصام عبد الشافي ، عودة العلاقات السعودية الإيرانية السياقات و المسارات ،نقلا عن : https://eipss-eg.org .(29-04-2023). (07:19).

الأمريكية كمنظومة غربية ربطت عملتها بالسلعة الأكثر تداولا في العالم و هي النفط[1] ورسخت منظومة البتر ودولار بهدف أساسي، لكن هذه العناصر تتعرض إلى جملة من التحديات تضع منظومة البتر ودولار وكذلك العلاقات الخليجية الأمريكية موضع العديد من التساؤلات و الاستفهام في تغيرها أو بقائها على نفس الحال

[1]- عشتار محمود، البتر ودولار منظومة الهيمنة الأمريكية على النفط، - الأسس تهتز و البدائل تبنى ، نقلا عن : https://kassioun.org/economic/item/64755-2020-05-18-08-32-22 (2023-04-29)، (20: 20).

خلاصة الفصل :

إن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الخليج كانت لها دور في بروز مختلف التحديات و التي تتداخل فيما بينها منها ما هو داخلي و منها ما هو إقليمي أو دولي، خاصة بعد الانسحاب البريطاني و توجه الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ في المنطقة باعتبارها من أهم المناطق الحيوية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي والتي يشكل النفط عاملها الأول وتوجه الولايات نحو فرض سيطرتها وأنأي تهديد لها يمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي المواجهة بكل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 و ما أفرزته من أوضاع داخل المنطقة .

حملت أمريكا على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة و التي ارتبطت بأسماء الكثير من الرؤساء الأمريكيين بداية من مبدأ نيكسون وصولا إلى حكم الرئيسين باراك أوباما و ترامب، حيث أكد أوباما على العمل السياسي الدولي المشترك وتبني سياسات الحوار والدبلوماسية والتقليل من الوجود العسكري عن طريق السياسات الانسحابية ، في حي تميزت سياسات ترامب بغلبة الطابع الواقعي و استخدام القوة الصلبة و رفع شعار أمريكا أولا وغلبة المصالح الأمريكية حتى على حلفائها التقليديين و رفض تقديم تنازلات حتى لو كانت في سبيل تدعيم الدول الصديقة ، هذا الاختلاف أنشأ بدوره تباين في العلاقات التي تميزت ببعض الفتور و الأزمات في عهد أوباما خاصة بعد التوقيع الدبلوماسي مع إيران على عكس إدارة ترامب التي أعادت نهج الرؤساء السابقين وتقوية العلاقات خاصة بعض القوى المؤثرة (السعودية – الإمارات) والدخول في العديد و الاتفاقيات.

الخاتمة

الخاتمة :

إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة اقتصادية وعسكرية اكسبها القدرة على مواجهة تحديات البيئة الدولية، وتحقيق الريادة الدولية إبان الفترة التي تلت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وانفرادها بقيادة النظام الدولي ، فأخذت توجه سلوكها الخارجي وفق ما تقتضيه مصالحها و قد ساعدها في ذلك تفاعل العديد من العناصر والعوامل بالرغم من اختلاف تأثير كل عنصر وعامل والذي يفسره اختلافات الانتماءات والمصالح، و كذلك وجود مجموعة من المحددات الداخلية وبيئة صنع القرار أين كانت لشخصية الرئيس الأهمية الأكبر في توجيه سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها .

مثلت الإدارتين المتعاقبتين على رأس البيت الأبيض بقيادة كل من " أوباما " و "ترامب " مرحلتين مختلفتين في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث انتهجت إدارة أوباما بعد فوزه في الانتخابات والتي اعتبرت على أنها تحول اجتماعي ارتقى فيه أمريكي من أصل إفريقي إلى أعلى منصب سياسي في البلاد، سياسة تجمع بين أسلوب القوة الصلبة والقوة الناعمة في إطار ما يعرف بالقوة الذكية، والامتناع عن النهج الأحادي في حل المشاكل الدولية وتعزيز الأمن القومي بالتعاون بالشراكة مع حلفاؤها، وكذا التركيز على التوجه نحو منطقة أسيا الباسيفيك والابتعاد عن سياسات العدوان العسكري المباشر والتأكيد على الجهود الدبلوماسية، وبالتالي محاولة القضاء الإرث الكارثي الذي خلفته إدارة بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي سودت الصورة الأمريكية حول العالم .

مع مجيء الرئيس ترامب بشخصيته البراغماتية قلبت الموازين في البيت الأمريكي حيث تبني سياسات مغايرة لما كان سائدا خلال إدارة الرئيس أوباما، إذ طغت شخصيته المزاجية المتقلبة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال مبادئه المرتكزة أساسا على التجارة و رأس المال وتحقيق مبدأ أمريكا أولا وإعطاء الأسبقية للأهداف والمصالح الأمريكية الدولية، و إتباع سياسات أكثر انعزالية وعدم التدخل إلا لحماية المصالح الأمريكية مع الابتعاد عن الالتزامات الدولية الأخلاقية .

ارتبطت جل هذه السياسات بأكثر المناطق حيوية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديدا، فمنذ منتصف القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة لمجموعة من التغيرات الاقتصادية والأمنية خاصة بعد احدث الحراك العربي، وما تبعها من تحولات جيوسياسية حملت معها معطيات جديدة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، واتبعت الولايات المتحدة في ذلك العديد من الأجندات

التحويلية في السياسات والاستراتيجيات من اجل المحافظة على مصالحها ودعم الدول الصديقة والحليفة لها في المنطقة، خاصة منها دولة إسرائيل مع الحفاظ على تدفق النفط نحو الأسواق العالمية بمستويات وأسعار مقبولة ومحاربة الجماعات الإرهابية .

من اجل تحقيق هذه الأهداف انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية عدة آليات واستراتجيات لتضمن المحافظة على هيمنتها في المنطقة، والتي جاءت متزامنة مع حكم الرئيسين أوباما و ترامب أين اختلفت الأدوات والأساليب لكن الأهداف بقيت نفسها، فقد ركزت إدارة أوباما تجاه منطقة الخليج على تامين مصالح أمريكا على أسس جديدة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وإحلال السلام، بإعادة تعريف المصالح الجيوسياسية المتغيرة وضمان التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة مع التصدي للتهديدات الإقليمية، وجاء ذلك اعتمادا على الدبلوماسية والانسحاب التدريجي من خلال التقليل من الوجود العسكري (الانسحاب من العراق) والدخول في مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، هذه السياسات انعكست على العلاقات الأمريكية الخليجية لاسيما تجاه السعودية و الإمارات مما أدى لتراجع للدور الأمريكي في المنطقة .

تطورت العلاقات الأمريكية الخليجية في فترة إدارة الرئيس ترامب مقارنة بالرئيس أوباما، و الذي تميزت سياساته تجاه المنطقة بالاعتماد على مبدأ الصفقات من خلال "قاعدة المال مقابل الحماية"، تحديدا في مجال شراء الأسلحة وتقوية الوجود الإسرائيلي من خلال صفقة القرن وإقامة وساطة لتطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية لا سيما مع البحرين والإمارات، والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني باعتبار إيران داعمة للإرهاب وتعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، واعتبر أن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج لا يجب أن يقتصر على تحقيق الاكتفاء الطاقوي على المدى القريب فحسب، وإنما هو ضمان إستراتيجية بعيدة المدى تتمثل في تعزيز النفوذ العالمي الأمريكي وعدم ترك المجال للقوى المنافسة على غرار الصين و روسيا، مع تعزيز وتأكيد وحماية اتفاق ومنظومة البترودولار في ظل تراجع هيمنة الولايات المتحدة بعد السياسات الانسحابية التي طبقتها إدارة أوباما، والتي دفعت بالكثير من الدول الخليجية إلى فقدان ثقتها في واشنطن والبحث عن بديل استراتيجي يضمن أمنها.

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعتبر إجابة عن الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة، وندرجها فيما يلي :

- تتميز السياسة الخارجية الأمريكية باختلاف المقاربات، فلكل رئيس مقاربة يعتمد عليها لكن ذلك لا يعني اختلاف الأهداف التي ترتبط بأولوياتها في مناطق نفوذها، والتي تشكل واجهة السياسات الخارجية لكل رئيس التي لا تطرح أي تغيير إلا إذا كان التغيير يكمن في المنطقة بأكملها .
- دفعت الصراعات السياسية في منطقة الخليج إلى تقوية رغبة أوباما في فك الارتباط بالمنطقة، وإعادة التركيز على منطقة آسيا الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية والتي تلعب اليوم دورا حاسما في التجارة و الاستثمار العالمي، وشكلت مرحلة أوباما مرحلة ا الابتعاد عن الأولوية العالمية في التطورات الأمنية و العودة إلى سياسات تتوافق مع القيم الأمريكية .
- اعتماد السياسة الخارجية في فترة إدارة الرئيس ترامب على نفس المبادئ والمعايير التي عرفت بها السياسة الخارجية الأمريكية ، لكنها كانت مغايرة في طريقة وأسلوب تنفيذها عن طريق اعتماده على أسلوب الابتزاز والتهجم والضغوط، من اجل الحصول تنازلات في المجال السياسي (التطبيع مع إسرائيل) و المجال الاقتصادي (النفط و الأسلحة).
- حافظت السياسة الخارجية الأمريكية على نفس الأهداف و المبادئ في توجيه سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج، لكن الاختلاف كان من حيث السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها إدارتي أوباما وترامب و التي تعكس بدورها الانتماءات الحزبية لكل رئيس و تأثير شخصيته في رسم هذه التوجهات .

وعليه نستنتج في الأخير أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتغير إلا بالقدر الذي تؤثر فيه بعض العوامل والمؤسسات السياسية وبعض الفواعل داخلها، وعلى رأس تلك الفواعل والمؤسسات نجد شخصية الرئيس التي تؤطر التوجهات الخارجية وتؤثر في صياغتها جزئيا بما يتماشى مع شخصية كل رئيس وطبيعة تكوينه السياسي والحزبي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية :

1- أبو الرب جمال ، "صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية و مفاهيمية"،في **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب**، تحرير: هادي الشيب (ألمانيا،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية، 2017) .

2- إدريس محمد السعيد ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).

3- البار منير ،السكري منير ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية**، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء، 2014).

4- بالمر جيلين ، مورغان كليفتون ، **نظرية السياسة الخارجية** ، تر: عبد السلام نوير ، (السعودية ، النشر العلمي للمطابع، 2011).

5- بريجينسكي زيغينيو ، **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة الأمريكية** ، تر: عمر الأيوبي ، (لبنان ، دار الكتاب العربي، 2007).

6- بسيوني عبير ، على رضوان عرفة ، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2011).

7- بوعمامة زهير ، **امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة** ، (لبنان، دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011).

8- جرجس فواز ، **أوباما و الشرق الأوسط مقارنة بين الخطابات و السياسات** ، تحرير : جمال سند السويدي،(الإمارات ، مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجي، 2010).

9- جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: بن أحمد مفتي ، محمد السيد سليم ،(السعودية ، جامعة الملك سعود، 1989).

10- خفاجي باسم ، **الشخصية الأمريكية و أثرها في صناعة القرار السياسي الأمريكي**، (مصر، المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2005).

11- دورتي جيمس ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر: وليد عبد الحي، (بيروت ، كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة ، 1985).

12- الراجحي محمد، مضاوي الرشيد وآخرون ، **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية و تداعياتها**، تحرير: عز الدين عبد المولى ،(الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

13- سعودي أبو بكر هالة ، **السياسة الأمريكية تجاه العربي الإسرائيلي 1967- 1973**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986).

14- سعيد نوفل أحمد وآخرون ، **التداعيات الجيوسياسية للثروات العربية**،(بيروت ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، فبراير 2014).

15- سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، **(**القاهرة، مكتبة النهضة العربية ، ط2، 1998).

16- سليم محمد السيد ، **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين** ،(مصر، المكتبة الأكاديمية ، 2002).

17- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم و المناهج الاقتراب و الأدوات** ،(الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1997).

18- شكلاط وسام، **"باراك أوباما و السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائية التراجع و الانحسار"**، في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب، تحرير؛ هادي الشيب (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017).

19- الشمرى مصطفى ، **عسكرة الخليج ، الوجود الأمريكي في الخليج**، (مصر ، العربي للنشر و التوزيع، 2012).

20- صبري مقلد إسماعيل ، **العلاقات السياسية والدولية، دراسة في الأصول و النظريات** ، (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1991).

21- طويل نسيمة ، "الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكي في الشرق الأوسط "في **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية بين إدارة ترامب و أوباما**، تحرير: هادي الشيب (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017).

22- عبادة ريادة ، **" ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بين الاحتواء و التهميش"**، في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب (2017-2021)، تحرير: إسلام عبادي (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي ، 2021)،

23- عبد الحق حسني ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني في الخليج العربي ا من أوباما إلى ترامب في حدود الاستمرارية و التغيير"، في ، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين ترامب و أوباما**، تحرير : هادي الشيب (ألمانيا ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017).

24- علي السالم الرشدان عبد الفتاح ، **الأمن الخليجي مصادر التهديد و الإستراتيجية العالمية** ، (قطر، الدار العربية للعلوم الناشرون، 2015).

25- عودة جهاد ، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، (مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005).

26- غريفيتش مارتن ، اوكلاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،(الإمارات ، مركز الخليج للأبحاث، 2008).

27- القبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظين الجدد و الواقعي**ة ،(لبنان ، الدار العربية للعلوم و الناشرون، 2008).

28- لوفابر مكسيم ، **السياسة الخارجية الأمريكية** ، تر: حسين حيدر ،(بيروت ، عويدات للنشر و الطباعة ، 2006).

29- محمود احمد أماني ، **العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما 2008**،(ألمانيا ، المركز الديمقراطي العربي، 2020).

30- النعيمي احمد ، **السياسة الخارجية** ، (عمان دار زهران للنشر و التوزيع، 2011).

31- وارنر دانيال ، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (ابوظبي ، مركز الإمارات و البحوث و الدراسات الإستراتيجية ، 1997).

32- يوسف حتى ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت، دار الكتاب العربي ، 1985).

المقالات المجلات :

1- إسماعيل عبد الكريم ، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة جدلية النفط و القوة، **دفاتر السياسة والقانون** ، ع(6).

2- إسماعيل عصام ، أهداف الولايات المتحدة و إستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي، **مجلة جامعة تشرين**، م(41)،ع(3)، (2019).

3- تركي محمد، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة ، **مجلة التربية و العلوم**، م(16)، ع(4)، (2009).

4- جبار حسن مؤيد ، الصفقة في التوجه السياسي الأمريكي دونالد ترامب تجاه دول الخليج، **مجلة أهل البيت عليهم السلام** ، ع(30).

5- الجشعمي يونس زويد ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (1971-1980)، **مجلة مركز بابل للدراسات لإنسانية** ،م(2)، ع(3)، (2016).

6- ربيع طلعت ، رحيل بوش و خيارات أوباما و خيارات المقاومة، **مجلة الحضارة**، م(2009)، ع(1)، (2009، جانفي).

7- الزايات خالد ،حسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترامب، **المجلة الفكرية للدارسات القانونية والسياسية**، م(4)، ع(4)، (ديسمبر2022).

8- زروقة إسماعيل ، نور الدين فلاك، تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بين عهدتي أوباما و ترامب ، **دفاتر السياسة و القانون** ، م(13)، ع (03)، (2021).

9- زلاقي حبيبة ،نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية و التوظيف و التحليل السياسي، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، ع(17) ، (جانفي 2018)، م(4)، ع(4)، (ديسمبر 2022).

10- ساطع علي سليم ، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، **مجلة الدراسات الدولية**، ع(45).

11- شاعة محمد ، " التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط"،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع(12)، جانفي2018) .

12- شامل محمد عبد الخالق ، السياسة الخارجية في الشرق الأوسط التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الابن و أوباما، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، م(1)، ع(1)، (كانون الأول).

13- طلحة كوسا ، توزغان عبد الله أنس ، إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية براغماتية أم ارتباك، **مجلة رؤية تركية** ، م(10)،ع(2)، ،(30 افريل 2021).

14- عودة جهاد ، رمزي سمير ، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**، م(31)، ع(3).

15- فالح حسين حنان ، إستراتيجية الولايات المتحدة حيال الصين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، **مجلة القضايا السياسية**، ع(63) ، (2020).

16- محمد غربي ، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي و السياسات المتبعة للحد منها ، **مجلة الفكر** ، ع(10).

17- المزوغي وسام سالم عبد الله ، دراسة مقارنة للعلاقات الأمريكية الصينية خلال فترة إدارة أوباما و ترامب (2009-2017)(2017-2020)،**مجلة العلوم السياسية و القانونية** ، م(04)، ع(23)، (جويلية 2020).

18- مقيدش زكريا ، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام الأحادية القطبية دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة، **مجلة مدارات سياسية**، م(6)، ع(1)، (2016، جوان).

19- ولد صديق ميلود ، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الرئيس الأمريكي ترامب، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، م (10) ، ع (01)، (افريل 2019).

الرسائل و المذكرات :

الدكتوراه:

1- بلعيد سمية ، **تنافس القوى الإقليمية و الدولية على الخليج انعكاساته على الأمن الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020-2021).

2- حمدوش رياض ، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد احداث11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة منتوري ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011).

3- رزايقية حنان ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما (2008-2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018-2017).

4- شيباني إيناس ، **في تحليل السياسة الخارجية النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم السياسية، 2019/ 2018).

5- العامري عبد الله غلام صبيح ، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة لعربية(1945-2003)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة سانتيس كليمنتس، فرع بغداد ، 2011).

6- ياسين حشوف ، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية و استراتيجيات الدولية، أطروحة** دكتوراه،غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016-2017).

الماجيستر:

1- أبو زايد عرفات عبد الله محمود ، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران2000-2020** ، رسالة ماجيستر، (جامعة الأقصى، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2021).

2- جابر ربيع صلاح الدين ، موقف **إدارة بوش لابن من الأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط** ، مذكرة ماجيستر ،غير منشورة (جامعة بنزرت، كلية الدراسات العليا، 2010).

3- جميل نوزاد زهري ، **النسق السياسي و العقدي للرئيس ترامب وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، (جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية ، 2021).

4- حمي صالح إبراهيم ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بعد 2010**، رسالة ماجيستر غير منشورة ، (جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، 2022).

5- دلول وفاء سعيدي ، **العلاقات الأمريكية الصينية و أثرها في النظام الدولي(2017-2020)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،(جامعة الأقصى، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2022).

6- الدياب عبد الله جمال عبد الكريم ، عبد الرحمان عقلة الغويري، **اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية (2013-2017)**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة آل البيت، كلية الدراسات العليا، 2018-2019).

7- شايب الدرع عائشة ، **التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد و العشرين و آليات مواجهتها** ، أطروحة ماجيستر، غير منشورة ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009-2010).

8- عقلة الدهام عوض خالد ، **إستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما (2009-2017)**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة لشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2018).

9- العكيلي هبة محمد عباسي، **تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الأزمة السورية (2011-2021)**،رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2021).

10- العميري رندة ، **عقيدة أوباما بين المثالية و الواقعية**، أطروحة ماجيستر غير منشورة،(جامعة بنزرت ، كلية الدارسات العليا، 2016-2017).

11- العيد غيث سليمان ، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما ودور الرئيس في صنع السياسة الخارجية، رسالة** ماجيستر،(جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية ، 2013).

12- هرمان صدقي محمد، **الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بين إدارتي أوباما و ترامب**، رسالة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، 2021).

13- الهقيش علي دعسان ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي** ، مذكرة ماجيستر،غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية ، جانفي 2012).

14- الونسة احمد محمد صبحي احمد ، **دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية الحرب على العراق (1991-2003)**، أطروحة ماجيستر، غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، 2020).

الماستر:

1- بن خدة صدام ، **تغير الإدارة الأمريكية و أثره على الإستراتيجية الأمنية تجاه إيران إدارة باراك أوباما** ، مذكرة ماستر غير منشورة(جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018)،

2- خنفري فريال ، **تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية القوة الناعمة (2009-2024) نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2021-2022).

3- فائز حاج محمد مصطفى ، **تأثير البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الابن على السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2008)**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم السياسية، 2017-2018).

4- موايعية فوزي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فترة الرئيس ترامب**، مذكرة ماستر غير منشورة(جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020-2021).

التقارير الدراسات:

1- أبو ذهب فتوح أبو هيكل ، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، **مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**، م(2004)،ع(37)، (31 مارس2004).

2- الشيخاوي سليم ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه امن الخليج العربي بعد 1991 ، **الأكاديمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية** ، م(13)، ع(1)، (2021).

3- عزيزة طارق ، إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، (فبراير2017).

4- قاعود يحيى سعد، المرجعية الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة دونالد ترامب ،**مركز رام الله للدراسات و حقوق الإنسان**، م(2017)، ع(36)، (مارس 2017).

5- وثيقة الأمن القومي الأمريكي قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب ، مركز **التخطيط الفلسطيني**، منظمة التحرير الفلسطينية: ابريل 2018.

المواقع الالكترونية:

1- الاتفاق السعودي الإيراني و انعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة ، نقلا عن : https://fikercenter.com/ (27-04-2023) .

2- الحدابي إلهام ، التصنيع العسكري في الخليج الآفاق و التحولات ،نقلا عن : https://fikercenter.com (15-04-2023).

3- حواش محمود علاء الدين ، دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية للدولة دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب " الفترة الممتدة (2016- 2020) نقلا عن الموقع:**https://democraticac.de/?p=78851**، بتاريخ (11-03- 2023).

4- درويش إبراهيم ، التنافس بين الدول العظمى قد يقسم دول الخليج بين واشنطن و بكين ،نقلا عن : https://www.alquds.co.uk/ / (26-04-2023).

5- الدلاعة نذير ، تأثير وباء كوفيد 19 على السياسة العالمية، نقلا عن:https://trendsresearch.org/ar/insight/ ، نقلا عن (14-03-2023)،

6- دول الخليج تبتلع مرارة ترامب في سبيل استقرارها، نقلا عن : https://www.dw.comفي : (22-04-2023)،

7- زيد عبد الوهاب ، قرار أوبك + بخفض الإنتاج و التداعيات على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية ، في : https://www.orsam.org.tr/ar/opecnin-uretimi-kisma-karari-ve-bunun-suudi-abd-iliskilerinin-gelecegine-etkileri ، نقلا عن (17-04-2023).

8- الشيب سعد كاظم ، الإستراتيجية الصينية السعودية و مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية، نقلا عن : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33434(26-04-2023).

9- الصناعات العسكرية في الخليج أمن قومي منشود،نقلا عن : https://alkhaleejonline.ne ، (13-04-2023).

10- الطيب ادم ، الإمارات و تغيير السياسات الأسباب و النتائج،نقلا عن : https://eipss-eg.org / (25-04-2023).

11- عبد الشافي عصام ، عودة العلاقات السعودية الإيرانية السياقات و المسارات ،نقلا عن : https://eipss-eg.org .(29-04-2023).

12- عشتار محمود، البتر ودولار منظومة الهيمنة الأمريكية على النفط، - الأسس تهتز و البدائل تبنى ، نقلا عن : https://kassioun.org/economic/item/64755-2020-05-18-08-32-22 (29-04-2023)،

13- قبلان مروان ، "كيف نقرا العلاقات الخليجية الأمريكية" ، في مروان قبلان ، العلاقات الخليجية الأمريكية هواجس السياسة و الاقتصاد و الأمن، في : https://books.google.dz/books?

14- محمد بالحارث ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترامب،نقلا عن : https://www.google.dz/books/edition في :(15-03-2023).

15- محمود دلال ، اثر العلاقات الأمريكية الروسية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية (2009-2016)، المركز الديمقراطي العربي ، جويلية 2016، نقلا عن،**http ://democraticac.de/ ?p=34887**، في (22-03-2023)،

16- مرزوق مايسة ، العلاقات الأمريكية السعودية في ظل إدارة بإيدن – معضلة لتحقيق التوازن بين المبادئ المصالح ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=74069 (25-04-2023).

17- هاريس روس ، "قصور سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط " ، في: مروان قبلان، العلاقات الخليجية الأمريكية هواجس السياسة و الاقتصاد و الأمن، في : https://books.google.dz/books?.

المحاضرات :

1- رابح زيغوني، السياسة الخارجية ، **كلية الحقوق و العلوم السياسية** ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، (2015-2016).

المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب:

1- Price Joanne ; **Barak Obama A biography** ; (London ; green Wood biographique ; 2008).

المقالات من مجلات:

1- bojang S ;the study of foreign Policy in international relations**; political science and publics affairs** ; vol.6.issue.4. (izmir,t).
2- Holtsi .k, national role conception in the study of foreign policy , **international studies quarterly** ,v(14);I (3*) (sep1970).*
3- Hudson Valerie and Christopher, foreign Policy analysis yesterday today and tomorrow ; **Mershon international studies** ,v(39), N(2), (oct. 1995).
4- rapha , A. cossa , brad glooerman, the united states and the Asia pacific union security strategy for the obama administration .**institute national strategic studies**, national be fence university .(February 2009).
5- Salonuis Charley ,Pasternak, obam's foreign policy along game harried by tactical politics**, institute of international affairs** , (October, 2015).
6- Zhang chihan, analysis of tramp 's foreign policies , **school of international and public affairs**, Jilin university, china, (2022).

المواقع الالكترونية :

1- riedle Bruce . it's time to stop us arms sales to Saudi arabia.in:https://www.brookings.edui (13-04-2023).
2- r cherish Mouzaffer, bolter Jessica, the trump effect on legal immigration levels more perception than reality. policy beat .(November

2020)in:https://www.migrationpolicy.org/article/trump-effect-immigration-reality (19-03-2023).

3- US arms exports. in :https://caat.org.uk/data/countries/united-states/us-arms-exports/ . (13-04-2023).

4- Goldberger Jeffrey. The obama doctrine. the Atlantic (April 2016).in:https://www.theatlantic.com/. (20-04-2023)

الفهرس

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1): جدول احصائيات النفط الخام في منطقة الخليج مع مطلع عام 2019.	72
الشكل رقم 2: إحصائيات الغاز الطبيعي في منطقة الحليج مطلع عام 2019.	73
الشكل 03: تركيبة السكان في دول مجلس التعاون من ناحية الجنسية لعام 2016	80

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير **إهداء** **الملخص**	
مقدمة.....	**2**
الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية .	**13**
تمهيد.....	**14**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية .	**15**
المطلب الأول: مدخل عام للسياسة الخارجية.	**15**
1-مفهوم السياسة الخارجية .	**15**
2-علاقة السياسة الخارجية بالعلوم الأخرى.	**17**
3-أهداف السياسة الخارجية .	**18**
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية .	**20**
. المبحث الثاني : الخلفية النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية.	**23**
المطلب الأول : المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الأمريكية.	**23**
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية .	**27**
أ-المؤسسات الرسمية	**27**
ب-المؤسسات غير رسمية	**29**

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية .	**31**
أولا: النظرية الواقعية.	**31**
ثانيا: النظرية الليبرالية .	**33**
ثالثا: نظرية الدور.	**34**
خلاصة الفصل.....	**36**
الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارتي أوباما وترامب	**37**
تمهيد.....	**38**
المبحث الأول: تأثير البيئة النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية	**39**
المطلب الأول: دور السمات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية	**39**
المطلب الثاني: البنية الشخصية لكل من أوباما و ترامب و انتماءاتهما الحزبية.	**42**
1-البنية الشخصية للرئيس أوباما و توجهاته الحزبية.	**42**
2-البنية الشخصية للرئيس ترامب و توجهاته الحزبية.	**44**
المطلب الثالث: تأثير الظروف الدولية السائدة في حقبتي أوباما و ترامب في توجهاتهما الحزبية	**47**
1-ثورات الربيع العربي.	**47**
2-الأزمات الدولية	**48**
3-تراجع الأحادية القطبية و ظهور قوى جديدة	**49**

المبحث الثاني: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة أوباما وترامب	**50**
المطلب الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة أوباما	**51**
المطلب الثاني: التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترامب	**54**
المطلب الثالث: الأجندة الخارجية الأمريكية لكل رئيس.	**57**
1-روسيا	**58**
2-الصين	**60**
3-الشرق الأوسط	**62**
خلاصة الفصل.....	**66**
الفصل الثالث: الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج (مقارنة بين أوباما و ترامب).	**67**
تمهيد.....	**68**
المبحث الأول : ثقل منطقة الخليج في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية .	**69**
المطلب الأول: التسلسل التاريخي للعلاقات الخليجية الأمريكية .	**69**
المطلب الثاني: المنطلقات الجيوسياسية الأمريكية تجاه منطقة الخليج.	**71**
1-ضمان امن الطاقة.	**72**
2-أمن إسرائيل.	**74**
3-دعم الأنظمة الموالية لها.	**75**
4-مواجه الشرق (الشيوعية ثم الإسلاماوية).	**76**

المطلب الثالث: العوامل الداخلية الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية.	**78**
المبحث الثاني:العلاقات الأمريكية الخليجية بين الاستمرارية والتغير:مقارنة بين فترتي أوباما وترامب	**85**
المطلب الأول : الأهداف و الاستراتيجيات لإدارتي أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج	**85**
المطلب الثاني : المقارنة بين سياسات أوباما و ترامب تجاه منطقة الخليج .	**88**
1-السياسات التي اتبعتها إدارة أوباما تجاه الخليج	**88**
2-السياسات التي اتبعتها إدارة ترامب تجاه الخليج	**91**
المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية الخليجية بعد فترتي حكم أوباما و ترامب .	**94**
خلاصة الفصل.....	**99**
الخاتمة	**101**
قائمة المصادر و المراجع	**103**
الفهرس.	**115**